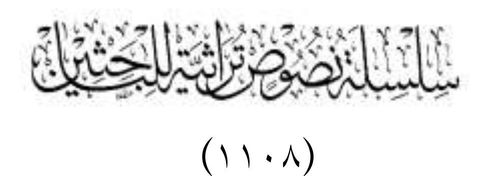


(١١٠٨)

مسألة الدور

من مصنفات ابن تيمية

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٥هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

WWW.NSOOOS.COM

"ص -٢٤٠- وسئل رحمه الله عن رجل اعتقد مسألة [**الدور**] المسندة لابن سريج، ثم حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ثم فعله، ثم رجع عن المسألة وراجع زوجته، ثم بعد ذلك حلف على شيء بالطلاق الثلاث ألا يفعله، ثم بعد ذلك قال لزوجته : أنت طالق : فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ؟ أم يستعمل المسألة الأولى المشار إليها ؟

فأجاب :

المسألة السريجية باطلة في الإسلام، محدثة، لم يفت بها أحد من الصحابة والتابعين ولا تابعيهم، وإنما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد المائة الثالثة، وأنكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين . وهو الصواب؛ فإن ما قاله أولئك يظهر فساده من وجوه .

منها أنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الله أباح الطلاق كما أباح النكاح، وأن دين المسلمين مخالف لدين النصارى الذين لا يبيحون الطلاق، فلو كان في دين المسلمين ما يمتنع معه الطلاق لصار دين المسلمين مثل دين النصارى .." (١)

"ص -٤١٨- وسئل رحمه الله تعالى عن ثلاثة شركاء في طاحون، ولأحدهم السدس، وهو فقيرهم ولم يكن له شيء يقتات به سوي أجرة السدس المختص به، وقد منعوه أن يدفعوا إليه إلا في كل ستة أيام يوما، وقد طلب منهم كل يوم بقسطه ليستعين به على قوته فامتنعوا من ذلك باقتدارهم على المال والجاه عليه، فما يجب في ذلك ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين، إذا طلب الشريك أن يؤجروا العين ويقسموا الأجرة على قدر حقوقهم، أو يهايئوه فيقتسموا المنفعة، وجب على الشركاء أن يجيبوه إلي أحد الأمرين؛ فإن أجابوه إلي المهايأة وطلبوا تطويل **الدور** الذي يأخذ فيه نصيبه وطلب هو تقصير **الدور** وجبت إجابته دونهم، فإن المهايأة بالزمان فيها تأخير حقوق بعض الشركاء عن بعض فكلما كان الاستيفاء أقرب كان أولي؛ لأن الأصل وجوب استيفاء الشركاء جميعهم حقوقهم، والتأخير لأجل الحاجة، فكلما قل زمن التأخر كان أولي، لا سيما إذا كان مع التأخير

---

(١) مجموع الفتـا وى (مجمع الملك فهد)، ٤/

لا يمكن الشريك أن يستوفي حقه إلا بضرر؛ مثل إعداد بهائم ليوم والانفاق عليها في الأسبوع، فإنه لا يجب عليه موافقتهم على ما فيه ضرره مع إمكان التعديل بينهم بلا ضرر، والله أعلم .." (١)

"ص -٥٢٠- وقال رحمه الله :

فصل

[عوض المثل] كثير الدوران في كلام العلماء وهو أمر لابد منه في العدل الذي به تتم مصلحة الدنيا والآخرة، فهو ركن من أركان الشريعة مثل قولهم : قيمة المثل، وأجرة المثل، ومهر المثل، ونحو ذلك . كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم : " من أعتق شركا له في عبد، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة عدل، لا وكس، ولا شطط، فأعطي شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد " . وفي حديث أنه قضي في بروع بنت واشق بمهر مثلها، لا وكس، ولا شطط يحتاج اليه فيما يضمن بالإتلاف من النفوس، والأموال، والأبضاع، والمنافع، وما يضمن بالمثل من الأموال والمنافع، وبعض النفوس . وما يضمن بالعقود الفاسدة، والصحيحة أيضا؛ لأجل الأرش في النفوس والأموال .." (٢)

"ص -٢٨٩- والأصول في الثمرة كالعين في المنفعة، وعدم التمكن من استيفاء المقصود بالعقد موجود في الموضعين . فأبو ثور طرد القياس الفاسد، كما طرد الجمهور القياس الصحيح في وضع الجوائح وإبطال الإجارة .

وإن تلفت العين في أثناء المدة، انفسخت الإجارة فيما بقي من المدة، دون ما مضي . وفي انفساخها في الماضي خلاف شاذ . وتعطل بعض الأعيان المستأجرة يسقط نصيبه من الأجرة، كتلف بعض الأعيان المبيعة؛ مثل موت بعض الدواب المستأجرة، وانهدام بعض الدور .

وتعطل المنفعة يكون بوجهين :

أحدهما : تلف العين كموت العبد، والدابة المستأجرة .

والثاني : زوال نفعها بأن يحدث عليها ما يمنع نفعها، كدار انهدمت وأرض للزرع غرقت، أو انقطع ماؤها . فهذه إذا لم يبق فيها نفع فهي كالتالفة سواء، لا فرق بينهما عند أحد من العلماء . وإن زال بعض نفعها

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٧/

المقصود، وبقي بعضه، مثل أن يمكنه زرع الأرض بغير ماء ويكون زرعا ناقصا، وكان الماء ينحسر عن الأرض التي غرقت على وجه يمنع بعض الزراعة، أو نشوء الزرع : ملك فسخ الإجارة؛ فإن ذلك كالعيب في البيع ولم تبطل به الإجارة . وفي إمساكه بالأرش قولان في المذهب . وإن تعطل نفعها بعض المدة، لزمه من الأجرة بقدر ما انتفع." (١)

"ص -٢٤٤- والوجه الرابع : أن القياس إنما يصح إذا لم يدل كلام الشارع على علة الحكم إذا سبرناأوصاف الأصل، فلم يكن فيها ما يصلح للعلة إلا الوصف المعين، وحيث أثبتنا علة الأصل بالمناسبة أو **الدوران** أو الشبه المطرد عند من يقول به، فلابد من السبر، فإذا كان في الأصل وصفان مناسبان لم يجز أن يقول : الحكم بهذا دون هذا .

ومعلوم أن النص والإجماع أثبتا الفطر بالأكل والشرب والجماع والحيض، والنبي صلى الله عليه وسلم قد نهي المتوضئ عن المبالغة في الاستنشاق إذا كان صائما،وقياسهم على الاستنشاق أقوي حججهم كما تقدم، وهو قياس ضعيف؛ وذلك لأن من نشق الماء بمنخريه ينزل الماء إلى حلقه وإلى جوفه، فحصل له بذلك ما يحصل للشارب بفمه ويغذي بدنه من ذلك الماء، ويزول العطش ويطبخ الطعام في معدته كما يحصل بشرب الماء، فلو لم يرد النص بذلك لعلم بالعقل أن هذا من جنس الشرب، فإنهما لا يفترقان إلا في دخول الماء من الفم، وذلك غير معتبر، بل دخول الماء إلى الفم وحده لا يفطر، فليس هو مفطرا ولا جزءا من المفطر لعدم تأثيره، بل هو طريق إلى الفطر، وليس كذلك الكحل والحقنة ومداواة الجائفة والمأمومة، فإن الكحل لا يغذي البتة ولا يدخل أحد كحلا إلى جوفه لا من أنفه ولا فمه،." (٢)

"ص -١٣٣- الشرط وذلك جائز؛ فإن الزرع إنما ملكه بالإقطاع وأورث الأول ما استحقه قبل الموت . وأما نصف العشر المذكور فلم يذكر وجهه حتى يفتى به . وإقطاع ولي الأمر هو بمنزلة قسمته بيت مال المسلمين ليست قسمة الإمام للأموال السلطانية كالفيء بمنزلة قسمة المال بين الشركاء المعينين؛ فإن المال المشترك بين الشركاء المعينين كالميراث يقسم بينهم على صنف منه إن كان قبل القسمة وإلا بيع وقسم ثمنه عند أكثر الفقهاء . كمالك وأحمد وأبي حنيفة . وتعدل السهام بالأجزاء إن كانت الأموال متماثلة : كالمكيل والموزون . وتعدل بالتقويم إن كانت مختلفة كأجزاء الأرض . وإن كانت من المعدودات كالإبل والبقر والغنم قسمت أيضا على الصحيح وعدلت بالقسمة . وأما **الدور** المختلفة ففيها نزاع وليس لأحد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٢٧

الشريكين أن يختص بصنف وأما أموال الفيء فللإمام أن يخص طائفة بصنف وطائفة بصنف . بل وكذلك في المغانم على الصحيح ,ولو أعطى الإمام طائفة إبلا وطائفة غنما جاز . وهل يجوز للإمام تفضيل بعض الغانمين لزيادة منفعة ؟ على قولين للعلماء : أصحهما الجواز . كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه نفل في بدايته الربع بعد الخمس وفي رجعته الثلث بعد الخمس "] وثبت عنه أنه نفل سلمة بن الأكوع وغيره .." (١)

"ص –٢٧٢– عنه فإنه يفضي إلى الدور الباطل فإن أهل الإجماع حينئذ لا يمكنهم الاستدلال بالحديث على صورة حتى يعلموا أنها مرادة ولا يعلمون أنها مرادة حتى يجتمعوا فصار الاستدلال موقوفا على الإجماع قبله والإجماع موقوفا على الاستدلال قبله إذا كان الحديث هو مستندهم فيكون الشيء موقوفا على نفسه فيمتنع وجوده ولا يكون حجة في محل الخلاف لأنه لم يرد وهذا تعطيل للحديث عن الدلالة على الحكم في محل الوفاق والخلاف وذلك مستلزم أن لا يكون شيء من النصوص التي فيها تغليظ للفعل أفادنا تحريم ذلك الفعل وهذا باطل قطعا .

[الرابع] : أن هذا يستلزم أن لا يحتج بشيء من هذه الأحاديث إلا بعد العلم بأن الأمة أجمعت على تلك الصورة فإذا الصدر الأول لا يجوز أن يحتجوا بها، بل ولا يجوز أن يحتج بها من يسمعها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجب على الرجل إذا سمع مثل هذا الحديث ووجد كثيرا من العلماء قد عملوا به ولم يعلم له معارض : أن لا يعمل به حتى يبحث عنه هل في أقطار الأرض من يخالفه ؟ كما لا يجوز له أن يحتج في مسألة بالإجماع إلا بعد البحث التام وإذا يبطل الاحتجاج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجرد خلاف واحد من المجتهدين فيكون قول الواحد مبطلا لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافقته محققة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا كان ذلك الواحد قد أخطأ صار خطؤه." (٢)

"ص –٢٨٤– لعنه لمن فعل المختلف فيه عندي من جملة مسائل الاجتهاد وأنا أعتقد خطأه في ذلك كما قد أعتقد خطأ المبيح فإن المقالات في محل الخلاف ثلاثة :

أحدها : القول بالجواز .

والثاني : القول بالتحريم ولحوق الوعيد .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٢/

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٣/

والثالث : القول بالتحريم الخالي من هذا الوعيد الشديد . وأنا قد أختار هذا القول الثالث : لقيام الدليل على تحريم الفعل وعلى تحريم لعنة فاعل المختلف فيه مع اعتقادي أن الحديث الوارد في توعد الفاعل وتوعد اللاعن لم يشمل هاتين الصورتين . فيقال للسائل : إن جوزت أن تكون لعنة هذا الفاعل من مسائل الاجتهاد جاز أن يستدل عليها بالظاهر المنصوص، فإنه حينئذ لا أمان من إرادة محل الخلاف من حديث الوعيد والمقتضي لإرادته قائم فيجب العمل به، وإن لم تجوز أن يكون من مسائل الاجتهاد كان لعنه محرما تحريما قطعيا .

ولا ريب أن من لعن مجتهدا لعنا محرما تحريما قطعيا كان داخلا في الوعيد الوارد للاعن وإن كان متأولا كمن لعن بعض السلف الصالح فثبت أن **الدور** لازم سواء قطعت بتحريم لعنة فاعل المختلف فيه أو سوغت الاختلاف فيه وذلك الاعتقاد الذي ذكرته لا يدفع الاستدلال بنصوص الوعيد على التقديرين وهذا بين .." (١)

"ص -٢٩٤- مصنفا لبعض المتأخرين بعد المائة الخامسة صنفه في هذه المسألة، ومقصوده بها الاحتيال على عدم وقوع الطلاق .

ولهذا صاغوها بقوله : إذا وقع عليك طلاقي، فأنت طالق قبله ثلاثا؛ لأنه لو قال : إذا طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا لم تنفعه هذه الصيغة في الحيلة، وإن كان كلاهما في **الدور** سواء؛ وذلك لأن الرجل إذا قال لامرأته : إذا طلقتك فعبدي حر، أو فأنت طالق، لم يحنث إلا بتطليق ينجزه بعد هذه اليمين، أو يعلقه بعدها على شرط فيوجد . فإن كل واحد من التنجيز والتعليق الذي وجد شرطه تطليق، أما إذا كان قد علق طلاقها قبل هذه اليمين بشرط ووجد الشرط بعد هذه اليمين لم يكن مجرد وجود الشرط ووقوع الطلاق به تطليقا؛ لأن التطليق لابد أن يصدر عن المطلق، ووقوع الطلاق بصفة يفعلها غيره ليس فعلا منه . فأما إذا قال : إذا وقع عليك طلاقي، فهذا يعم المنجز والمعلق بعد هذا بشرط، والواقع بعد هذا بشرط تقدم تعليقه . فصوروا المسألة بصورة قوله : إذا وقع عليك طلاقي . حتى إذا حلف الرجل بالطلاق لا يفعل شيئا قالوا له : قل إذا وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثا، فيقول ذلك، فيقولون له : افعل الآن ما حلفت عليه؛ فإنه لا يقع عليك طلاق ! !

فهذا التسريح المنكر عند عامة أهل الإسلام المعلوم يقينا أنه ليس من الشريعة التي بعث الله بها محمدا

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٥/

صلى الله عليه وسلم إنما نفقه في الغالب وأحوج كثيرا من الناس إلا الحلف بالطلاق، وإلا فلولا ذلك لم يدخل فيه أحد؛ لأن العاقل لا يكاد يقصد انسداد باب الطلاق عليه إلا نادرا .." [١]

"ص -٢٨٥- ويقال له أيضا : ليس مقصودنا بهذا الوجه تحقيق تناول الوعيد لمحل الخلاف وإنما المقصود تحقيق الاستدلال بحديث الوعيد على محل الخلاف والحديث أفاد حكمين : التحريم والوعيد وما ذكرته إنما يتعرض لنفي دلالته على الوعيد فقط والمقصود هنا إنما هو بيان دلالته على التحريم فإذا التزمت أن الأحاديث المتوعدة للاعن لا تتناول لعنا مختلفا فيه : لم يبق في اللعن المختلف فيه دليل على تحريمه وما نحن فيه من اللعن المختلف فيه كما تقدم فإذا لم يكن حراما كان جائزا .

أو يقال : فإذا لم يقم دليل على تحريمه لم يجز اعتقاد تحريمه والمقتضي لجوازه قائم وهي الأحاديث اللاعنة لمن فعل هذا وقد اختلف العلماء في جواز لعنته ولا دليل على تحريم لعنته على هذا التقدير فيجب العمل بالدليل المقتضي لجواز لعنته السالم عن المعارض .

وهذا يبطل السؤال : فقد دار الأمر على السائل من جهة أخرى وإنما جاء هذا الدور الآخر لأن عامة النصوص المحرمة للعن متضمنة للوعيد فإن لم يجز الاستدلال بنصوص الوعيد على محل الخلاف لم يجز الاستدلال بها على لعن مختلف فيه كما تقدم .

ولو قال : أنا أستدل على تحريم هذه اللعنة بالإجماع .

قيل له : الإجماع منعقد على تحريم لعنة معين من أهل الفضل." [٢]

"ص -٥٤٠- أن قبل الشرع لا تحليل ولا تحريم، فإذا لا تحريم يستصحب ويستدام، فيبقى الآن كذلك، والمقصود خلوها عن المآثم والعقوبات .

وأما مسلك الاعتبار بالأشباه والنظائر واجتهاد الرأى في الأصول الجوامع، فمن وجوه كثيرة ننبه على بعضها .

أحدها : أن الله سبحانه خلق هذه الأشياء وجعل فيها للإنسان متاعا ومنفعة . ومنها ما قد يضطر إليه وهو سبحانه جواد ماجد كريم رحيم غنى صمد، والعلم بذلك يدل على العلم بأنه لا يعاقبه ولا يعذبه على مجرد استمتاعه بهذه الأشياء وهو المطلوب .

وثانيها : أنها منفعة خالية عن مضرة فكانت مباحة كسائر ما نص على تحليله، وهذا الوصف قد دل على

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٥

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٥٦

تعلق الحكم به النص وهو قوله : ﴿ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبآئث﴾ [الأعراف : ١٥٧] ، فكل ما نفع فهو طيب، وكل ما ضر فهو خبيث . والمناسبة الواضحة لكل ذي لب، أن النفع يناسب التحليل، والضرر يناسب التحريم **والدوران**، فإن التحريم يدور مع المضار وجودا : في الميتة والدم ولحم الخنزير وذوات الأنياب والمخالب والخمر وغيرها مما يضر بأنفس الناس،وعدما : في الأنعام والألبان وغيرها .

وثالثها : أن هذه الأشياء إما أن يكون لها حكم أولا يكون،." (١)

"ص -١٢٦- بالاتفاق . وهذا اللفظ وهو قوله : على أنه من توفى منهم عن غير ولد . ظاهر في تقييد الانتقال بعدم الولد، وإنما يصرفه من يصرفه عن هذا الظهور لمعارضة الأول له، وشرط كون الأول دليلا عدم الصلة المغيرة، فيدور الأمر فتبطل الدلالة؛ وذلك أنه لا يثبت كون الأول مقتضيا لترتيب المجموع إلا مع الانقطاع عن المغير، ولا يثبت هنا الانقطاع عن المغير حتى يثبت أن هذا لا يدل على التغيير، بل على معنى آخر . ولا تثبت دلالته على ذلك المعنى حتى يثبت أن المتقدم دليل على ترتيب المجموع، وهذا هو **الدور**، وهو مصادرة على المطلوب، فإنه جعل المطلوب مقدمة في إثبات نفسه .

ومنها : أن يقال : قوله : عن غير ولد، قيد في الانتقال أم لا ؟ فإن قال : ليس بقيد . فهو مكابرة ظاهرة في اللغة . وإن قال : هو قيد . قيل له : فيجوز إثبات الحكم المقيد بدون قيده . فإن قال : نعم بالدليل الأول . قيل : فيجوز الاستدلال بأول الكلام مطلقا عما قيد به في آخره . فإن قال : نعم . علم أنه مكابر . وإن قال : لا . ثبت المطلوب . وهذه مقدمات يقينية لا يقدح فيها كون الكلام له فوائد أخر . ومن وقف عليها مقدمة لم يبق إلا معاندا أو مسلما للحق .

ومنها : أنه إذا قيل : بأن الوقف يكون منقطع الوسط إذا مات الميت عن غير ولد، ولا يكون منقطعا إذا مات عن ولد؛ كان لهذا السؤال." (٢)

"ص -٦٩- وذلك نظير من وصف له ملك مدينة، بأنواع من الصفات، فقدم حتى رأى بعض شؤونه التي دلته على صدق المخبر فيما لم يشهد . ولست أجعل مجرد هذه الشهادة مصدقة، فإن المخبر قد

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /٦٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، /١٢٣

يصدق في بعض، ويخطئ في بعض،وإنما ذلك بواسطة إخبار المخبر – أي رسول الله – وشهوده منه ما يوجب له امتناع الكذب عليه، كما يذكر في غير هذا الموضع .

فإن قلت : فمن أين له ابتداء صحة الإيمان بالله ورسوله، حتى يصير ذلك أصلا يبني عليه، وينتقل معه إلى ما بعده ؟ فأهل القياس والوجد إنما تعبوا التعب الطويل في تقرير هذا الأصل في نفوسهم، ولهذا يسمي المتكلمون كل ما يقرر الربوبية والنبوة : العقليات والنظريات، ويسميها أولئك : الذوقيات، والوجديات، ورأوا أن ما لا يتم معرفة الله ورسوله إلا به فمعرفته متقدمة على ذلك، وإلا لزم **الدور** . فسموا تلك عقليات، والعقليات لا تنال إلا بالقياس العقلي المنطقي .

قلت : جواب هذا من وجوه :

أحدها : المعارضة بالمثل، فإن سالك سبيل النظر القياسي، أو الإرادة الذوقية، من أين له ابتداء أن سلوك هذا الطريق يحصل له علما، ومعرفة، ليس معه ابتداء إلا مجرد إخبار مخبر بأنه سلك هذا الطريق فوصل، أو خاطر يقع في قلبه سلوك هذا الطريق، إما مجوزا للوصول أو متحريا أو غير ذلك، أو سلوكا ابتداء بلا انتهاء، وليس ذلك مختصا بالعلم الإلهي، بل كل العلوم لابد للسالك فيها ابتداء من مصادرات يأخذها مسلمة إلى أن تتبرهن فيما بعد .." (١)

"ص –٨٦– ولهذا الفلاسفة المحضة الباقون على محض كلام المشائين يرون أن ابن سينا صانع المليين،لما رأوا من تقريبه،وجهلوا فيما قالوا، وكذبوا،لم يصانع،ولكن قال بموجب الحق وبموافقة أصولهم العقلية ما قاله من الحق الذي أقر به، كما أن الفلاسفة الإلهيين المشائين وغيرهم متفقون على الإقرار بواجب الوجود، وببقاء الروح بعد الموت، وبأن الأعمال الصالحة تنفع بعد الموت، ويخالفهم في ذلك فلاسفة كثيرون من الطبيعيين وغيرهم، بل وبين الإلهيين من الفلاسفة خلاف في بعض ذلك حتى الفارابي، وهو عندهم المعلم الثاني يقال : إنه اختلف كلامه في ذلك .

فقال تارة ببقاء الأنفس كلها، وتارة ببقاء النفوس العالمة دون الجاهلة . كما قاله في آراء المدينة الفاضلة، وتارة كذب بالأمرين، وزعم الضال الكافر أن النبوة خاصتها جودة تخييل الحقائق الروحانية، وكلامهم المضطرب في هذا الباب كثير، ليس الغرض هنا ذكره .

وإنما الغرض أن العلم الأعلى عندهم والفلسفة الأولى علم ما بعد الطبيعة وهو الوجود المطلق ولواحقه، حتى أن من له مادة فلسفية من متكلمة المسلمين – كابن الخطيب وغيره – يتكلمون في أصول الفقه،

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٦/٢٠

الذي هو علم إسلامي محض، فيبنونه على تلك الأصول الفلسفية .

كقول ابن الخطيب وغيره في أول أصول الفقه موافقة لابن سينا ومن قبله : العلوم الجزئية لا تقرر مبادئها فيها؛ لئلا يلزم **الدور**، فإن مبدأ العلم أصوله." (١)

"ص -٨٧- وهو لا يعرف إلا بعدها . فلو عرفت أصوله بمسائله المتوقفة على أصوله، للزم **الدور** بل توجد أصوله مسلمة، ويقدر في علم أعلى منه، حتى ينتهي إلى العلم الأعلى الناظر في الوجود ولواحقه، وهذا قالوه في مثل الطب والحساب : إن الطبيب إنما هو طبيب ينظر في بدن الحيوان، وأخلاطه وأعضائه ليحفظه صحته إن كانت موجودة، ويعيدها إليه إن كانت مفقودة، وبدن الحيوان جزء من المولدات في الأرض، وكذلك أخلاطه .

فأعم منه النظر في المولدات من الأركان الأربعة، الماء، والهواء، والنار، والأرض .

وأعم من ذلك : النظر في الجسم المستحيل، ثم في الجسم المطلق، فما من علم يتعلق بموضوع ببعض الموجودات العينية، أو العلمية إلا وأعم منه ما يشترك هو وغيره فيه . فأما إدخال العلم بالله الذي هو أعلى العلوم، وأشرفها في هذا، وجعله جزءا من أجزاء العلم الأعلى عندهم الناظر في الوجود ولواحقه وكذلك ما يتبع ذلك من ا لعلم بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر- فهذا منشأ الضلال القياسي .

ويتبين ذلك من وجوه :

أحدها : أن الله سبحانه هو الأعلى وهو الأكبر؛ ولهذا كان شعار أكمل الملل هو : الله أكبر في صلواتهم وأذانهم وأعيادهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم : " يا عدي، ما يفرك ! أيفرك أن يقال لا إله إلا الله ؟." (٢)

"ص -٤٣- في نفوس الناس، بأنه ليس بعلم بغير حجة، فإن عدم وجودهم من نفوسهم ذلك لا يقتضي أن الناس لم يجدوا ذلك، لا سيما إذا كان المخبرون يخبرون عن اليقين الذي في أنفسهم، عمن لا يشكون في علمه وصدقه ومعرفته بما يقول .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٤/٢٠

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٥/٢٠

وهذا حال أئمة المسلمين وسلف الأمة، وحملة الحجة، فإنهم يخبرون بما عندهم من اليقين والطمأنينة والعلم الضروري، كما في الحكاية المحفوظة عن [نجم الدين العكبري] لما دخل عليه متكلمان : أحدهما : أبو عبد الله الرازي، والآخر : من متكلمي المعتزلة، وقالا : يا شيخ، بلغنا أنك تعلم علم اليقين، فقال : نعم، أنا أعلم علم اليقين . فقالا : كيف يمكن ذلك، ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر، فلم يقدر أحدنا أن يقيم على الآخر دليلا ؟ . وأظن الحكاية في تثبيت الإسلام . فقال : ما أدري ما تقولان، ولكن أنا أعلم علم اليقين . فقالا : صف لنا علم اليقين، فقال : علم اليقين . عندنا . واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها فجعلا يقولان : واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها ؟ ! ويستحسنان هذا الجواب .

وذلك؛ لأن طريق أهل الكلام تقسيم العلوم إلى ضروري وكسبي، أو بديهي ونظري .

فالنظري الكسبي : لابد أن يرد إلى مقدمات ضرورية أو بديهية، فتلك لا تحتاج إلى دليل، وإلا لزم **الدور** أو التسلسل .

والعلم الضروري : هو الذي." (١)

"ص -٢٩٧- وفي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك قتلى بدر ثلاثا ، ثم أتاهم فقام عليهم فقال : (يا أبا جهل بن هشام ، يا أمية بن خلف ، يا عتبة بن ربيعة ، يا شيبة بن ربيعة ، أليس قد وجدتم ما وعدكم ربكم حقا ؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقا) . فسمع عمر رضي الله عنه قول النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يا رسول الله ، كيف يسمعون وقد جيفوا ؟ فقال : (والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا) . ثم أمر بهم فسحبوا فألقوا في قليب بدر .

وقد أخرجاه في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على قلب بدر فقال : (هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا ؟) ، وقال : (إنهم ليسمعون الآن ما أقول) ، فذكر ذلك لعائشة ، فقالت : وهم ابن عمر ، إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنهم ليعلمون الآن أن الذي قلت لهم هو الحق) ، ثم قرأت قوله تعالى : ﴿إنك لا تسمع الموتى﴾ [النمل : ٨٠] حتى قرأت الآية .

وأهل العلم بالحديث والسنة اتفقوا على صحة ما رواه أنس وابن عمر ، وإن كانا لم يشهدا بدرا ، فإن أنسا

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/٤٧

روى ذلك عن أبي طلحة ، وأبو طلحة شهد بدرا . كما روى أبوحاتم في صحيحه عن أنس عن أبي طلحة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش ، فقذفوا في طوى [أي : بئر مطوية] من أطواء بدر ، وكان إذا ظهر على قوم أحب أن يقيم في عرصتهم [العرصة : كل بقعة بين **الدور** واسعة ، ليس فيها بناء] ثلاث ليال .." (١)

"ص -٢٨٨- بالنظر، بخلاف المثبتة فإنهم يقولون : امتناع هذا معلوم بالضرورة . وقد يقولون : علو الخالق معلوم ـ أيضا ـ بالفطرة التي فطر الناس عليها ، التي هي من أقوى العلوم الضرورية؛ فإن ما فطر الناس عليه من المعارف أقوى من كونهم مضطرين إليه من المعارف التي لا يضطرون إليها إلا بعد تصور طرفيها، أو بعد نوع من التأمل .

والضروري قد يفسر بما يلزم نفس المخلوق لزوما لا يمكنه الانفكاك عنه، وقد يفسر بما يحصل للعبد بدون كسبه واختياره .

والمقصود أن القول بوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، لم يقل أحد من العقلاء أنه معلوم بالضرورة، وكذلك سائر لوازم هذا القول : مثل كونه ليس بجسم ولا متحيز ونحو ذلك، لم يقل أحد من العقلاء : إن هذا النفي معلوم بالضرورة، بل عامة ما يدعى في ذلك أنه من العلوم النظرية، والعلوم النظرية لابد أن تنتهي إلى مقدمات ضرورية؛ وإلا لزم [**الدور** القبلي] و [التسلسل] فيما له مبدأ حادث، وكل هذين معلوم الفساد بالضرورة، متفق على فساده بين العقلاء .

وإذا كان كذلك، فما من مقدمة ضرورية يبنى عليها الإمكان أو الإثبات؛ كوجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، إلا وانتفاء هذه النتيجة أقوى في العقل من تلك المقدمة، والجزم بكونها ضرورية أقوى من الجزم بكون مقدمة الدليل المعارض ضرورية .." (٢)

"ص -٧٨- وأيضا، فلو كان كماله موقوفا على ذلك الغير، للزم أن يكون كماله موقوفا على فعله لذلك الغير، وعلى معاونة ذلك الغير في كماله، ومعاونة ذلك الغير في كماله موقوف عليه؛ إذ فعل ذلك الغير، وأفعاله موقوفة على فعل المبدع لا تفتقر إلى غيره، فيلزم ألا يكون كماله موقوفا على غيره .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٧/٥٩

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٣/٧٩

فإذا قيل : كماله موقوفا على مخلوقه، لزم ألا يتوقف على مخلوقه، وما كان ثبوته مستلزما لعدمه كان باطلا من نفسه . وأيضا، فذلك الغير كل كمال له فمنه وهو أحق بالكمال منه، ولو قيل يتوقف كماله عليه لم يكن متوقفا إلا على ما هو من نفسه، وذلك متوقف عليه لا على غيره .

وإن قيل : ذلك الغير ليس مخلوقا بل واجبا آخر قديما بنفسه . فيقال : إن كان أحد هذين هو المعطي دون العكس، فهو الرب، والآخر عبده .

وإن قيل : بل كل منهما يعطي للآخر الكمال، لزم الدور في التأثير وهو باطل، وهو من الدور القبلي، لا من الدور المعي الاقتراني فلا يكون هذا كاملا حتى يجعله الآخر كاملا، والآخر لا يجعله كاملا حتى يكون في نفسه كاملا، لأن جاعل الكامل كاملا أحق بالكمال ولا يكون الآخر كاملا حتى يجعله كاملا، فلا يكون واحدا منهما كاملا بالضرورة، فإنه لو قيل : لا يكون كاملا حتى يجعل نفسه كاملا، ولا يجعل نفسه كاملا حتى يكون كاملا لكان ممتنعا، فكيف إذا قيل : حتى يجعل ما يجعله كاملا كاملا ؟ !

وإن قيل : كل واحد له آخر يكمله إلى غير نهاية لزم التسلسل في." (١)

"ص -١٠٦- الصفات الفعلية إما بنقص وإما بكمال، فإن جاز ادعاء خلو أحدهما عن القسمين، أمكن الدعوى في الآخر مثله، و إلا فالجواب مشترك .

وأما المتفلسفة فيقال لهم : القديم لا تحله الحوادث، ولا يزال محلا للحوادث عندكم، فليس القدم مانعا من ذلك عندكم، بل عندكم هذا هو الكمال الممكن الذي لا يمكن غيره، وإنما نفوه عن واجب الوجود؛ لظنهم عدم اتصافه به .

وقد تقدم التنبيه على إبطال قولهم في ذلك، لاسيما وما قامت به الحوادث المتعاقبة يمتنع وجوده عن علة تامة، أزلية موجبة لمعلولها؛ فإن العلة التامة الموجبة يمتنع أن يتأخر عنها معلولها، أو شيء من معلولها، ومتى تأخر عنها شيء من معلولها كانت علة له بالقوة لا بالفعل، واحتاج مصيرها علة بالفعل إلى سبب آخر؛ فإن كان المخرج لها من القوة إلى الفعل هو نفسه، صار فيه ما هو بالقوة وهو المخرج له إلى الفعل، وذلك يستلزم أن يكون قابلا أو فاعلا، وهم يمنعون ذلك لامتناع الصفات التي يسمونها التركيب .

وإن كان المخرج له غيره كان ذلك ممتنعا بالضرورة والاتفاق؛ لأن ذلك ينافي وجوب الوجود؛ ولأنه يتضمن الدور المعي والتسلسل في المؤثرات، وإن كان هو الذي صار فاعلا للمعين بعد أن لم يكن، امتنع أن يكون

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٢/٨٨

علة تامة أزلية، فقدم شيء من العالم يستلزم كونه علة تامة في الأزل، وذلك يستلزم ألا يحدث عنه شيء بواسطة وبغير واسطة، وهذا مخالف للمشهود .." (١)

"ص -٢٩٤- فإذا قررت الحجة على هذا الوجه لم يحتج أن يقال : كل قابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، فإن هذه الدعوى الكلية باطلة، بل يدعى ذلك في حق الله خاصة، لما ذكر من الدليل والفرق بينه وبين غيره،فإن غيره إذا كان قابلا للشيء كان وجود القبول فيه من غيره وهو الله تعالى وإحداث الله لذلك القبول لا يجب أن يكون مقارنا للقابل،بل يجوز أن يتوقف على شروط يحدثها الله وعلى موانع يزيلها، فوجود القبول هنا ليس منه بل من غيره،فلم تكن ذاته كافية فيه،وأما الرب تعالى فلا يفتقر شيء من صفاته وأفعاله على غيره، بل هو الأحد الصمد المستغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه مفتقر إليه مصنوع له، فيمتنع أن يكون الرب مفتقرا إليه، فإن ذلك هو **الدور** القبلي الممتنع بصريح العقل واتفاق العقلاء .

فهذا تقرير هذه الحجة الدالة على قدم الكلام، وأنه لم يزل متكلما، وهي تدل أيضا على قدم جميع صفاته، وأن ذاته القديمة مستلزمة لصفات الكمال الممكنة، فكل صفة كمال لا نقص فيه فإن الرب يتصف بها، واتصافه بها من لوازم ذاته، ولم يزل موصوفا بصفات الكمال، وذاته هي المستلزمة لصفات كماله، لا يجوز أن يحتاج في ثبوت صفات الكمال له إلى غيره، والكلام صفة كمال، فإن من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم، كما أن من يعلم ويقدر أكمل ممن لا يعلم ولا يقدر، والذي يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وأكمل ممن تكلم بغير مشيئته وقدرته إن كان ذلك معقولا .

ويمكن تقريرها على أصول السلف بأن يقال : إما أن يكون قادرا على." (٢)

"ص -٥٨٧- والتأثير، خلطوا الكلام معهم بالمناظرة في الحساب، وقالوا على سبيل التجويز يجوز أن تكون مربعة أو مسدسة أو غير ذلك، ولم ينفوا أن تكون مستديرة لكن جوزوا ضد ذلك، وما علمت من قال أنها غير مستديرة وجزم بذلك إلا من لا يؤبه له من الجهال .

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى : ﴿ وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون ﴾ [الأنبياء : ٣٣] ، وقال تعالى : ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون ﴾ [يس : ٤٠] .

قال ابن عباس وغيره من السلف : في فلكة مثل فلكة المغزل، وهذا صريح بالاستدارة **والدوران**، وأصل

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤١/٨٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨/٩٦

ذلك : أن الفلك في اللغة : هو الشيء المستدير، يقال : تفلك ثدي الجارية إذا استدار، ويقال لفلكة المغزل المستديرة : فلكة، لاستدارتها .
فقد اتفق أهل التفسير واللغة على أن الفلك : هو المستدير، والمعرفة لمعاني كتاب الله إنما تؤخذ من هذين الطريقين : من أهل التفسير الموثوق بهم من السلف، ومن اللغة : التي نزل القرآن بها، وهي لغة العرب .
وقال تعالى : ﴿ يكور الليل على النهار ويكور النهار على الليل ﴾ [الزمر : ٥] ، قالوا : والتكوير : التدوير، يقال : كورت العمامة، وكورتها : إذا دورتها، ويقال : للمستدير كارة، وأصله كورة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا." (١)

"ص -١٥٣- مقدوراته وغير ذلك مما قد بسط في موضعه .
والدور نوعان : **فالدور** القبلي السبقي ممتنع : وهو ألا يوجد هذا إلا بعد هذا ولا يوجد هذا إلا بعد هذا وهذا دور العلل، وأما **الدور** المعي الاقتراني : وهو أنه لا يكون هذا إلا مع هذا ولا يكون هذا إلا مع هذا، فهذا هو **الدور** في الشروط وما أشبهها من المتضايفات و المتلازمات، ومثل هذا جائز .
فهذه مجامع أجوبة الناس عن هذا السؤال . وهي عدة أقوال : الأول : قول من لا يعلل لا أفعاله ولا أحكامه . والثاني : قول من يعلل ذلك بأمور مباينة له منفصلة عنه من جملة مفعولاته . والثالث : قول من يعلل ذلك بأمور قائمة به قديمة . والرابع : قول من يعلل ذلك بأمور قائمة به متعلقة بقدرته ومشيئته، لكن يقول : جنسها حادث . والخامس : قول من يعلل ذلك بأمور متعلقة بمشيئته وقدرته . فإن كان الفعل المقتضى للحكمة حادث النوع، كانت الحكمة كذلك، وإن قدر أنه قام به كلام أو فعل متعلق بمشيئته وأنه لم يزل كذلك، كانت الحكمة كذلك، فيكون النوع قديما وإن كانت آحاده حادثة .
ويمكن الجواب عن السؤال بتقسيم حاصر، بأن يقال : لا ريب أن الله عز وجل يحدث مفعولات لم تكن، فأما أن تكون الأفعال المحدثة يجب أن يكون لها ابتداء ويجوز أن تكون غير متناهية في الابتداء كما هي غير متناهية في." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣/١٠٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٨٢/١٢٤

"ص –٤٤– لا تحصل إلا بالحدود، ويقولون : الحدود المركبة لا تكون إلا للأنواع المركبة من الجنس والفصل دون الأنواع البسيطة .

وقد ذكرت في غير هذا الموضع ملخص المنطق ومضمونه، وأشرت إلى بعض ما دخل به على كثير من الناس من الخطأ والضلال، وليس هذا موضع بسط ذلك، لكن نذكر هنا وجوها :

الوجه الأول :

قولهم : إن التصور الذي ليس ببديهي لا ينال إلا بالحد، باطل؛ لأن الحد هو قول الحاد . فإن الحد هنا هو القول الدال على ماهية المحدود . فالمعرفة بالحد لا تكون إلا بعد الحد؛ فإن الحاد الذي ذكر الحد إن كان عرف المحدود بغير حد بطل قولهم : لا يعرف إلا بالحد، وإن كان عرفه بحد آخر، فالقول فيه كالقول في الأول، فإن كان هذا الحاد عرفه بعد الحد الأول، لزم **الدور**، وإن كان تأخر لزم التسلسل .." [١]

"ص –٤٩– الوجه السادس :

أن الحد من باب الألفاظ، واللفظ لا يدل المستمع على معناه إن لم يكن قد تصور مفردات اللفظ بغير اللفظ؛ لأن اللفظ المفرد لا يدل المستمع على معناه إن لم يعلم أن اللفظ موضوع للمعنى، ولا يعرف ذلك حتى يعرف المعنى . فتصور المعاني المفردة يجب أن يكون سابقا على فهم المراد بالألفاظ، فلو استفيد تصورها من الألفاظ لزم **الدور**، وهذا أمر محسوس؛ فإن المتكلم باللفظ المفرد إن لم يبين للمستمع معناه حتى يدركه بحسه أو بنظره، وإلا لم يتصور إدراكه له بقول مؤلف من جنس وفصل .

الوجه السابع :

أن الحد هو الفصل والتمييز بين المحدود وغيره، يفيد ما تفيده الأسماء من التمييز والفصل بين المسمى وبين غيره، فهذا لا ريب في أنه يفيد التمييز . فأما تصور حقيقة فلا، لكنها قد تفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال، وليس ذلك من إدراك الحقيقة في شيء . والشرط في ذلك : أن تكون الصفات ذاتية، بل هو بمنزلة التقسيم والتحديد للكل، كالتقسيم لجزئياته ويظهر ذلك :." [٢]

"ص –٥٧– الوجه الثاني عشر :

أن هذه الصفات الذاتية قد تعلم ولا يتصور بها كنه المحدود، كما في هذا المثال وغيره، فعلم أن ذلك ليس

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٤/١٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٤٩/١٤٧

بموجب لفهم الحقيقة .

الوجه الثالث عشر :

أن الحد إذا كان له جزءان، فلابد لجزأيه من تصور، كالحيوان والناطق، فإن احتاج كل جزء إلى حد، لزم التسلسل أو الدور .

فإن كانت الأجزاء متصورة بنفسها بلا حد وهو تصور الحيوان، أو الحساس، أو المتحرك بالإرادة، أو النامي، أو الجسم فمن المعلوم أن هذه أعم . وإذا كانت أعم لكون إدراك الحس لأفرادها أكثر، فإن كان إدراك الحس لأفرادها كافيا في التصور فالحس قد أدرك أفراد النوع . وإن لم يكن كافيا في ذلك لم تكن الأجزاء معروفة، فيحتاج المعرف إلى معرف، وأجزاء الحد إلى حد .." (١)

"ص -٧٨- كما تبين، لم يبق فيه فائدة أصلا، ولم يحتج إليه في علم كلي، ولا علم معين، بل صار كلامهم في القياس الذي حرروه كالكلام في الحدود، وهذا هذا، فتدبره فإنه عظيم القدر .

الوجه الثالث :

أن يقال : إذا كان لابد في القياس من قضية كلية والحس لا يدرك الكليات، وإنما تدرك بالعقل . ولا يجوز أن تكون معلومة بقياس آخر، لما يلزم من الدور أو التسلسل، فلابد من قضايا كلية تعقل بلا قياس، كالبديهيات التي جعلوها .

فنقول : إذ وجب الاعترف بأن من العلوم الكلية العقلية ما يبتدئ في النفوس ويبدهها بلا قياس، وجب الجزم بأن العلوم الكلية العقلية قد تستغني عن القياس، وهذا مما اعترفوا به هم وجميع بني آدم؛ أن من التصور والتصديق ما هو بديهي لا يحتاج إلى كسب بالحد والقياس، وإلا لزم الدور أو التسلسل .

وإذا كان كذلك، فنقول : إذا جاز هذا في علم كلي، جاز في آخر؛ إذ ليس بين ما يمكن أن يعلم ابتداء من العلوم البديهية وما لا يجوز أن يعلم." (٢)

"ص -١٠٦- فيقال : إذا كان لابد في كل ما يسمونه برهانا من قضية كلية، فلابد من العلم بتلك القضية الكلية : أي من العلم بكونها كلية، وإلا فمتى جوز عليها ألا تكون كلية بل جزئية لم يحصل العلم بموجبها . والمهملة والمطلقة التي يحتمل لفظها أن تكون كلية، وجزئية في قوة الجزئية، وإذا كان لابد في العلم الحاصل بالقياس الذي يخصونه باسم البرهان من العلم بقضية كلية موجبة، فيقال : العلم بتلك القضية

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٥٧/١٤٧

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٧٩/١٤٧

إن كان بديهيا، أمكن أن يكون كل واحد من أفرادها بديهيا بطريق الأولى، وإن كان نظريا احتاج إلى علم بديهي، فيفضي إلى **الدور** المعي أو التسلسل في المتواترات وكلاهما باطل .

وهكذا يقال في سائر القضايا الكلية التي يجعلونها مبادئ البرهان،ويسمونها " الواجب قبولها " سواء كانت حسية ظاهرة أو باطنة وهي التي يحسها بنفسه أو كانت من التجريبيات أو المتواترات أو الحدسيات عند من يجعل منها ما هو من النفسيات الواجب قبولها، مثل العلم بكون نور القمر مستفادا من الشمس إذا رأى اختلاف أشكاله عند اختلاف محاذاته للشمس كما يختلف إذا قاربها بعد الاجتماع كما في ليلة الهلال، وإذا كان ليلة الاستقبال عند الإبدار .

وهم متنازعون : هل الحدس قد يفيد اليقين أم لا ؟ ومثل العقليات المحضة، ومثل قولنا : الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء،." (١)

"ص -١١٧- في تقدير صحة القياس، فإن المعترض قد يمنع الوصف في الأصل، وقد يمنع الحكم في الأصل، وقد يمنع الوصف في الفرع، وقد يمنع كون الوصف علة في الحكم، ويقول : لا نسلم أن ما ذكرته في الوصف المشترك هو العلة أو دليل العلة، فلابد من دليل يدل على ذلك : من نص أو إجماع أو سبر وتقسيم أو المناسبة أو **الدوران** عند من يستدل بذلك، فما دل على أن الوصف المشترك مستلزم للحكم إما علة وإما دليل العلة هو الذي يدل على أن الحد الأوسط مستلزم للأكبر، وهو الدال على صحة المقدمة الكبرى، فإن أثبت العلة كان برهان علة، وإن أثبت دليلها كان برهان دلالة، وإن لم يفد العلم بل أفاد الظن، فكذلك المقدمة الكبرى في ذلك القياس لا تكون إلا ظنية، وهذا أمر بين، ولهذا صار كثير من الفقهاء يستعملون في الفقه القياس الشمولي كما يستعمل في العقليات القياس التمثيلي وحقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر .

ومن قال من متأخري أهل الكلام والرأى كأبي المعالي وأبي حامد والرازي وأبي محمد المقدسي وغيرهم : من أن العقليات ليس فيها قياس، وإنما القياس في الشرعيات، ولكن الاعتماد في العقليات على الدليل الدال على ذلك مطلقا، فقولهم مخالف لقول نظار المسلمين، بل وسائر العقلاء، فإن القياس يستدل به في العقليات كما يستدل به في الشرعيات، فإنه إذا ثبت أن الوصف المشترك مستلزم للحكم، كان هذا." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٢٦/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٣٧/١٤٨

"ص -١٩٩- قالوا : والفراسة البدنية هي عين التمثيل، غير أن الجامع فيها بين الأصل والفرع دليل العلة لا نفسها، وهو المسمى في عرف الفقهاء بقياس الدلالة، فإنها استدلال بمعلول العلة على ثبوتها، ثم الاستدلال بثبوتها على معلولها الآخر؛ إذ مبناها على أن المزاج علة لخلق الباطن وخلق ظاهر، فيستدل بالخلق الظاهر على المزاج، ثم بالمزاج على الخلق الباطن، كالاستدلال بعرض الأعلى على الشجاعة، بناء على كونهما معلولي مزاج واحد كما يوجد مثل ذلك في الأسد، ثم إثبات العلة في الأصل لابد فيها من **الدوران** أو التقسيم كما تقدم، وإن قدر أن علة الحكمين في الأصل واحدة، فلا مانع من ثبوت أحدهما في الفرع بغير علة الأصل، وعند ذلك فلا يلزم الحكم الآخر . هذا كلامهم .

فيقال : تفريقهم بين قياس الشمول وقياس التمثيل، بأن الأول قد يفيد اليقين والثاني لا يفيد إلا الظن، فرق باطل، بل حيث أفاد أحدهما اليقين، أفاد الآخر اليقين . وحيث لا يفيد أحدهما إلا الظن لا يفيد الآخر إلا الظن، فإن إفادة الدليل لليقين أو الظن ليس لكونه على صورة أحدهما دون الآخر، بل باعتبار تضمن أحدهما لما يفيد اليقين . فإن كان أحدهما اشتمل على أمر مستلزم للحكم يقينا، حصل به اليقين، وإن لم يشتمل إلا على ما يفيد الحكم ظنا، لم يفد إلا الظن . والذي يسمى في أحدهما حدا أوسط هو في الآخر الوصف المشترك، والقضية الكبرى المتضمنة لزوم الحد الأكبر للأوسط هو بيان تأثير الوصف." [١]

"ص -٢١٣- وكثير من النظار يسلك طريقا في الاستدلال على المطلوب، ويقول : لا يوصل إلى مطلوب إلا بهذا الطريق، ولا يكون الأمر كما قاله في النفي، وإن كان مصيبا في صحة ذلك الطريق، فإن المطلوب كلما كان الناس إلى معرفته أحوج، يسر الله على عقول الناس معرفة أدلته، فأدلة إثبات الصانع وتوحيده وأعلام النبوة وأدلتها كثيرة جدا، وطرق الناس في معرفتها كثيرة .

وكثير من الطرق لا يحتاج إليه أكثر الناس . وإنما يحتاج إليه من لم يعرف غيره . أو من أعرض عن غيره، وبعض الناس يكون كلما كان الطريق أدق وأخفى وأكثر مقدمات وأطول كان أنفع له؛ لأن نفسه اعتادت النظر في الأمور الدقيقة، فإذا كان الدليل قليل المقدمات أو كانت جلية لم تفرح نفسه به، ومثل هذا قد تستعمل معه الطرق الكلامية المنطقية وغيرها لمناسبتها لعادته، لا لكون العلم بالمطلوب متوقفا عليها مطلقا، فإن من الناس من إذا عرف ما يعرفه جمهور الناس وعمومهم أو ما يمكن غير الأذكياء معرفته لم يكن عند نفسه قد امتاز عنهم بعلم، فيحب معرفة الأمور الخفية الدقيقة الكثيرة المقدمات؛ ولهذا يرغب كثير من علماء السنة في النظر في العلوم الصادقة الدقيقة كالجبر والمقابلة وعويص الفرائض والوصايا **والدور**

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١١٩/١٤٨

وهو علم صحيح في نفسه .

و علم الفرائض نوعان : أحكام وحساب . فالأحكام ثلاثة أنواع : علم الأحكام على مذهب بعض الفقهاء، و هذا أولها، ويليه علم أقاويل الصحابة فيما." [(١)]

"ص -٢١٤- اختلف فيه منها، ويليه علم أدلة ذلك من الكتاب والسنة . وأما " حساب الفرائض " فمعرفة أصول المسائل وتصحيحها والمناسخات وقسمة التركات . وهذا الثاني كله علم معقول يعلم بالعقل كسائر حساب المعاملات وغير ذلك من الأنواع التي يحتاج إليها الناس .

ثم قد ذكروا حساب المجهول الملقب بحساب الجبر والمقابلة في ذلك وهو علم قديم، لكن إدخاله في الوصايا والدور ونحو ذلك، أول من عرف أنه أدخله فيها محمد بن موسي الخوارزمي . وبعض الناس يذكر عن علي بن أبي طالب أنه تكلم فيه، وأنه تعلم ذلك من يهودي، وهذا كذب على علي .

ولفظ [الدور] يقال على ثلاثة أنواع :

الدور الكوني : الذي يذكر في الأدلة العقلية أنه لا يكون هذا حتى يكون هذا، ولا يكون هذا حتى يكون هذا . وطائفة من النظار كانوا يقولون : هو ممتنع . والصواب أنه نوعان – كما يقوله الآمدي وغيره : [دور قبلي] و [دور معي] ، فالقبلي ممتنع وهو الذي يذكر في العلل وفي الفاعل والمؤثر ونحو ذلك، مثل أن يقال : لا يجوز أن يكون كل من الشيئين فاعلا للآخر؛ لأنه يفضي إلى الدور، وهو أنه يكون هذا قبل ذاك، وذاك قبل هذا . و [المعي] ممكن وهو دور الشرط مع المشروط،وأحد المتضايفين مع الآخر مثل : ألا تكون الأبوة إلا مع البنوة، ولا تكون البنوة إلا مع الأبوة .." [(٢)]

"ص -٢١٥- النوع الثاني : الدور الحكمي الفقهي المذكور في المسألة السريجية وغيرها . وقد أفردنا فيه مؤلفا، وبينا أنه باطل عقلا وشرعا، وبينا هل في الشريعة شيء من هذا الدور أم لا ؟

الثالث : الدور الحسابي : وهو أن يقال : لا يعلم هذا حتى يعلم هذا، فهذا هو الذي يطلب حله بالحساب والجبر والمقابلة . وقد بينا أنه يمكن الجواب عن كل مسألة شرعية جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم بدون حساب الجبر والمقابلة . وإن كان حساب الجبر والمقابلة صحيحا، فنحن قد بينا أن شريعة الإسلام ومعرفتها ليست موقوفة على شيء يتعلم من غير المسلمين أصلا، وإن كان طريقا صحيحا، بل طرق الجبر والمقابلة فيها تطويل، يغني الله عنه بغيره كما ذكرنا في المنطق .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٨/١٣٣

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤٨/١٣٤

وهكذا كل ما بعث به النبي صلى الله عليه وسلم ،مثل العلم بجهة القبلة، والعلم بمواقيت الصلاة، والعلم بطلوع الفجر والعلم بالهلال، فكل هذا يمكن العلم به بالطرق التي كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان يسلكونها ولا يحتاجون معها إلى شيء آخر . وإن كان كثير من الناس قد أحدثوا طرقا أخر . وكثير منهم يظن أنه لا يمكن معرفة الشريعة إلا بها . وهذا من جهلهم، كما يظن طائفة من الناس أن العلم بالقبلة لا يمكن إلا بمعرفة أطوال البلاد وعروضها، وهو وإن كان علما صحيحا حسابيا يعرف بالعقل، لكن معرفة المسلمين بقبلتهم ليست موقوفة على هذا، بل قد ثبت عن صاحب الشرع." (١)

"ص -٢٢١- فقد تبين أن القضايا الكلية البرهانية، التي يجب القطع بكليتها التي يستعملونها في قياسيهم لا تستعمل في شيء من الأمور الموجودة، وإنما تستعمل في مقدرات ذهنية، فإذن لايمكنهم معرفة الأمور الموجودة بالقياس البرهاني، وهذا هو المطلوب؛ ولهذا لم يكن لهم علم بحصر أقسام الموجود، بل أرسطو لما حصر أجناس الموجودات في [المقولات العشر] : الجوهر، والكم، والكيف، والآين، ومتى، والوضع، وأن يفعل، وأن ينفعل، والملك، والإضافة، اتفقوا على أنه لا سبيل إلى معرفة صحة هذا الحصر . الوجه الثاني : أن يقال : إذا كان لابد في كل قياس من قضية كلية، فتلك القضية الكلية لابد أن تنتهي إلى أن تعلم بغير قياس، وإلا لزم **الدور** والتسلسل، فإذا كان لابد أن تكون لهم قضايا كلية معلومة بغير قياس، فنقول : ليس في الموجودات ما تعلم له الفطرة قضية كلية بغير قياس، إلا وعلمها بالمفردات المعينة من تلك الق‍ضية الكلية أقوى من علمها بتلك القضية الكلية، مثل قولنا : الواحد نصف الاثنين، والجسم لا يكون في مكانين، والضدان لا يجتمعان، فإن العلم بأن هذا الواحد نصف الاثنين في الفطرة أقوى من العلم بأن كل واحد نصف كل اثنين، وهكذا كل ما يفرض من الآحاد .

فيقال : المقصود بهذه القضايا الكلية إما أن يكون العلم بالموجود الخارجي،/." (٢)

"ص -٢٣٦- الوجه الخامس : أن يقال : هذا القياس الشمولي وهو العلم بثبوت الحكم لكل فرد من الأفراد فنقول : قد علم وسلموا أنه لابد أن يكون العلم بثبوت بعض الأحكام لبعض الأفراد بديهيا؛ فإن النتيجة إذا افتقرت إلى مقدمتين فلابد أن ينتهي الأمر إلى مقدمتين تعلمان بدون مقدمتين، وإلا لزم **الدور** أو التسلسل الباطلان، وإذا فرض مقدمتان طريق العلم بهما واحد، لم يحتج إلى القياس كالعلم بأن كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس متحرك بالإرادة . فالعلم بأن كل إنسان متحرك بالإرادة، أبين وأظهر .

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٥/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٤١/١٤٨

فالمقدمتان إن كان طريق العلم بهما واحدا . وقد علمتا فلا حاجة إلى بيانهما . وإن كان طريق العلم بهما مختلفا فمن لم يعلم إحداهما احتاج إلى بيانها ولم يحتج إلى بيان الأخرى التي علمها . وهذا ظاهر في كل ما يقدره . فتبين أن منطقهم يعطي تضييع الزمان وكثرة الهذيان وإتعاب الأذهان .

الوجه السادس : لا ريب أن المقدمة الكبري أعم من الصغري أو مثلها، ولا تكون أخص منها، و النتيجة أخص من الكبرى، أو مساوية لها، وأعم من الصغرى أو مثلها، ولا تكون أخص منها، والحس يدرك المعينات أولا، ثم ينتقل منها إلى القضايا العامة . فيرى هذا الإنسان وهذا الإنسان، و كل مما رآه حساس متحرك بالإرادة، فنقول : العلم بالقضية العامة . أما إن يكون بتوسط قياس، والقياس لابد فيه من قضية عامة،فلزم ألا يعلم العام إلا بعام، و ذلك يستلزم **الدور** أو التسلسل، فلابد أن ينتهي الأمر إلى قضية كلية عامة." (١)

"ص -٢٦٢- بغير القياس، وكلا القسمين واقع فإنه منتف عندهم؛ إذ لا طريق لهم غير القياس، وحاصل ذلك عند الأنبياء وأتباعهم بل حاصل ذلك في الجملة عند جميع أولى العلم من الملائكة والنبيين وسائر الآدميين .

وأيضا، فإذا كان لابد فيه من مقدمة كلية فإن كانت نظرية افتقرت إلى أخرى وإن كانت بديهية، فإذا جاز أن يحصل العلم بجميع أفرادها بديهة، فما المانع أن يحصل ببعض الأفراد وهو أسهل .

وأما الحد، فالكلام عليه في مواضع :

أحدها : دعواهم أن التصورات النظرية لا تعلم إلا بالحد الذي ذكروه فالقول فيه، كالقول في أن التصديقات النظرية لا تحصل إلا بالبرهان الذي حصروا مواده، ولا دليل على ذلك، ويدل على ضعفه أن الحاد إن عرف المحدود بحد غيره فقد لزم **الدور** أو التسلسل، وإن عرفه بغير حد بطل المدعى . فإن قيل : بل عرفه بالحد الذي انعقد في نفسه كما عرف التصديق بالبرهان الذي انعقد في نفسه قبل أن يتكلم به، قيل : البرهان مباين للنتيجة؛ فإن العلم بالمقدمتين ليس هو عين العلم بالنتيجة، وأما الحد المنعقد في النفس فهو نفس العلم بالمحدود، وهو المطلوب، فأين الحد المفيد للعلم بالمحدود، وهذا أحد ما يبين .." (٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٥٦/١٤٨

(٢) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ٩/١٤٩

"ص -٣٨٧- عن أحمد بن حنبل، عن الأشجعي، عن سفيان الثوري في قوله : ﴿جعلناه قرآنا عربيا ﴾ : بيناه قرآنا عربيا .

والإنسان يفرق بين تكلمه وتحركه في نفسه، وبين تحريكه لغيره . وقد احتج سفيان بن عيينة وغيره من السلف على أنه غير مخلوق بأن الله خلق الأشياء ب [كن] . فلو كانت [كن] مخلوقة لزم أن يكون خلق مخلوقا بمخلوق، فيلزم التسلسل الباطل .

وذلك أنه إذا لم يخلق إلا ب [كن] ، فلو كانت [كن] مخلوقة، لزم ألا يخلق شيئا . وهو **الدور** الممتنع . فإنه لا يخلق شيئا حتي يقول : [كن] ، ولا يقول : [كن] حتي يخلقها، فلا يخلق شيئا . وهذا تسلسل في أصل التأثير والفعل، مثل أن يقال : لا يفعل حتي يفعل، فيلزم ألا يفعل؛ ولا يخلق حتي يخلق، فيلزم ألا يخلق .

وأما إذا قيل : قال : [كن] ، وقبل [كن] [كن] ، وقبل [كن] [كن] ، فهذا ليس بممتنع . فإن هذا التسلسل في آحاد التأثير، لا في جنسه . كما أنه في المستقبل يقول : [كن] بعد [كن] ، ويخلق شيئا بعد شيء إلى غير نهاية .

فالمخلوقات التامة يخلقها بخلقه، وخلقه فعله القائم به، وذلك إنما يكون بقدرته ومشيئته .." [(١)]

"مستقر معلوم عند المخاطب كما قال سبحانه ﴿ ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا ﴾ سورة الفرقان ٣٣ ثم بين قدرته العامة بقوله ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ﴾ سور يس ٨٢

وفى هذا الموضع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه

"

ويراد بالمركب في عرفهم الخاص ما تميز منه شيء عن شيء كتميز العلم عن القدرة وتميز ما يرى مما لا يرى ونحو ذلك وتسمية هذا المعنى تركيبا وضع وضعوه ليس موافقا للغة العرب ولا لغة أحد من

---

(١) مجموع الفتاوى (مجمع الملك فهد)، ١٣٨/٢٥٤

الأمم وإن كان هذا مركبا فكل ما في الوجود مركب فإنه ما من موجود إلا ولا بد أن يعلم منه شيء دون شيء والمعلوم ليس الذي هو غير معلوم

وقولهم إنه مفتقر إلى جزئه تلبيس فإن الموصوف بالصفات اللازمة له يمتنع أن تفارقه أو يفارقها وليست له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال إن تلك الحقيقة مفتقرة إلى غيرها والصفة اللازمة يسميها بعض الناس غير الموصوف وبعض الناس يقول ليست غير الموصوف ومن الناس من لا يطلق عليها لفظ المغايرة بنفي ولا إثبات حتى يفصل ويقول إن أريد بالغيرين ما جاز العلم بأحدهما دون الآخر فهي غير وإن أريد بهما ما جاز مفارقة أحدهما للآخر بزمان أو مكان أو وجود فليست بغير فإن لم يقل هي غير الموصوف لم يكن هناك غير لازم للذات فضلا عن أن تكون مفتقرة إليه وإن قيل هي غيره فهي والذات متلازمان لا توجد إحداهما إلا مع الأخرى ومثل هذا التلازم بين الشيئين يقتضي كون وجود أحدهما مشروطا بالآخر وهذا ليس بممتنع وإنما الممتنع أن يكون كل من الشيئين موجبا للآخر **فالدور** في العلل ممتنع **والدور** في الشروط جائز

". (١)

"مع أن كلا النوعين باطل عند هؤلاء المتكلمين فهم مضطرون في هذا الدليل إلى الترجيح بلا مرجح تام أو إلى القول بالتسلسل **والدور** وكلاهما ممتنع عندهم

ومما ينبغي ان يعرف أن التسلسل الممتنع في هذا المكان ليس هو التسلسل المتنازع في جوازه بل هو مما اتفق العقلاء على امتناعه فإنه إذا قيل إنه إذا قدر أنه لم يكن يحدث شيئا قط ثم حدث حادث فإما أن يحدث بسبب حادث أو بلا سبب حادث فإن حدث بسبب حادث فالقول فيه كالقول في الأول وإن حدث بغير سبب حادث لزم الترجيح بلا مرجح فالناس كلهم متفقون على أنه إذا قدر أنه صار فاعلا بعد أن لم يكن لم يحدث إلا بسبب حادث وأن القول في كل ما يحدث قول واحد

وإذا قال القائل فلم يحدث الحادث إلا بسبب حادث ثم زعم أن الحادث الأول يحدث بغير سبب حادث فقد تناقض فإن قوله لا يحدث حادث قول عام فإذا جوز أن يحدث حادث بلا سبب فقد تناقض ويسمى تسلسلا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٢٨١

ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات بأن يكون للفاعل فاعل وللفاعل فاعل إلى ما لا نهاية له وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء

والثاني التسلسل في الآثار بأن يكون الحادث الثاني موقوفا على حادث قبله وذلك الحادث موقوف على حادث قبل ذلك وهلم جرا فهذا في جوازه قولان مشهوران للعقلاء وأئمة السنة والحديث مع كثير من النظار أهل الكلام والفلاسفة يجوزون ذلك وكثير من النظار وغيرهم يحيلون ذلك

". [(١)]

"

فإذا أجيبوا على التقديرين وقيل لهم إن كان التسلسل جائزا بطلت هذه الحجة وتلك وإن لم يكن جائزا بطلت أيضا هذه وتلك كان هذا جوابا قاطعا

ولكن لفظ التسلسل فيه إجمال واشتباه كما في لفظ **الدور** فإن **الدور** يراد به **الدور** القبلي وهو ممتنع بصريح العقل واتفاق العقلاء ويراد به **الدور** المعي الإقتراني وهو جائز بصريح العقل واتفاق العقلاء ومن أطلق امتناع **الدور** فمراده الأول أو غالط في الإطلاق

ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في المؤثرات وهو أن يكون للحادث فاعل وللفاعل فاعل وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء وهذا هو التسلسل الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يستعاذ بالله منه وأمر بالإنتهاء عنه وأن يقول القائل آمنت بالله ورسله

كما في الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته وفي رواية لا يزال الناس يتساؤلون حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله فمن وجد من ذلك شيئا فليقل

". [(٢)]

"ومنها التسلسل الذي في معنى **الدور** مثل أن يقال لا يحدث حادث اصلا حتى يحدث حادث وهذا ايضا باطل بضرورة العقل واتفاق العقلاء

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٢١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣٦٣

ومنها التسلسل في الآثار المتعاقبة وتمام التأثير في الشيء المعين مثل أن يقال لا يحدث هذا حتى يحدث قبله ولا يحدث هذا الا ويحدث بعده وهلم جرا وهذا فيه نزاع مشهور بين المسلمين وبين غيرهم من الطوائف فمن المسلمين وغيرهم من جوزه في المستقبل دون الماضي

وإذا عرفت هذه الأنواع فهم قالوا اذا لم يكن المؤثر تاما في الأزل لم يحدث عنه شيء حتى يحدث حادث به يتم كونه مؤثرا إذ القول في ذلك الحادث كالقول في غيره فيكون حقيقة الكلام أنه لا يحدث شيء ما حتى يحدث شيء وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء

لكن هذا الدليل إن طلبوا به أنه لم يزل مؤثرا في شيء بعد شيء فهذا يناقض قولهم وهو حجة عليهم وان ارادوا أنه كان في الأزل مؤثرا تاما في الأزل لم تتجدد مؤثريته لزم من ذلك انه لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا فيلزم أن لا يحدث في العالم

". (١)

"تحركت الشمس ثلاثين فعدد دورات زحل اقل من عدد دورات الشمس والأقل من غيره متناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه فعددهما متناه

قال الأرموي ولقائل أن يقول تضعيف الواحد إلى غير النهاية أقل من تضعيف الاثنين كذلك مع كونهما غير متناهيين

قلت هذا الذي ذكره الأرموي معارضة ليس فيه منع شيء من مقدمات الدليل ولا حل له ثم قد يقول المستدل الفرق بين مراتب الأعداد وأعداد الدورات من وجهين

أحدهما أن مراتب الأعداد المجردة لا وجود لها في الخارج وإنما يقدرها الذهن تقديرا كما يقدر الأشكال المجردة يقدر شكلا مستديرا وشكلا أكبر منه وشكلا أكبر من الآخر وهلم جرا وتلك الأشكال التي يقدرها الذهن لا وجود لها في الخارج وكذلك الأعداد المجردة لا وجود لها في الخارج فالكم المتصل أو المنفصل إذا أخذ مجردا عن الموصوف به لم يكن إلا في الذهن وكذلك الجسم التعليمي وهو أن يقدر طول وعرض وعمق مجرد عن الموصوف به وإذا كان كذلك لم يلزم من إمكان تقدير ذلك في الذهن إمكان وجوده في الخارج فإن الذهن تقدر فيه الممتنعات كاجتماع النقيضين والضدين فيقدر فيه كون الشيء موجودا معدوما وكون الشيء متحركا ساكنا ويقدر فيه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٢٨٣

". (١)

"أن كون الشيء لا موجودا ولا معدوما ولا واجبا ولا ممكنا ولا ممتنعا إلى غير ذلك من التقديرات الذهنية التي لا تستلزم إمكان ذلك في الخارج ولهذا يمكن تقدير خط لا يتناهى وسطح لا يتناهى وتقدير أشكال بعضها أكبر من بعض بلا نهاية وأبعاد لا نهاية لها ولا يلزم من إمكان تقدير ما لا نهاية له في الذهن إمكان ذلك في الخارج والمنازعون يسلمون امتناع أجسام لا يتناهى قدرها وأبعاد لا تتناهى وعلل ومعلولات لا تتناهى مع إمكان تقدير ذلك في الذهن

فإذا قيل لهم كذلك تقدير أعداد لا تتناهى أو تقدير مراتب أعداد لا تتناهى بعضها افضل من بعض إذا قدر في الذهن لم يدل ذلك على إمكان وجوده في الخارج بطلت معارضتهم وكان من عارض تقدير الأعداد التي لا تتناهى بتقدير الأشكال التي لا تتناهى وتقدير التفاضل في هذا كالتفاضل في هذا أولى ممن عارض تفاضل **الدورات** بتفاضل مراتب الأعداد فإنه إذا قيل تضعيف الواحد إلى غير نهاية أقل من تضعيف الاثنين قيل وإذا فرض خط عرضه بقدر الكف لا يتناهى طولا وخط عرضه بقدر الذراع لا يتناهى فالذي بقدر الكف أقل وإذا فرض أجسام مستديرة كل منها بقدر رأس الإنسان لا تتناهى وأخرى كل منها بقدر الفلك لا

". (٢)

"

السادس قول من يقول ما كان مجتمعا مترتبا فإنه يجب تناهيه كالعلل والأجسام فتلك لها ترتيب طبيعي وهذه لها ترتيب وضعي وكلها موجودة في آن واحد وأما ما لم يكن له ترتيب كالأنفس أو كان له ترتيب ولكن يوجد متعاقبا كالحركات فلا يمتنع فيه وجود مالا يتناهى وهذا قول ابن سينا وهو للمحكي عندهم عن أرسطو وأتباعه لكن ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يقله أحد من الفلاسفة إلا ابن سينا

وأما وجود علل ومعلومات لا تتناهى فهذا مما لم يجوزه أحد من العقلاء

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥٢/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥٣/٢

إذا عرف هذا تكلمنا على الاحتجاج بتفاضل **الدورات** التي لا تتناهى فإن الشمس تقطع الفلك في السنة مرة والقمر اثنتي عشرة مرة وهذا مشهود والمشتري في كل اثنتي عشرة سنة مرة وزحل في كل ثلاثين سنة مرة فتكون دورات القمر بقدر دورات زحل ثلاثمائة وستين مرة ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة فتكون دورات هذا أضعاف دورات هذا وكلاهما لا يتناهى عند القائلين بذلك والأقل من غير المتناهي متناه والزائد على المتناهي متناه وقد عرف أن المعارضة بالعدد باطلة

". (١)

"وقد يقال هذا من جنس تطبيق الحوادث الماضية إلى اليوم بالحوادث الماضية إلى أمس فإن كلاهما لا يتناهى مع التفاضل وهو الوجه الخامس الذي سيأتي لكن بينهما فروق مؤثرة

منها أنه هناك هذه الحوادث هي تلك بعينها لكن زادت حوادث اليوم فغاية تلك أن يكون مالا ابتداء له من الحوادث لا يزال في زيادة شيئا بعد شيء وأما هنا فهذه **الدورات** ليست تلك ومنها أنه هناك فرض انطباق اليوم على الأمس مع اشتراكهما في عدم البداية وهذا التطبيق ممتنع فإن حقيقته أنا تقدر تماثلهما وتفاضلهما فإنه إذا طبق أحدهما على آخر لزم التماثل مع التفاضل لأنهما استويا في عدم البداية وفي حد النهاية وهما متفاضلان وهذا تقدير ممتنع بخلاف **الدورتين** فإنهما هنا مشتركتان في عدم البداية وفي حد النهاية فالتفاضل هنا حاصل مع الاشتراك في عدم النهاية عند هؤلاء فهذا لا يحتاج إلى فرض وتقدير حتى يقال هو تقدير ممتنع بخلاف ذلك ولكن التقابل يوافق ذلك التقابل في أن كليهما قد عدمت فيه الحوادث الماضية ويوافقه في أن كليهما قد قدر فيه انتهاء الحوادث من أحد الجانبين فهما متفقان من هذين الوجهين مفترقان من ذينك الوجهين

". (٢)

"وحينئذ فيقال الدهرية يزعمون أن حركات الفلك لا بداية لها ولا نهاية لا يجعلون لها آخرا تنتهي إليه فلا يصح اعتمادهم على أن هذه الحوادث متناهية من أحد الجانبين بل يلزمهم قطعا أن تكون الحركة الفلكية التي زعموا أنها لم تزل ولا تزال متفاضلة فدورات زحل عندهم لم تزل ولا تزال وكذلك دورات الشمس

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٦١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٦٢

والقمر مع أن دورات القمر بقدر دورات الشمس اثنتي عشرة مرة ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة فكل من هذين لا يتناهى في الماضي والمستقبل وهذا أقل من هذا بقدر متناه وهذا أزيد من هذا بقدر متناه فإذا كان الأقل من غيره متناهيا لزم أن يكون كل من الدورات متناهيا

وهذا الوجه لا يرد على من قال من أئمة الإسلام وأهل الملل بجواز حوادث لا تتناهى فإن أولئك يقولون بأن حركة الفلك لها ابتداء ولها انتهاء وأنه محدث مخلوق كائن بعد أن لم يكن وأنه ينشق وينفطر فتبطل حركة الشمس والقمر وكل واحد من دورات الفلك وكواكبه وشمسه وقمره له عندهم بداية ونهاية

وهذا الدليل إنما يدل على أن حركته يمتنع أن تكون غير متناهية ولا يلزم إذا وجب تناهي حركة جسم معين أن يجب تناهي جنس الحوادث إلا إذا كان الدليل الذي دل على تناهي حركة المعين يدل

". (١)

"على تناهي الجنس وليس الأمر كذلك فإن هذا الدليل لا يتناول إلا الفلك وهو دليل على حدوثه وامتناع أن تكون حركته بلا بداية ولا نهاية فهو يدل على فساد مذهب أرسطو وابن سينا وأمثالهما ممن يقول بأن الفلك قديم أزلي فهذا حق متفق عليه بين أهل الملل وعامة العقلاء وهو قول جمهور الفلاسفة ولم يخالف في ذلك إلا شرذمة قليلة ولهذا كان الدليل على حدوثه قويا والاعتراض الذي اعترض به الأرموي ضعيفا بخلاف الوجوه الدالة على امتناع جنس دوام الحوادث فإن أدلتها ضعيفة واعتراضات غيره عليها قوية

وهذا مما يبين أن ما جاءت به الرسل هو الحق وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل وأن صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه وما يدخل في العقل وليس منه كالذين جعلوا من السمع أن الرب لم يزل معطلا عن الكلام والفعل لا يتكلم بمشيئته ولا يفعل بمشيئته بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم بمشيئته ويفعل بمشيئته

فجعل هؤلاء هذا قول الرسل وليس هو قولهم وجعل هؤلاء من المعقول أنه يمتنع دوام كونه قادرا على الكلام والفعل بمشيئته

وعارضهم آخرون فادعوا أن الواحد من مخلوقاته كالفلك أزلي معه وأنه لم يزل ولا تزال حوادثه غير متناهية فهذه الدورات لا تتناهى وهذه لا تتناهى مع أن هذه بقدر هذه مرات متناهية وكون الشيئين لا يتناهيان أزلا وأبدا مع كون أحدهما بقدر الآخر مرات مع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٦٣

". (١)

"كونه مفعولا معلولا مساويا لفاعله في الزمن هو الذي انفردوا به وأما الفاعلية فيما لا يتناهى ابتداء وانتهاء فهو الذي ذكر في هذا الوجه

وقد يقال يلزم مثل هذا في كلمات الله وإرادته التي كل منها غير متناه أزلا وأبدا وإن كان أحدهما أكثر من الآخر وقد يذكر هنا أن مقدار القمر أصغر من مقدار الشمس فحركته وإن زادت في الدورات فقد نقصت في المقدار لكن هذا لا ينفع إلا إذا عرف تساوي مقدار جميع حركات الكواكب التي كل منها غير متناه وإلا لزم التفاضل فيما لا يتناهى فإذا كان تساويها باطلا كان هذا السؤال باطلا

قال الرازي الوجه الخامس نقدر أن الأدوار الماضية من اليوم لا إلى أول جملة ومن الأمس كذلك ثم نطبق الطرف المتناهي من إحدى الجملتين في الوهم على الطرف المتناهي من

". (٢)

"من طرف المبدأ فأما مع عدم انقطاعها فلا نسلم تناهيها كما أن المستقبل وتضعيف العدد لما لم يكن منقطعا من جهة المنتهي لم يكن متناهيا وإن أمكن فيه مثل هذه المقابلة

وأما غيره فيجب بثلاثة أجوبة

أحدها قوله فإن لم تقصر إحداهما عن الأخرى في الطرف الآخر كان الشيء مع غيره كهولا مع غيره فنقول هذا إنما يلزم إذا طبقنا إحدى الجملتين على الأخرى والتطبيق في المعدوم ممتنع كما في تطبيق مراتب الأعداد من الواحد إلى ما لا يتناهى ومن العشرة إلى ما لا يتناهى ومن المائة إلى ما لا يتناهى فإنا نعلم أن عدد تضعيف الواحد أقل من عدد تضعيف العشرة وعدد تضعيف الغشرة أقل من عدد تضعيف المائة وعدد تضعيف المائة أقل من عدد تضعيف الألف والجميع لا يتناهى وهذه الحجة من جنس حجة مقابلة دورات أحد الكوكبين بدورات الآخر لكن هناك الدورات وجدت وعدمت وهنا قدرت الأزمنة والحركات الماضية ناقصة وزائدة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٦٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٦٥

ومما يجاب به عن هذه الحجة وهي أشهر حججهم أن يقال لا نسلم إمكان التطبيق فأنه إذا كان كلاهما لا بداية له وأحدهما

". (١)

"معارضه أن يبطل حجته بالإعتراض المركب لا سيما إذا اقتضى فساد قوله على التقديرين

فمن كان من اصل قوله ان الفاعل المختار له أن يرجح احد المقدورين على الآخر بلا مرجح اصلا بمجرد كونه قادرا أو بمجرد ارادته القديمة وقدر مع ذلك جسم قديم قادر مختار يقبل الحركة والسكون كان تحركه بعد سكونه الدائم بمنزلة تحريكه لغيره فإن أمكن تحريكه لغيره بمجرد كونه قادرا أو بمجرد ارادته امكن ذلك في هذا الموضع ولا يمتنع من ذلك إلا ان يقول دليل على ان الجسم يمتنع قدمه أو ان القديم يمتنع كونه يتحرك لكن هؤلاء إذا لم يثبتوا حدوث الجسم او امتناع تحرك القديم إلا بهذا الدليل لم يمكنهم ان يجعلوا من مقدمات الدليل حدوث الجسم او امتناع حركة القديم بل إذا كان حدوث الجسم أو أمتناع حركة القديم موقوفا على هذا الدليل كانوا قد صادروا على المطلوب وجعلوا المطلوب حجة في اثبات نفسه لكن غيروا العبارات وداروا **الدورات** وهم من موضعهم لم يتغيروا فلهذا كان من وافقهم وفهم كلامهم حائرا لم يفده علما ومن لم يفهمه ووافقهم كان جاهلا مقلدا لاقوام جهال ضلال يظهرون انهم من أعلم الناس واصول الدين والكلام والعقليات

ثم ان الرازي ذكر من جهة المنازعين بأن هذه الوجوه الستة في امتناع كون الجسم ازليا متحركا التي تقدمت وتقدم اعتراض

". (٢)

"الثاني من وجود الجسم فالزمن الثاني ليس هو حالة الأزلية وعند ذلك لا يلزم ان يكون الجسم ازلا لا يخلو عن الحركة والسكون

قال وان سلمنا الحصر فلم قلتم بامتناع كون الحركة أزلية وما ذكروه من الوجه الاول في الدلالة فانما يلزم ان لو قيل بان الحركة الواحدة بالشخص أزلية وليس كذلك بل المعنى بكون الحركة أزلية ان اعداد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٦٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٢/٣٩٢

اشخاصها المتعاقبة لا أول لها وعند ذلك فلا منافاة بين كون كل واحدة من احاد الحركات المشخصة حادثة ومسبوقة بالغير وبين كون جملة احادها أزلية بمعنى متعاقبة إلى غير النهاية

"

قال وليس لما يذكره الفيلسوف من جهة الفرق بين العلل والمعلومات والازمنة والحركات قدح في الجمع وهو قوله ان مالا ترتيب له وضعا ولا آحاده موجودة معا وان كان ترتيبه

"نهاية له وهذا طريق المعتزلة ومن وافقهم من الاشعرية كأبي المعالي بناء على أن أجسام العالم محدثة وكل محدث فله محدث

أما المقدمة الاولى فقد تبين كلامهم فيها ومناقضة بعضهم بعضا وانهم التزموا لأجلها أما جحد صفات الله وأفعاله القائمة به وإما جحد بعض ذلك وأنهم اشترطوا في خلق الله تعالى للعالم ما ينافي خلق العالم فسلطوا عليهم أهل الملل والفلاسفة جميعا

وأما الثانية فهي أظهر وأعرف وأبده في العقول من أن تحتاج إلى بيان فبنوها على أن كل محدث فهو ممكن الوجود وأن الممكن يحتاج في وجوده إلى مؤثر موجود وكل من هاتين المقدمتين صحيحة في نفسها مع أن القول بافتقار المحدث إلى المحدث أبين وأظهر في العقل من القول بافتقار الممكن إلى المؤثر الموجود فبتقدير بيانهم للمقدمتين يكونون قد طولوا وداروا بالعقول دورة تبعد على العقول معرفة الله تعالى والاقرار بثبوته وقد يحصل لها في تلك **الدورة** من الآفات ما يقطعها عن المقصود فكانوا كما قيل لبعض الناس أين أذنك فرفع يده وأدارها على رأسه ومدها وتمطى وقال هذه أذني وكان يمكنه أن يشير اليها بالطريق المستقيم القريب ويقول هذه أذني وهو كما قيل ٪ أقام يعمل أياما رويته ٪ وشبه الماء بعد الجهد بالماء ٪

". (١)

"

موجودا ولهذا اقر بوجوده طوائف إنكروا قيام الصفات به و اذا قرروا قيام الصفات به فكون الفاعل لا يكون إلا موجودا ابين من كون ما تقوم به الصفة لا يكون إلا موجودا وكلاهما معلوم بالضرورة لكن الفاعل الذي يبدع غيره احق بالوجود وكما ان الوجود من محل الصفة فان محل الصفة قد يكون جمادا وقد يكون حيوانا وقد يكون قادرا وقد يكون عاجزا والصفة أيضا قد تقوم بها الصفة عند كثير من الناس بشرط قيامها جمعيها بمحل اخر فالصفة وان كانت مفتقرة إلى محل وجودي فهو من باب الافتقار إلى المحل القابل واما المفعول المفتقر إلى الفاعل فهو من باب الافتقار إلى الفاعل

ومعلوم ان الحاجة إلى الفاعل فيما له فاعل اقوى من الحاجة إلى القابل فيما له قابل وايضا فان القابل شرط في المقبول لا يجب تقدمه عليه بل يجوز اقترانهما بخلاف الفاعل فإنه لا يجوز ان يقارن المفعول بل لا بد من تقدمه عليه ولهذا اتفق العقلاء على انه لا يجوز ان يكون كل من الشيئين فاعلا للاخر لا بمعنى كونه علة فاعلة ولا بغير ذلك من المعاني واما كون كل من الشيئين فاعلا للاخر فانه يجوز وهذا هو الدور المعي وذاك هو الدور القبلى وقد بسط هذا في غير هذا

". (٢)

"

والكلام على إبطال الدور والتسلسل هو من هذا الباب وما سلكوه من الطرق بقطع التسلسل والدور فهو طريق صحيح أيضا

وجماع ذلك أن الدور نوعان والتسلسل نوعان

أما الدور فقد يراد به أنه لا يوجد هذا إلا مع هذا ولا هذا إلا مع هذا ويسمى هذا الدور المعي الاقتراني ويراد به أنه لا يوجد هذا إلا بعد هذا ولا هذا إلا بعد هذا ونحو ذلك وهو الدور البعدي فالأول ممكن كالأمور المتضايقة مثل البنوة والأبوة وكالمعلولين لعلة واحدة وسائر الأمور المتلازمة التي لا يوجد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٧٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١١٠/٣

الواحد منها إلا مع الآخر كصفات الخالق سبحانه المتلازمة وكصفاته مع ذاته وكسائر الشروط وكغير ذلك مما هو من باب الشرط والمشروط

وأما الثاني فممتنع فإنه إذا كان هذا لا يوجد إلا بعد ذاك وذاك لا يوجد إلا بعد هذا لزم أن يكون ذاك موجودا قبل هذا وهذا قبل ذاك فيكون كل من هذا وذاك موجودا قبل أن يكون موجودا فيلزم

". (١)

"

اجتماع الوجود والعدم غير مرة وذلك كله ممتنع

ومن هذا الباب أن يكون هذا فاعلا لهذا أو علة فاعلة أو علة غائية ونحو ذلك لأن الفاعل والعلة ونحو ذلك يمتنع أن يكون فاعلا لنفسه فكيف يكون فاعلا لفاعل نفسه وكذلك العلة الفاعلة لا تكون علة فاعلة لنفسها فكيف لعلة نفسها وكذلك العلة الغائية التي يوجدها الفاعل هي مفعولة للفاعل ومعلولة في وجودها له لا لنفسها فإذا لم تكن معلولة لنفسها فكيف تكون معلولة لمعلول نفسها

فهذا ونحوه من **الدور** المستلزم تقدم الشيء على نفسه أو على المتقدم على نفسه وكونه فاعلا لنفسه المفعولة أو لمفعول مفعول نفسه أو علة لنفسه المعلولة أو لمعلول معلول نفسه أو معلولا مفعولا لنفسه أو لمعلول نفسه ومفعول نفسه كل ذلك ممتنع ظاهر الامتناع ولهذا اتفق العقلاء على امتناع ذلك

وأما التسلسل في الآثار والشروط ونحو ذلك ففيه قولان معروفان لأصناف الناس وأما التسلسل في الفاعلين والعلل الفاعلة ونحو ذلك فهذا ممتنع بلا ريب

". (٢)

"

فإذا تبين هذا فنقول لو كان جميع الموجودات ممكنا مفتقرا إلى فاعل غيره فذلك الغير إن كان هو الغير الفاعل له لزم كون كل منها فاعلا للآخر وهذا من **الدور** القبلي الممتنع باتفاق العقلاء وإن كان ذلك الغير غيرا آخر لزم وجود فاعلين ومفعولين إلى غير غاية وإن شئت قلت لزم مؤثرون كل منهم مؤثر في الآخر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٤/٣

إلى غير غاية وإن شئت قلت لزم علل كل منها معلول للآخر إلى غير غاية وكل من هؤلاء ممكن الوجود مفتقر إلى غيره لا يوجد بنفسه

فهنا سؤالان

أحدهما قول القائل لم لا يجوز أن يكون المجموع واجبا بنفسه وإن كان كل فرد من أفراده ممكنا بنفسه وقد أجيب عن هذا بأنه يستلزم ثبوت واجب الوجود بنفسه مع أنه باطل أيضا لأن المجموع هو الأجزاء المجتمعة مع الهيئة الاجتماعية وكل من الأجزاء ممكن بنفسه والهيئة الاجتماعية عرض من الأعراض الذي لا يقوم بنفسه فهو

". (١)

"أيضا ممكن لنفسه بطريق الأولى فكل من الأجزاء ومن الهيئة الاجتماعية ممكن لنفسه فامتنع أن يكون هناك ما يقدر واجبا بنفسه

وأيضا فإن ما توصف به الأفراد قد يوصف به المجموع وقد لا يوصف فإن كان اتصاف الأفراد به لطبيعة مشتركة بينها وبين المجموع وجب اتصاف المجموع به بخلاف ما إذا حدث للمجموع بالتركيب وصف منتف في الأفراد

ومعلوم أن كل واحد واحد إذا لم يكن موجودا إلا بغيره وهو فقير محتاج فكثرة المفتقرات المحتاجات واجتماعها لا يوجب استغناءها إلا أن يكون في بعضها معاونة للآخر كالضعيفين إذا اجتمعا حصل باجتماعهما قوة لأن كلا منهما مستغن عن غيره من وجه محتاج إليه من وجه وأما إذا قدر أن كلا منهما مفتقر إلى غيره من كل وجه امتنع أن يحصل لهما بالاجتماع قوة أو معونة من أحدهما للآخر إذ التقدير أن كل منهما ليس له شيء إلا من الآخر وهذا هو **الدور** القبلي دور الفاعلين والعلل الفاعلية والغائية فلا يحصل لأحدهما من الآخر شيء

". (٢)

"

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٥/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٤٦/٣

او قديم العين وهو معنى او قديم العين وهو حروف او حروف و اصوات مقترن بعضها ببعض ازلا و ابدا على الأقوال المعروفة في هذا الموضوع

ثم ان جهما وأبا الهذيل العلاف منعا ذلك في الماضي والمستقبل ثم ان جهما كان اشد تعطيلا فقال بفناء الجنة والنار و اما ابو الهذيل فقال بفناء حركات الجنة وجعلوا الرب تعالى فيما لا يزال لا يمكن ان يتكلم ولا يفعل كما قالوا لم يزل وهو لا يمكن ان يتكلم وان يفعل ثم صار الكلام والفعل ممكنا بغير حدوث شيء يقتضي امكانه و اما اكثر اتباعهما ففرقوا بين الماضي والمستقبل كما ذكر في غير هذا الموضع

والمقصود هنا انه لما جعل من جعل التسلسل نوعا واحدا كما جعل من جعل **الدور** نوعا واحدا حصلت شبهة فصار بعض المتأخرين كالآمدى والابهري يوردون اسولة على تسلسل المؤثرات ويقولون انه لا جواب عنها فلذلك احتيج إلى بسط الكلام في ذلك فصل

وما سلكه هؤلاء المتأخرون في ابطال **الدور** والتسلسل في العلل والمعلولات دون الاثار فهو طريق صحيح أيضا وان كان منهم من

". (١)

"يورد على ذلك شكوكا يعجز بعضهم عن حلها كما قد بسط في غير هذا الموضع

لكنه طريق مشق لا حاجة اليه ولهذا لم يسلكه أحد من النظار المتقدمين من اهل الكلام المحدث فضلا عن السلف والائمة فشيوخ المعتزلة والاشعرية والكرامية وغيرهم من اصناف اهل الكلام اثبتوا الصانع بطريق الحدوث والامكان وما يتعلق بذلك من غير احتياج إلى بناء ذلك على ابطال **الدور** والتسلسل كما هو الموجود في كتبهم فلا يوجد بناء إثبات الصانع على قطع **الدور** والتسلسل في العلل والمعلولات دون الاثار في كلام مثل ابي على الجباني وابي هاشم وعبد الجبار بن احمد و ابي الحسين البصري وغيرهم ولا في كلام مثل أبي الحسن الاشعري والقاضي أبي بكر و ابي بكر بن فورك و ابي اسحق الاسفرايينى وأبي المعالي الجويني و امثالهم ولا في كلام محمد بن كرام ومحمد بن الهيصم وامثالهما ولا في كتب من يوافق المتكلمين في كثير من طرقهم مثل كلام ابي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلي وأبي الوفاء بن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وامثالهم وكذلك غير هؤلاء من أصحاب مالك والشافعي واحمد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/١٥٨

". (١)

"ولا في كلام متكلمي الشيعة كالموسوي والطوسى وامثالهما لا اعلم أحدا من متكلمي طوائف المسلمين جعل إثبات الصانع موقوفا على ابطال الدور والتسلسل في العلل والمعلولات دون الآثار وان كان هؤلاء يبطلون ما يبطلونه من الدور والتسلسل

فالمقصود انهم لم يجعلوا إثبات الصانع متوقفا عليه بل من يذكر منهم ابطال التسلسل يذكره في مسائل الصفات و الافعال فإن هذا فيه نزاع مشهور فيذكرون ابطال التسلسل مطلقا في العلل و الاثار لابطال حوادث لا أول لها بدليل التطبيق ونحوه و اما التسلسل في الفاعلين والعلل الفاعلة والعلل الغائية دون الاثار فإنهم مع اتفاقهم على بطلانه لا يحتاجون اليه في إثبات الصانع و اما التسلسل في الاثار والشروط فهذا احتاج اليه من احتاج من نفاة ما يقوم به من المقدورات و المرادات كالكلابية واكثر المعتزلة والكرامية ومن وافق هؤلاء

". (٢)

"

ومن اقدم من رايته ذكر نفي التسلسل في إثبات واجب الوجود في المؤثرات خاصة دون الاثار ابن سينا وهو بناه على نفي التسلسل في العلل فقط ثم اتبعه من سلك طريقه كالسهر وردى المقتول وامثاله وكذلك الرازي و الامدى و الطوسى وغيرهم

لكن هؤلاء زادوا عليه احتياج الطريقة إلى نفي الدور أيضا والدور القبلى مما اتفق العقلاء على نفيه ولوضوح انتفائه لم يحتج المتقدمون والجمهور إلى ذكر ذلك لان المستدل بدليل ليس عليه ان يذكر كل ما قد يخطر بقلوب الجهال من الاحتمالات ما ينقدح ولا ريب ان انقداح الاحتمالات يختلف باختلاف الاحوال

ولعل هذا هو السبب في ان بعض الناس يذكر في الادلة من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٩/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٦٠/٣

". (١)

"الاحتمالات التي ينفيها مالا يحتاج غيره إلى ذلك ولكن هذا لا ضابط له كما ان الاسولة والمعارضات الفاسدة التي يمكن ان يوردها بعض الناس على الادلة لا نهاية لها فان من باب الخواطر الفاسدة وهذا لا يحصيه أحد إلا الله تعالى لكن إذا وقع مثل ذلك لناظر او مناظر فإن الله ييسر من الهدى ما يبين له فساد ذلك فإن هدايته لخلقه و ارشاده لهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك ويحسب قبولهم الهدى وطلبهم له قصدا وعملا

ولهذا لما شرح الرازي طريقة ابن سينا في إثبات واجب الوجود وقال انه لم يذكر فيها ابطال الدور وذكر ما ذكره في ابطال الدور ثم قال و الانصاف ان الدور معلوم البطلان بالضرورة ولعل ابن سينا إنما تركه لذلك والطريقة التي سلكها ابن سينا في إثبات واجب الوجود ليس هي طريقة ائمة الفلاسفة القدماء كأرسطو وامثاله وهي عند التحقيق لا تفيد إلا إثبات مجرد وجود واجب و اما كونه مغايرا للأفلاك فهو مبنى على نفي الصفات وهو توحيدهم الفاسد الذي

". (٢)

"

فإن قيل بطلان جزء الدليل يوجب بطلان الدليل فيبطل ما ذكر من الدليل على فساد الاعتراض

قيل لفظ جزء الدليل مجمل فان أريد بالجزء قسم من الأقسام المقدرة كان هذا باطلا فإنه لا يلزم من بطلان قسم في الأقسام المقدرة بطلان الدليل إذا كان غيره من الأقسام صحيحا وان أريد بجزء الدليل مقدمة من مقدماته فهذا صحيح فإنه إذا بطلت مقدمة الدليل بطل لكن مقدمة الدليل هنا صحيحة فإنها تقسيم دائر بين النفي و الاثبات ومن المعلوم ان التقسيم الدائر بين النقيضين يستلزم بطلان أحد القسمين في نفس الأمر ومقدمة الدليل ليست اجتماع النقيضين فإن هذا ممتنع وانما هي صحة التقسيم إلى النفي و الاثبات

والمقدمة الثانية بيان حصول المطلوب على كل من التقديرين فإذا كان التقسيم دائرا بين النفي و الاثبات والمطلوب حاصل على كل منهما ثبت حصوله في نفس الأمر وان كان أحد القسمين منتفيا في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/١٦١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/١٦٢

نفس الأمر فإن المطلوب حاصل على التقدير الآخر فلا يضر انتفاء هذا التقدير وانما ذكرت هذه التقديرات ليتبين ان ما ذكره المعترض لا يقدح في صحة الدليل المذكور على واجب الوجود بل الدليل صحيح على تقدير النقيضين وهذا من احسن **الدورات** في النظر والمناظرة لابطال الاعتراضات الفاسدة بمنزلة عدو قدم يريد محاربه

". (١)

"ما يغاير ذلك حتى يقال هو واجب بنفسه فلا يمكن ان يكون هنا ما هو واجب بنفسه

وقد ابطل غيره هذا القسم بوجهين أحدهما ذكره الرازي والامدى ان ما كان سبب المجموع كان سبب كل واحد من اجزاء ذلك المجموع فلو قدر جزء من اجزاء المجموع سببا لزم كون ذلك الجزء سببا لنفسه فيلزم كون الممكن علة معلولا وأيضا فذلك الجزء معلول فإذا كان مرجحا للمجموع كان مرجحا لعلته فيكون علة لعلته فصل

ولم يذكر ابن سينا ولا غيره في إثبات واجب الوجود قطع **الدور** كما يذكر الجمهور قطع التسلسل لظهور فساده وقد ذكرنا غير مرة ان المقدمة إذا كانت معلومة مثل علمنا بأن المحدث لا بد له من محدث بل مثل علمنا ان هذا المحدث له محدث كان العلم بها كافيا في المطلوب وان ما يرد على الامور المعلومة هو من جنس شبه السوفسطائية التي لا نهاية لها فيجب الفرق بين ما يكون من المقدمات خفيا على أكثر الناس يحتاج إلى بيان وما يكون معلوما لاكثر الناس والشبه الواردة عليه من جنس شبه السوفسطائية

ولما كان اهل الكلام كثيرا ما يوردون ويورد عليهم ما هو من جنس شبه السوفسطائية كما يورده الكفار الذين يجادلون بالباطل ليد حضوا به

". (٢)

"الحق لم يكن لهذا حد محدود ولا عد معدود بل هو بحسب ما يخطر للقلوب فلهذا صار كلما طال الزمان أورد المتاخرون اسولة سوفسطائية لم يذكرها المتقدمون

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٢٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٨٦

وزاد المتأخرون مقدمة في الدليل لدفع ذلك السؤال فزادوا اولا ان المحدث لا يختص بوقت دون وقت إلا بمخصص والاوقات متماثلة والامور المتماثلة يمتنع اختصاص بعضها دون بعض إلا بمخصص منفصل

ثم زادوا بعد هذا ان التخصيص ممكن والممكن لا يترجح وجوده على عدمه إذ لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح وزادوا ان المرجحات يمتنع تسلسلها كما تقدم ثم زادوا بعد هذا قطع **الدور**

وكذلك ابن سينا لم يذكر في برهانه ان الممكن لا يوجد من نفسه فلا بد ان يوجد بغيره فقال الرازي لا يلزم من صحة قولنا ليس الممكن موجودا من ذاته صحة قولنا إنه موجود بغيره لأن بين القسمين واسطة وهي ان لا يكون وجوده من شيء أصلا لا من ذاته ولا من غيره واذا كان كذلك لم يتم البرهان إلا بذكر هذا القسم وابطاله إما بادعاء الضرورة في فساده او بذكر البرهان على فساده

قال وهو لم يفعل شيئا من ذلك

". (١)

"وأبطل التسلسل قد بقي هنا كلام آخر وهو إبطال **الدور** وهو أن يكون هذا يترجح بذاك وذاك يترجح بهذا

قال واعلم أن **الدور** باطل والمعتمد في إبطاله أن يقال العلة متقدمة على المعلول ولو كان كل منهما علة للآخر لكان كل منهما متقدما على الآخر فيكون كل منهما متقدما على المتقدم على نفسه فيلزم تقدم كل منهما على نفسه وهو محال

وأورد على هذا ما مضمونه أن التقدم إن كان غير كون أحدهما علة للآخر فلا نسلم الأولى وإن كان هو كون أحدهما علة للآخر كان اللازم هو الملزوم فيكون المعنى لو كان أحدهما علة للآخر لكان علة للآخر

ثم قال والإنصاف أن **الدور** معلوم البطلان بالضرورة ولعل الشيخ إنما تركه لذلك

قلت هذا هو الصواب فإن بطلان **الدور** معلوم بالضرورة ولأجل هذا لا يخطر لأكثر العقلاء حتى يحتاجوا إلى نفيه عن قلوبهم كما لا يخطر لهم أن الفاعل للموجودات يكون معدوما ولا يخطر لهم أن الشيء يحدث أو يكون لا بنفسه ولا بغيره بل ولا يخطر لهم أنه يمكن أن تكون مفعولات متعاقبة لا فاعل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٢٨٧

لها وهو تسلسل العلل فيكون معلول مفعول لمعلول مفعول والمعلول المفعول معلول لمفعول آخر لا إلى نهاية فأكثر الأذهان الصحيحة لا يخطر لها إمكان هذا

". (١)

"

وقد سئل بعض السالكين طريقة هؤلاء كالرازي ونحوه فقيل له لم لم يامر النبي صلى اله عليه وسلم عند هذا الوسواس بالبرهان المبين لفساد التسلسل **والدور** بل امر بالاستعاذة فأجاب بان مثل هذا مثل من عرض له كلب يمبح عليه ليؤذيه ويقطع طريقه فتارة يضربه بعضا وتارة يطلب من صاحب الكلب ان يزجره قال فالبرهان هو الطريق الأول وفيه صعوبة والاستعاذة بالله هو الثاني وهو اسهل

واعترض بعضهم على هذا الجواب بان هذا يقتضي ان طريقة البرهان اقوى واكمل ولبس الأمر كذلك بل طريقة الاستعاذة اكمل واقوى فإن الله للوسواس عن القلب اكمل من دفع الانسان ذلك عن نفسه

فيقال السؤال باطل وكل من جوابيه مبنى على الباطل فهو باطل وذلك ان هذا الكلام مبناه على ان هذه الاسئلة الواردة على النفس تندفع بطريقين أحدهما البرهان والآخر الاستعاذة وان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالاستعاذة وان المبين لفساد **الدور** والتسلسل قطعة بطريق البرهان وان طريقة البرهان تقطع الاسولة الواردة على النفس بدون ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بطريقة البرهان

وهذا خطأ من وجوه بل النبي صلى الله عليه وسلم أمر بطريقة البرهان حيث يؤمر بها ودل على مجاميع البراهين التي يرجع اليها غاية

". (٢)

"

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٠٨/٣

نظر النظار ودل من البراهين على ما هو فوق استنباط النظار والذي امر به في دفع هذا الوسواس ليس هو الاستعاذة فقط بل امر بالايمان وامر بالاستعاذة وامر بالانتهاء ولا طريق إلى نيل المطلوب من النجاة والسعادة إلا بما امر به لا طريق غير ذلك

وبيان ذلك من وجوه

أحدهما ان يقال البرهان الذي ينال بالنظر فيه العلم لا بد ان ينتهي إلى مقدمات ضروية فطرية فإن كل علم ليس بضروري لا بد ان ينتهي إلى علم ضروري إذ المقدمات التظرية لو اثبتت بمقدمات نظرية دائما لزم الدور القبلى او التسلسل في المؤثرات في محل له ابتداء وكلاهما باطل بالضرورة واتفاق العقلاء من وجه فان العلم النظري الكسبي هو ما يحصل بالنظر في مقدمات معلومة بدون النظر إذ لو كانت تلك المقدمات أيضا نظرية لتوقف على غيرها فيلزم تسلسل العلوم النظرية في الانسان والانسان حادث كائن بعد ان لم يكن والعلم الحاصل في قلبه حادث فلو لم يحصل في قلبه علم إلا بعد علم قبله للزم ان لا يحصل في قلبه علم ابتداء فلا بد من علوم بديهية أولية يبتدؤها الله في قلبه وغاية البرهان ان ينتهي اليها

". (١)

"

ليس هو من البدايات التي يزيلها ما بعده فإن النفس تطلب سبب كل حادث وأول كل شيء حتى تنتهي إلى الغاية والمنتهى

وقد قال الله تعالى ﴿ وأن إلى ربك المنتهى ﴾ سورة النجم ٤٢ وفي الدعاء المأثور الذي ذكره مالك في الموطأ حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعا ليس وراء الله مرمى

وفي رواية ليس وراء الله منتهى

فإذا وصل العبد إلى غاية الغايات ونهاية النهايات وجب وقوفه فإذا طلب بعد ذلك شيئا آخر وجب أن ينتهي فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد أن ينتهي مع استجارته بالله من وسواس التسلسل كما يؤمر كل من حصل نهاية المطلوب وغاية المراد أن ينتهي إذ كل طالب ومريد فلا بد له من مطلوب ومراد ينتهي إليه وإنما وجب انتهاؤه لأنه من المعلوم بالعلم الضروري الفطري لكل من سلمت فطرته من بني آدم أنه سؤال فاسد وأنه يمتنع أن يكون لخالق كل مخلوق خالق فإنه لو كان له خالق لكان مخلوقا ولم يكن خالقا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٠٩

لكل مخلوق بل كان يكون من جملة المخلوقات والمخلوقات كلها لا بد لها من خالق وهذا معلوم بالضرورة والفطرة وإن لم يخطر ببال العبد قطع الدور والتسلسل فإن وجود المخلوقات كلها بدون خالق معلوم الامتناع بالضرورة

". (١)

"وطائفة فهذا مع انه باطل من وجوه كثيرة ليس هو مطلقا بل موجود مقيد بقيود سلبية واضافية وذلك تخصيص امتاز به عن سائر الموجودات فلا يمكن تقدير وجود واجب ولا ممكن إلا وهو مختص بما يميزه عن سائر الموجودات على أي وجه قدر

ثم يقال كل ما أشار اليه العقل من الامور فلا بد له من حقيقة تختص به تميزه عما سواه كيفما كان وكل ما هو موجود في الخارج فلا بد له من وجود يختص به يمتاز به عما سواه فإنن كان كل ما اختص بأمر يخصه يجب ان يكون له مخصص من خارج امتنع ان يكون في الوجود موجود بنفسه وان تكون حقيقة من الحقائق موجودة بنفسها وان يكون ثم وجود واجب

ثم يلزم التناقض والدور الممتنع والتسلسل الممتنع فإنه إذا افتقر كل مختص إلى مباين يخصه فذاك الثاني إما ان يفتقر إلى مخصص واما ان لا يفتقر فإن لم يفتقر انتقضت القضية الكلية وهو المطلوب

وان افتقر إلى الأول لزم الدور القبلي وان افتقر إلى غيره لزم التسلسل في العلل وكلاهما ممتنع باتفاق العقلاء

ولو قدر مقدر انه يلزم الدور المعي وهو ان يكون كل من المختصين موجودا مع الآخر

". (٢)

"

ثبوت ذلك إما بطريقة ابن سينا ونحوه الذي قد تقدم إبطالها وإما بطريقة المعتزلة التي اختارها ابن رشد واعترف بفساد طريقة ابن سينا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣١٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٣٦٤

وإذا كان المراد بلفظ التركيب ما قد عرف فمن المعلوم أن الذات الموصوفة بصفات لازمة لها أو التي فيها معان لازمة لها لا يقال فيها إن اتصاف الذات بالصفات أمر معلول مفتقر إلى فاعل حتى يقال إن الأجزاء هي علة التركيب أو يقال التركيب علة نفسه بل هذا المعنى الذي سميته تركيبا هو من لوازم الواجب بنفسه لا يمكن أن يكون الواجب إلا موصوفا بالصفات اللازمة له ثابتة له المعاني اللازمة له وليس لذلك علة فاعلة كما تقدم

وأما قوله إن التركيب شرط في وجود الأجزاء

فيقال له لا ريب أنه لا يمكن وجود الذات إلا موصوفة بلوازمها ولا يمكن أن توجد صفاتها إلا بوجودها فاجتماع الذات بالصفات واجتماع الأمور المتلازمة شرط في وجود كل منها وهي أيضا شرط في وجود ذلك الاجتماع وليس شيء من ذلك معلولا لفاعل ولا مفتقرا إلى مباين وتوقف أحدهما على الآخر هو من باب **الدور** الاقتراني المعي لا من باب **الدور** السبقي القبلي والأول جائز والثاني ممتنع فإن الأمور المتلازمة لا يوجد بعضها إلا مع بعض وليس بعضها فاعلا لبعض بل إن كانت واجبة الوجود بنفسها وإلا افتقرت كلها إلى فاعل

". (١)

"الذات وخرجت عن أن تكون حادثة وإن كان خارجا عن الذات فإما أن يكون معلولا للإله تعالى أو لا يكون معلولا له فإن كان الأول لزم **الدور** وإن كان الثاني فذلك الخارج يكون واجب الوجود بذاته مفيدا للإله تعالى صفاته فكان أولى أن يكون هو الإله

وهذه المحالات إنما لزمت من قيام الحوادث بذات الرب تبارك وتعالى فتكون محالا

قال الآمدى ولقائل أن يقول وإن افتقرت الصفات الحادثة إلى سبب فالسبب إنما هو القدرة القديمة والمشيئة الأزلية القائمة بذات الرب كما هو مذهب الكرامية على ما أوضحناه فليس السبب هو المسبب ولا خارجا ولا يلزم من دوام القدرة دوام المقدور وإلا كان العلم قديما وهو محال

قال فإن قيل إذا كان المرجح للصفة الحادثة هو القدرة القديمة والاختيار فلا بد وأن يكون الرب تعالى قاصدا لمحل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣/٤٢٠

". (١)

"الحادث مطلقا من الذات إن كان الذات لزم دوامه وإن كان خارجا عنها فإن كان معلولا للذات لزم **الدور** لأن ذلك الحادث موقوف على ذلك المعلول الخارج وذلك المعلول الخارج لابد أن يكون حادثا وإلا لو كان قديما لكان كمال المقتضى لذلك الحادث قديما وهو الذات ومعلولها القديم وإذا كان المعلول الخارج حادثا فلا يحدث إلا بسبب حادث فى الذات وإلا لزم حدوث الحادث بلا سبب فيلزم أن يكون ما حدث فى الذات من الذات موقوفا على الحادث الخارج وما حدث فى الخارج موقوفا على الحادث فيهافيلزم **الدور** وإن كان الخارج ليس من مقتضيات الذات لزم أن يكون واجبا بنفسه فيكون ما يقوم بالرب من الحوادث موقوفا على ذلك الواجب بنفسه ثم قال فيكون أولى بالإلهية فهذه عمدة هؤلاء الدهرية فى نفى فعله للحوادث سواء كانت قائمة به أو بغيره

ولهذا بين الآمدى ضعفها بين المتكلمين المنازعين للكرامية فإنه قال الكرامية يقولون فى الحوادث بذاته كما تقولون أنتم فى الحوادث المنفصلة عنه فكما أن تلك الحوادث تحدث عندكم بكونه قادرا أو بالقدرة أو المشيئة القديمة فهكذا نقول فيما يقوم بذاته

ولا ريب أن ما ذكره جواب تنقطع به عنهم مطالبة إخوانهم المتكلمين من المعتزلة والأشعرية ولكن لا تنقطع عنهم مطالبة

". (٢)

"

وأيضا فيقال لكم مالا يخلو من جنس الحوادث إن لم يجب حدوثه بطلت هذه الحجة وإن وجب حدوثه لزم حدوث الأفلاك وحينئذ فالموجب لحدوث الأفلاك إن كان قديما لم يحدث به حادث جاز حدوث الحادث بدون سبب الحادث ولا فرق حينئذ بين أن يكون الحادث بذاته أو منفصلا عنه فيلزم قول الكرامية وإن كانت الحوادث لا تحدث إلا بحوادث متعاقبة لزم تسلسل الحوادث وبطل قول القائل فما لا ينفك عن جنس الحوادث فهو حادث وحينئذ فتبطل هذه الحجة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٤١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٤٤

فتبين أنه يلزمكم إما بطلان هذه الحجة وإما تصحيح قول الكرامية وذلك يستلزم بطلان الحجة فثبت بطلانها على كل تقدير

وإن أردتم سبب نوع الحوادث فيقال لكم سبب نوع الحادث المتصل كسبب نوع الحادث المنفصل عندكم واذا جاز عندكم أن تكون الذات سبب الحوادث التى لا أول لها مع انفصاله عنها فمع قيامها به بطريق الأولى فإن اقتضاء المقتضى لما قام به أولى من اقتضائه لما باينه ولا محيص لهم عن هذا إلا بما ينفون به الصفات مطلقا

وقد عرف فساد قولهم فى ذلك وأن حجتهم عليه من أسقط الحجج وحينئذ فيكون جماهير الناس خصومهم فى ذلك الأصل

الوجه الثالث أن يقال هب أن سبب الحادث خارج عن الذات وهو معلوم الذات قولهم يلزم الدور فيقال له إنما

". (١)

"يلزم الدور اذا كان ذلك الخارج موقوفا على الحادث المتصل والمتصل موقوفا على الخارج و اما اذا كان الخارج موقوفا على متصل وذلك المتصل موقوف على خارج و الخارج الاخر موقوف على متصل اخر فانما يلزم التسلسل في الاثار وفي تمام التأثيرات المعينة لا يلزم الدور على هذا التقدير

واذا كان اللازم هو التسلسل في الاثار والتاثيرات المعينة فذلك لا يلزم منة الدور و التسلسل جائز عند هولاء الفلاسفة و كثير من اهل الكلام والحديث وغيرهم وليس هذا تسلسلا ولا دورا في اصل التأثير فان هذا باطل باتفاق العقلاء كالدور والتسلسل في نفس المؤثر فان الدور والتسلسل في تمام اصل التاثير كالتسلسل فى أصل الآثار

ثم يقال أن كان هذا التسلسل جائزا بطلت هذه الحجة وإن كان ممتنعا لزم أن يكون للحوادث أول وأن تصدر الحوادث كلها عن قديم بلا سبب حادث من غير أن يجب دوام الحوادث وحينئذ فيلزم صحة قول الكرامية كما يلزم صحة قول غيرهم من أهل الكلام الجهمية والقدرية وأتباعهم الذين يقولون بحدوث جميع الحوادث بدون سبب حادث وإنما النزاع بينهم فى المتصل والمنفصل

الوجه الرابع فى الجواب أن يقال هب أن ذلك الخارج إذا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٤٧

". (١)

"بنفسه لا يقوم به حادث بسبب مباين له كما لا يمكنه أن ينفى شيئين واجبين بأنفسهما كل منهما متوقف على الآخر

إذ حقيقة قول هؤلاء أن الفلك والعلة الأولى كل منهما محتاج إلى الآخر حاجة المشروط إلى شرطه لا حاجة المصنوع إلى مبدعه

الوجه الخامس أن يقال غاية ما ذكرتموه فى الحوادث منقوض بالمتجددات كالأضافات والعدميات فإنهم سلموا حدوثها وهذه الحجة تتناول هذا كما تتناول هذا فما كان جوابكم عن هذا كان جواب منازعيكم عن هذا

فإنه يقال تلك الأمور الإضافية والعدمية إذا تجددت فلا بد لها من سبب متجدد والسبب إما الذات وإما خارج عنها فإن كان الأول لزم دوام الإضافات والعدميات وإن كان الثانى لزم **الدور** أو التسلسل وإن كان الثالث فالأمر الخارجى الذى أوجب تجدد تلك الإضافات والأعدام يجب أن يكون واجب الوجود

وأما الأسولة التى ذكر أبو الحسن الآمدى أنهم أوردوها على هذه الحجة فهى ضعيفة كما ذكر ضعفها ويمكن الجواب عنها بغير ما ذكر أيضا

أما قول القائل القاصد إلى الحدوث فى محل يستدعى كون المحل فى جهة فإن أراد به ما يقصد حدوثه فى محل مباين له فالكرامية

". (٢)

"إلى غيره وذلك غلط محض بل لا يقتضي إثباتها إلا استلزام ذاته لنعوت كماله وكمال نعوته لا افتقار إلى شيء مباين لنفسه المقدسة

وأيضا فيقال القول في استلزام الذات لقدرها الذي لم يقدره المشركون كما قال تعالى ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ سورة الزمر ٦٧ كاستلزام الذات لسائر صفاتها من العلم والقدرة والحياة فإنه لو كان كل مختص يحتاج إلى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٤٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٥١

مخصص لزم الدور أو التسلسل الباطلان فلا بد من مختص بما يختص به يختص بذلك لنفسه وذاته لا لأمر مباين له

وهذا هو حقيقة الواجب لنفسه المستلزم لجميع نعوته من غير افتقار إلى غير نفسه مع أن ماذكره في وجوب تناهي الأبعاد قد أبطل فيه مسالك الناس كلها وأنشأ مسلكا ذكر أنه لم يسبقه إليه أحد وإذا حرر الأمر عليه وعليهم في تلك المسالك كان القدح فيها أقوى من مسالكهم (في النفي) فلو قدر أن اثنين أثبت أحدهما موجودا قائما بنفسه لا يتناهي وأثبت الآخر موجودا لا يكون متناهيا ولا غير

". (١)

"من ذاته والمعلوم من قولنا إنه موجود لذاته أن ذاته تقتضي وجود نفسه وإذا جزمت بالبديهة بالفرق صح كلامنا في هذه المسألة

وقد مانعه بعض أصحابه في هذا الموضع وقال العلم بأن العلة لو كانت موجبة للوجود لكانت موجودة علم ضروري لأن المفيد للوجود لابد أن يكون له وجود بحلاف القابل فإنه مستفيد للوجود والمستفيد للوجود يمتنع أن يكون موجودا

قلت هذا الاضطراب إنما نشأ من قولهم كون ذات الواجب فاعلة لوجوده أو علة مقتضية لوجوده إذا قدر أن وجوده مغاير لذاته وهذا لا يحتاج إليه بل إذا قيل ذاته مشروطة بوجوده كما أن وجوده مشروط بذاته وقيل إنهما متلازمان من غير أن يكون أحدهما هو الموجب للآخر كما قالوا مثل ذلك في ذات الممكن ووجوده زالت هذه الشبهة

وهؤلاء كثيرا ما تشتبه عليهم العلل بالشروط في مسائل الدور والتسلسل وغير ذلك ويجعلون الملزوم علة كما يقولون إن ماهية الثلاثة والأربعة علة للفردية والزوجية فيجعلون ذات الشيء علة لصفته اللازمة له وأن فاعل الذات فاعل صفتها فإن الدور في الشروط بمعنى توقف كل من الأمرين على وجود الآخر معه ممكن واقع وهو الدور المعى الاقتراني وأما الدور في العلل وهو أن يكون كل من الأمرين علة للآخر ومبدعا له فهذا ممتنع باتفاق العقلاء

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤/٢٠٥

". (١)

"

قلت ليس المقصود هنا استيفاء الكلام فيما ذكره من الأمثال فإن فيما ذكر أنه لا يعلم إلا بالسمع ما يمكن علمه بدون السمع إذ علم الإنسان بوجود بعض الممكنات له طرق متعددة غير إخبار الرسول وكذلك ما ذكر أنه لا يعلم بالسمع فيه كلام ليس هذا موضعه

ولكن المقصود ذكر قوله بعد ذلك [فإنه] قال إذا عرفت ذلك فنقول أما أن الأدلة السمعية لا يجوز استعمالها في الأصول في القسم الأول فهو ظاهر وإلا لو وقع **الدور** وأما أنه يجب استعمالها في القسم الثاني فهو ظاهر كما سلف وأما القسم الثالث ففي جواز [استعمال] الأدلة السمعية فيه إشكال

وذلك لأنا لو قدرنا قيام الدليل القاطع العقلي على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي فلا خلاف بين أهل التحقيق بأنه يجب تأويل الدليل السمعي لأنه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر كما سلف وأما القسم الثالث ففي جواز استعمال الأدلة السمعية فيه إشكال

وذلك لأنا لو قدرنا قيام الدليل القاطع العقلي على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي فلا خلاف بين أهل التحقيق بأنه يجب تأويل الدليل السمعي لأنه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر

". (٢)

"الحكم وإذا لم يثبت هذا إلا بعد هذا ولا هذا إلا بعد هذا كان هذا من **الدور** الممتنع

السادس أن يقال إن أردتم بالعقليات ما يقوم بالقلب من العلوم العقلية الكلية ونحوها فليس الكلام هنا في هذه ونحن لا نقبل مجرد حكم الحس ولا الخيال في مثل هذه العلوم الكلية العقلية وإن أردتم بالعقليات موجودات خارجة لا يمكن الإشارة الحسية إليها فلم قلتم إن هذا موجود فالنزاع في هذا ونحن نقول إن بطلان هذا معلوم بالبديهة

السابع أن يقال الوهم والخيال يراد به ما كان مطابقا وما كان مخالفا فأما المطابق مثل توهم الإنسان لمن هو عدوه أنه عدوه وتوهم الشاة أن الذئب يريد أكلها وتخيل الإنسان لصورة ما رآه في نفسه بعد مغيبه ونحو ذلك فهذا الوهم والخيال حق وقضاياه صادقة وأما غير المطابق فمثل أن يتخيل الإنسان أن في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٣٣٠/٥

الخارج ما لا وجود له في الخارج وتوهمه ذلك مثل من يتوهم فيمن يحبه أنه يبغضه ومثل ما يتوهم الإنسان أن الناس يحبونه ويعظمونه والأمر بالعكس والله لا يحب كل مختال فخور فالمختال الذي يتخيل في نفسه أنه عظيم فيعتقد في نفسه أكثر مما يستحقه وأمثال ذلك

قالوا وإذا كان الأمر كذلك فلم قلتم إن حكم الفطرة بأن الموجودين إما متباينان وإما متحايثان من حكم الوهم والخيال الباطل ونحن نقول إنه من حكم الوهم والخيال المطابق

". (١)

"وجودها على نحو وجود المحسوسات فلم يمكن أن يتمثل ذلك الوجود في الوهم ولهذا كان الوهم مساعدا للعقل في الأصول التي تنتج وجود تلك المبادىء فإذا تعديا معا إلى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلم موجبه وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من المشهورات التي ليست بأولية وتكاد تشاكل الأوليات وتدخل في المشبهات بها وهي أحكام للنفس في أمور متقدمة على المحسوسات أو أعم منها على نحو ما يجب أن لا يكون لها وعلى نحو ما يجب أن يكون أو يظن في المحسوسات مثل اعتقاد المعتقد أنه لا بد من خلاء ينتهي إليه الملاء إذا تناهى وأنه لا بد في كل موجود من أن يكون مشارا إلى جهة وجوده

فيقال له هذا الكلام إنما يصح أن لو ثبت وجود أمور لا يمكن الإحساس بها حتى يكون حكم هذه في ما هو مقدم على تلك أو ما هو أعم منها وثبوت وجود هذه الأمور إنما يصح إذا ثبت إمكان ذلك وإمكان ذلك إنما يصح إذا ثبت بطلان هذه القضايا التي يسميها الوهميات فلو أبطلت هذه الوهميات بإثبات ذلك لزم **الدور** فإن هذه القضايا تحكم بامتناع وجود ما لا يمكن الإشارة إليه والمقدمات

". (٢)

"

قال والجواب أن دعوى الضرورة قد سبق بطلانها وبقي القسم الثالث فهذه المقدمة توجب **الدور** لتوقف ثبوتها على نفيها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٧/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٠٢/٦

والاعتراض على هذا أن دعوى الضرورة لا يمكن إبطالها إلا بتكذيب المدعي أو بيان حطئه والمدعون لذلك أمم كثيرة منتشرة يعلم أنهم لم يتواطأوا على الكذب فالقدح في ذلك كالقدح في سائر الأخبار المتواترة فلا يجوز أن يقال إنهم كذبوا فيما أخبروا به عن أنفسهم من العلم الضروري

وأيضا فالمنازع يسلم أن مثل هذا مستقر في فطر جميع الناس وبدائههم وأنهم مضطرون إليه لا يمكنهم دفعه عن أنفسهم إلا كما يمكن دفع أمثاله مما هم مضطرون إليه وإنما يقولون إن هذه الضرورة خطأ وهي من حكم الوهم

وقد تقدم بيان فساد ذلك وأن هذه القضية كلية عقلية لا خبرية معينة ولو كانت خبرية معينة فالجزم بها كالجزم بسائر الحسيات الباطنة والظاهرة فهي لا تخرج عن العقليات الكلية والحسيات المعينة وكما يمتنع اتفاق الطوائف الكثيرة التي لم تتواطأ على دعوى الكذب في مثل

". (١)

"ذلك يمتنع اتفاقهم على الخطأ في مثل ذلك ولو جاز الخطأ في مثل ذلك لم يكن الجزم بما يخبر به الناس عما عرفوه بالحس أو الضرورة لإمكان غلطهم في ذلك فإن غلط الحس الظاهر أو الباطن أو العقل يقع لآحاد الناس ولطائفة حصل بينها مواطأة وتلقى بعضها عن بعض كالمذاهب الموروثة وكقول التابعين لكون هذا معلوما بالضرورة فإنهم أهل مذهب تلقاه بعضهم عن بعض

وأما الجازمون بالضرورة في أن الله فوق العالم أو أنه لا يعقل موجود قائم بنفسه لا يشار إليه ولا يعقل موجودان ليس أحدهما محايثا للآخر ولا مباينا له وأن مثل هذا ممتنع بالضرورة التي يجدونها في أنفسهم كسائر علومهم الضرورية فهؤلاء أمم كثيرة لم يتواطأوا ولم يتفقوا على مذهب معين

وأما قوله وبقي القسم الثالث فهذه المقدمة توجب **الدور** لتوقف ثبوتها على نفيها

فليس الأمر كذلك لأن هذه المقدمة الضرورية لا يتوقف ثبوتها على نفي ما يعارضها كسائر المعارف الضرورية بل نعلم بالضرورة أن ماعارضها من النظريات فهو باطل على سبيل الجملة وإن لم نذكر حل الشبه على وجه التفصيل كما نعلم فساد سائر النظريات السوفسطائية المعارضة للعلوم الضرورية

وإذا قال القائل لا تثبت هذه المقدمة حتى ينفى المعارض المبطل لها ونفي ذلك لا يكون إلا بثبوتها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٦/٣٤١

". (١)

"

وان قيل أن عدم العلة ممكن فإن كان معدوما بنفسه أمكن أن يكون الممكن معدوما بنفسه لا بعلة وهو المطلوب وإن كان معدوما بعلة كان القول في تلك العلة كالقول في الاخرى ويلزم من هذا أن يكون عدم كل ممكن معللا بعدم ممكن آخر

وهذا باطل لوجوه منها أنه ليس تعليل عدم هذا بعدم هذا بأولى من العكس فإن كل ممكن مفتقر إلى المرجح المؤثر سواء سمي فاعلا أو علة أو موجبا أو سببا أو ما سمى به

فإذا قيل عدم هذا الممكن لعدم مؤثره وعدم ذلك المؤثر لعدم مؤثره كان كل منهما مساويا للآخر في الافتقار إلى المؤثر فليس أن يكون عدم أحدهما لعدم الآخر المفتقر عدما إلى المؤثر بأولى من أن يكون عدم ذاك لعدم هذا المفتقر عدمه إلى المؤثر مع استوائهما في ذلك

ومنها إذا كان عدم هذا لعدم ذاك وعدم ذاك لعدم آخر فالعدم الثالث أن كان هو الأول لزم **الدور** القبلي وان كان غيره لزم التسلسل في العلل والمعلولات وكلاهما ممتنع

فهذا كله مما يبين أن عدم الممكن ليس مفتقرا إلى المؤثر كافتقار

". (٢)

"جزء ولا يصدق على المجموع وكل واحد حادث بعد أن لم يكن أي له أول والجموع عندهم ما ليس له أول

فتبين أن من يجوز حوادث لا أول لها وهي صور العناصر الاربعة والمتغيرات فلا يتمكن من انكار علل لا نهاية لها ويخرج من هذا انه لا سبيل لهم إلى الوصول إلى إثبات المبدأ الأول لهذا الاشكال وخرج قولهم إلى التحكم المحض

فإن قيل **الدورات** ليست موجودة في الحال ولا صور العناصر وانما الموجود منها صورة واحدة بالفعل ومالا وجود له لا يوصل بالتناهي وعدم التناهي إلا إذا قدر في الوهم وجودها ولا يتعذر ما يقدر في الوهم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٤٢/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٢١/٨

فإن كانت المقدرات بعضها علل لبعض فالإنسان قد يفرض ذلك في وهمه وانما الكلام في الموجود في الاعيان لا في الاذهان لا يبقى إلا نفوس الاموات وقد ذهب

". (١)

"

عن هذا المسلك فيقول هل يتصور أن يحدث شيء يبقى ام لا فإن قالوا لا فهو محال وان قالوا نعم قلنا إذا قدرنا كل يوم حدوث شيء وبقاءه اجتمع إلى الان لا محالة موجودات لا نهاية لها **فالدورة** وان كانت منقضية فحصول موجود فيها يبقى ولا ينقضى غير مستحيل وبهذا التقدير يتقرر الاشكال ولا غرض في أن يكون ذلك الباقي نفس آدمي أو جني أو شيطان أو ملك أو ما شئت من الموجودات وهو لازم على كل مذهب لهم إذا اثبتوا دورات لا نهاية لها

قلت أبو حامد جعل الطريقة الصحيحة في إثبات الصانع الاستدلال بالحدوث على المحدث وقال آنا نعلم بالضرورة أن الحادث لا يوجد بنفسه فافتقر إلى صانع وهذا موافق لما ذكره حذاق آهل النظر بخلاف ما ذهب أليه من ذهب من المعتزلة ومن وافقهم كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وغيرهما ممن جعل هذه المقدمة نظرية

". (٢)

وقد نبه الكتاب العزيز على العناية بالإنسان لتسخير جميع السماوات له في غير ما آية مثل قوله سبحانه ﴿ وسخر لكم الليل والنهار ﴾

"

ثم هؤلاء الذين لم يحتاجوا إلا إلى ابطال التسلسل دون ابطال **الدور** اقرب من الذين احتاجوا إلى ابطال التسلسل **والدور** جميعا كما فعل الرازي ونحوه وظنوا أن الدليل لا يتم إلا بذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٣/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٥٥/٨

ثم هؤلاء الذين ابطلوا التسلسل خير من الذين اقروا بعجزهم عن ذلك كما فعل الآمدي

ثم أن أبا الحسين مع أن طريقه اصح وأبين وأقرب من طرق هؤلاء فطريقة القاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلي وأبي المعالي الجويني وابن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم خير من طريقته

وذلك أنه قال فإذا ثبت أن العالم محدث فالدلالة على أن له محدثا هي انه لا يخلو إما أن يكون حدث وكان يجوز أن لا يحدث أو كان يجب أن يحدث فلو حدث مع وجوب أن يحدث لم يكن أن يحدث في تلك الحال اولى من أن يحدث من قبل فلا يستقر حدوثه على حال إذ كان حدوثه واجبا في نفسه وان حدث مع جواز أن لا يحدث لم يكن بالحدوث اولى من أن لا يحدث لولا شيء اقتضى حدوثه وسندل على انه عالم قادر فصح قولنا

قال واستدل شيوخنا رحمهم الله على أن الأجسام تحتاج إلى محدث بأن تصرفنا يحتاج إلى محدث لأجل أنه محدث فكان حدوث

". (١)

"حادث وهي الطريقة التي سلكتها المعتزلة في حدوث الأجسام ابتداء وعلى هذه الطريقة فحدوث الإنسان نظري لا ضروري

وإذا ضم إلى ذلك أن العلم بافتقار المحدث إلى المحدث نظري كما قاله من قاله من المعتزلة ومن وافقهم كالقاضي أبي بكر وأتباعه صار كل من المقدمتين في إثبات الصانع نظريا

وهذا أضعف هذه الطرق وأطولها لكن مبناها على أن التخصيص الحادث لا بد له من مخصص وهذا عند هؤلاء ضروري كافتقار الممكن إلى الواجب

ثم الذين سلكوا طريقة ابن سينا جعلوا هذا نظريا وأثبتوا منع التسلسل بطريقة ابن سينا وهي أقرب مما بعده

فجاء من بعدهم كالرازي ضم إلى ذلك نفي **الدور** أيضا ثم هو والآمدي ونحوهما أثبتوا بطلان التسلسل بطرق طويلة واستصعب ذلك على الآمدي حتى قال إنه عاجز عن تمشيها وحل ما يرد عليها كما ذكرناه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٨/٢٩٥

ولا ريب أن تمشيها مع تفسيرهم الممكن بالتفسير الذي أحدثه ابن سينا ممتنع وأما تمشيتها إذا جعل الممكن هو الذي يوجد تارة ويعدم أخرى فهو سهل متيسر معلوم ببدائه العقول

فانظر من عدل عن الطرق المستقيمة شرعا وعقلا كلما أمعن في العدول أمعن في البعد عن الحق وتطويل الطريق وتصعيبها حتى آل الأمر

". (١)

"

وروى باسناده الصحيح عن ابن أبي نجيح عن مجاهد فطرة الله قال الدين الإسلام وقال ثنا ابن حميد ثنا يحي بن واضح ثنا يونس بن أبي اسحق عن يزيد بن أبي مريم قال مر عمر بمعاذ بن جبل فقال ما قوام هذه الأمة قال معاذ ثلاث وهن المنجيات الاخلاص وهو الفطرة فطرة الله التي فطر الناس عليها والصلاة وهي الملة والطاعة وهي العصمة فقال عمر صدقت

قال وقوله لا تبديل لخلق الله يقول لا تغيير لدين الله أي لا يصلح ذلك ولا ينبغي أن يفعل

ثم ذكر باسناده الصحيح عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال لا

"

يبين ذلك أن ذلك المرجح إذا حصل من خارج فمعلوم أنه نفسه لا يوجب بنفسه حصول العلم والإرادة في النفس إلا بقوة منها تقبل ذلك وتلك القوة لا تتوقف على أخرى وإلا لزم التسلسل الذي لا يتناهى بين طرفين متناهين أو **الدور** القبلي وكلاهما ممتنع بالضرورة واتفاق العقلاء

فهذا يدل على أن في النفس قوة ترجح الدين الحق على غيره وحينئذ فالمخاطب إنما عنده تنبيهها على ما لا تعلمه لتعلمه أو تذكيرها بما كانت ناسية لتذكره أو تحضيضها على ما لا تريده لتريده ونحو ذلك

وكل هذه الأمور يمكن أن تحصل بخواطر في النفس تقتضي تنبيهها وتذكيرها وتخضيضها واعتبار الإنسان ذلك من نفسه يوجب علمه بذلك فإن ما يسمعه الإنسان من كلام البشر يمكن أن يخطر له مثله

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣١٣/٨

في قلبه فعلم أن الفطرة يمكن حصول إقرارها بالصانع والمحبة والإخلاص له بدون سبب منفصل وأنه يمكن أن تكون الذات كافية في ذلك

ومن المعلوم أنه إذا كان المقتضي لذلك قائما في النفس وقدر عدم المعارض فالمقتضي السالم عن المعارض المقاوم يوجب مقتضاه فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها من يفسدها كانت مقرة بالصانع عابدة له

فإن قيل هذه الخواطر التي تخطر للإنسان قد تحصل لبعض الناس دون بعض بحسب ما يتفق من الأسباب كما أن بعض الناس يحصل له

." (١)

"

وذلك أن النفس لها مطلوب مراد بضرورة فطرتها وكونها مريدة من لوزام ذاتها لا يتصور أن تكون نفس الانسان غير مريدة

ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق الاسماء الحارث وهمام وهي حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة فلابد لها من حركة ارادية واذا كان كذلك فلا بد لكل مريد من مراد والمراد إما أن يكون مرادا لنفسه أو لغيره والمراد لغيره لابد أن ينتهي إلى مراد لنفسه فيمتنع أن تكون جميع المرادات مرادات لغيرها فان هذا تسلسل في العلل الغائية وهو ممتنع كامتناع التسلسل في العلل الفاعلية بل اولى

واذا كان لابد للإنسان من مراد لنفسه فهذا هو الإله الذي يالهه القلب فإذا لابد لكل عبد من اله فعلم أن العبد مفطور على أن يحب الهه

ومن الممتنع أن يكون مفطورا على أن يأله غير الله لوجوه

منها أن هذا خلاف الواقع

ومنها انه ليس هذا المخلوق بان يكون الها لكل الخلق باولى من هذا

ومنها أن المشركين لم يتفقوا على اله واحد بل عبد كل قوم ما استحسنوه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤٦٢/٨

ومنها أن ذلك المخلوق أن كان ميتا فالحى اكمل من الميت فيمتنع أن يكون الناس مفطورين على عبادة ميت وان كان حيا فهو أيضا مريد فله إله يألهه فلو كان هذا يأله هذا وهذا يأله هذا لزم **الدور** الممتنع أو التسلسل الممتنع فلا بد لهم كلهم من اله يألهونه

". (١)

"أن زيدا يدل على مسماه حتى يعرف اولا مسمى زيد فلو استفيد مسمى زيد من زيد لزم **الدور**
وهذا موجود في كل ما دل على معنى مفرد فما دل على الباري إنما تعرف دلالته عليه إذا عرف انه مستلزم له وذلك مشروط بمعرفة اللازم المدلول عليه فلا يعرف أن هذا دليل على هذا المعين حتى يعرف المعنى والدليل وان الدليل مستلزم للمعين المدلول عليه فلو استفيد معرفة المعين من الدليل لزم **الدور** بل يكون ذلك المعين متصورا قبل هذا وتلك الأمور مستلزمة له وآيات عليه فكلما تصورت تصور المدلول عليه فيكون كما قال تعالى ﴿ تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ﴾ سورة ق ٨ تبصرة إذا قدر انه مس طيف من الشيطان فشككه فيما عرفه اولا فإذا رأى آياته المستلزمة لوجوده كان ذلك تبصرة من ذلك الطيف
كما قال تعالى ﴿ إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون ﴾ سورة الاعراف ٢٠١ وتكون تذكرة إذا حصل نسيان وغفلة تذكرة بالله فهي تبصرة لما قد يعرض من الجهل وتذكرة لما قد يحصل من غفلة وان كان اصل المعرفة فطريا حصل في النفس بلا واسطة ألبتة

". (٢)

"مبدأ ونهاية ووضع ما بينهما غير متناه لأن قوله وقع في زمان محدود وأعطاءه إياه يقع في زمان محدود فاشترط هو أن يعطيه الدينار في زمان يكون بينه وبين ذلك الزمان الذي تكلم فيه أزمنة لا نهاية لها وهي التي يعطيه فيها دنانير لا نهاية لها وذلك مستحيل فهذا التمثيل بين أمره لا يشبه المسألة الممثل بها
وأما قولهم إن ما يوجد بعد وجود أشياء لا نهاية لها لا يمكن وجوده فليس بصادق من جميع الوجوه
وذلك أن الأشياء التي بعضها قبل بعض توجد على نحوين إما على جهة **الدور** وإما على جهة الاستقامة فالتي توجد على جهة **الدور** الواجب فيها أن تكون غير متناهية إلا أن يفرض فيها ما ينهيها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٤٦٥/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٥٣١/٨

مثال ذلك أنه إن كان شروق فقد كان غروب وإن كان غروب فقد كان شروق فإن كان شروق فقد كان شروق

وكذلك إن كان غيم فقد كان بخار صاعد من الأرض وإن كان بخار

". (١)

"ولهذا قال ابن رشد هنا وهذا كله ليس بينا في هذا الموضع وإنما سقناه ليعرف أن ما توهم القوم من هذه الأشياء أنه برهان فليس برهانا ولا هو من الأقاويل التي تليق بالجمهور أعني البراهين البسيطة التي كلف الله تعالى بها الجميع من عباده الإيمان به

قال فقد تبين لك من هذا أن هذه الطريقة ليست برهانية صناعية ولا شرعية

وأيضا فإن خصماءهم لا يضعون قبل **الدورة** المشار إليها دورات لا

". (٢)

"نهاية لها لأن من أصولهم أن ما لا نهاية له الجائز الوجود هو الذي يوجد أبدا شيء خارج عنه أعني أنه يمكن أن يزاد عليه دائما فهم إنما يضعون أن قبل هذه **الدورة** المشار إليها دورة وقبل تلك **الدورة** دورة وذلك إلى غير نهاية على التعاقب على محل واحد أي متى وجدت دورة وجدت قبلها في المحل دورة وبعدها دورة وأن هذا المرور إلى غير نهاية كالحال في المستقبل فإنا نقول إن بعد هذه **الدورة** دورة وبعدها دورة وذلك إلى غير نهاية ولا نقول إن بعد هذه **الدورة** دورات لا نهاية لها فيلزم عن هذا أن يكون بعد **الدورة** التي كانت اليوم بمدة عشرة الآف سنة دورات لا نهاية لها وبعد **الدورة** المشار إليها الآن فيكون ما لا نهاية لها أعظم مما لا نهاية له وذلك محال وكذلك الحال في الأدوار الماضية

وقولهم إن الفرق بين ما مضى وبين ما يأتي أن ما يأتي لم يدخل في

". (٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٨٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٩٣

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٩٤

"الوجود بعد وأن ما مضى قد انصرم وانقضى وما انصرم وانقضى فواجب أن يدخل في الوجود فهو متناه قول حق إلا أن الوضع الذي يضعه خصماؤهم في الدورات ليس بهذه الصفة وذلك أنه إذا لم يكن هناك حركة واجب أن تكون أولى يستحيل أن تكون قبلها حركة فليس يجب أن يكون ها هنا جملة هي أول جملة دخلت في الوجود ولا جزء منها هو أول جزء دخل في الوجود والذي دخل منها في الوجود إنما هو شخص واحد أو أشخاص متناهية إن كانت من الأشياء التي يوجد منها أكثر من شخص واحد وذلك على جهة التعاقب على محل واحد

فمن أين يلزم ليت شعري إن كان الداخل منها في الوجود إنما هو واحد وقبله واحد أن يكون ها هنا جملة غير متناهية دخلت في الوجود معا

". (١)

"

"

قلت قول القائل هذا متناه أو غير متناه لفظ مجمل يراد به ما لا يتناهى من أوله ولا من آخره فلا يمكن أن يزاد عليه وهذا هو مراد ابن رشد بما لا يتناهى من أوله فقط أو من آخره فقط كالحوادث الماضية إذا قيل لا تتناهى فإنه لا نهاية له من جهة الابتداء بمعنى أنه لا ابتداء لها ولكن إذا قدر أنها انقضت اليوم فقد تناهت من هذا الطرف

قال ابن رشد فخصماء هؤلاء المتكلمين لا يقولون إن قبل هذه الدورة المعينة دورات لا نهاية لها بالمعنى الأول أي ليس لها أول ولا آخر بل يعترفون أنه حينئذ يكون للدورات آخر وهذا عندهم هو الذي لا يتناهى بالمعنى الآخر وهو جائز عندهم

قال لأن من أصولهم أن ما لا نهاية له الجائز الوجود هو الذي يوجد أبدا شيء خارج عنه أعني أنه يمكن أن يزاد عليه دائما

قال فهم إنما يضعون أن قبل هذه الدورة المشار إليها دورة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٩٥

". [1]

"وقبل تلك **الدورة** دورة إلى غير نهاية على التعاقب على محل واحد كالحال في المستقبل فإنا نقول إن بعد هذه **الدورة** دورة وبعد هذه **الدورة** دورة إلى غير نهاية ولا نقول إن بعد هذه **الدورة** دورات لا نهاية لها فيلزم أن يكون بعد هذه **الدورة** بمدة عشرة آلاف سنة دورات لا نهاية لها وبعد هذه **الدورة** دورات لا نهاية لها فيكون ما لا نهاية له أعظم مما لا نهاية له وذلك محال

فمعنى ما لا نهاية له الذي جعل مقتضاه محالا هو الذي لا يقبل أن يزاد عليه وهو ما لا أول له ولا آخر وأما إذا قيل وجد قبل هذه **الدورة** دورة وقبلها دورة إلى غير نهاية فهنا إنما نفيت النهاية عن الجانب الماضي دون المستقبل فلا يطلق على الجملة أنها لا تتناهى لأنها تناهت من أحد الجانبين وإن كانت غير متناهية من الجانب الآخر فهو يسلم امتناع القضاء وجود ما لا يتناهى في الماضي إذا أريد به ما لا يتناهى من الجانبين

وما قدر متناهيا من أحدهما فلا يسلم امتناع انقضائه ولا يطلق عليه أنه لا يتناهى بل هو عنده قد تناهى لأنه انقضى والتناهي

". [2]

"الجانبين وليس له أول ولا آخر أعظم مما لا يتناهى وليس له أول ولا آخر وأكبر منه وهذا هو الذي بين ابن رشد وغيره من النظار أنه ممتنع

ولا يلزم هذا أئمة أهل الملل الذين قالوا إن الرب يفعل أفعالا أو يقول كلمات لا نهاية لها ليس لها أول ولا آخر فإن هؤلاء يقولون لا قديم إلا الله وحده وما سواه محدث مخلوق فلم يقم بغيره ولا يصدر عن غيره ما لا يتناهى وإنما ذلك له وحده فلم يكن لغيره ما لا يتناهى من الطرفين لا أقل مما له ولا أكثر

وذلك أن ابن رشد عنده ما لا يتناهى هو ما لا أول له ولا آخر فما كان له منتهى ينتهي إليه محدود فلا بد أن يكون له مبدأ محدود فلا يتناهى شيء في النهاية إلا وله مبدأ محدود

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٩٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٩٩

ولهذا قال وأيضا فإن خصماءهم لا يضعون قبل الدورة المشار إليها دورات لا نهاية لها لأن من أصولهم أن ما لا نهاية له الجائز الوجود هو الذي يوجد أبدا شيء خارج عنه أعني أنه يمكن أن يزاد عليه دائما إلى قوله وقولهم إن الفرق بين ما مضى وبين ما يأتي أن ما يأتي لم يدخل في الوجود بعد وأن ما مضى قد انقضى وانصرم وما انقضى وانصرم فواجب أن يدخل في الوجود فهو متناه فهو قول حق ومراده

". (١)

"بذلك أن الذي ينقضي وينصرم هو ما له مبتدأ وأما ما لا ابتداء له فلا انتهاء له ولاينقضي ولا ينصرم
ولهذا قال إلا أن الوضع الذي يضعه خصماؤهم في الدورات ليس بهذه الصفة وذلك أنه إذا لم يكن هناك حركة واجب أن تكون أولى بحيث يستحيل أن تكون قبلها حركة فليس يجب أن يكون ها هنا جملة هي أول جملة دخلت في الوجود ولا جزء منها هو أول جزء دخل في الوجود والذي دخل منها في الوجود إنما هو شخص واحد أو أشخاص متناهية إن كانت من الأشياء التي يوجد منها أكثر من شخص واحد
إلى قوله فمن أين يلزم ليت شعري إن كان الداخل منها في الوجود إنما هو واحد وقبله واحد أن يكون ها هنا جملة غير متناهية دخلت في الوجود معا
قال والأصل في هذا كله ألا يدخل في الوجود إلا ما انقضى وجوده وما انقضى ولا ينقضي إلا ما ابتدأ وجوده
إلى قوله لأن المتناهي هو الذي يمكن أن يزاد عليه شيء وأي جملة فرضناها متناهية فإنه يمكن أن يكون قبلها جملة أخرى وهذا هو حد ما لا يتناهى الجائز الوجود

". (٢)

"

وقد قال قبل ذلك لأن من أصولهم أن ما لا نهاية له الجائز الوجود هو الذي يوجد أبدا شيء خارج عنه أعني أنه يمكن أن يزاد عليه دائما إلى قوله ولا نقول إن بعد هذه الدورة دورات لا نهاية لها فيلزم من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٠٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٠٤

هذا أن يكون بعد الدورة التي كانت اليوم بمدة عشرة آلاف سنة دورات لا نهاية لها وبعد الدورة المشار إليها دورات لا نهاية لها فمن تدبر كلامه تبين له ما قلناه

قلت فأما الكلام على إحاطة علم الله تعالى بالكليات والجزئيات وإرادته فمذكور في غير هذا الموضع وهذا الرجل قد أورد على هؤلاء هذا السؤال المعروف وهو الذي أوقع أبا المعالي في قوله بالاسترسال وأن العلم يحيط بأعيان الجواهر وأنواع الأعراض ويسترسل على أعيان الأعراض وهذا ليس هو قول من يقول بأنه يتعلق بالكليات فإن ذلك لا يفرق بين الجواهر وأنواع الأعراض وأعيانها ومن علم أن الكليات لا تكون كلية إلا في الذهن وأن كل موجود فإنه معين والأفلاك معينة والعقول والنفوس عندهم معينة ونفسه المقدسة معينة تبين له أن قول من يقول يعلم الكليات وأنه إنما يعلم الجزئيات

". (١)

"

قال والاعتناء بهذا الركن حتم فإن إثبات العرض منه يزعزع جملة مذاهب الملحدة فأصل مقالتهم أن العالم لم يزل على ما هو عليه فلم تزل دورة الفلك قبل دورة إلى غير أول ثم لم تزل الحوادث في عالم الكون والفساد تتعاقب كذلك إلى غير مفتتح فكل ولد مسبوق بوالد وكل زرع مسبوق ببذر وكل بيضة مسبوقة بدجاجة فنقول موجب أصلكم يقضي بوجود حوادث لا نهاية لأعدادها ولا غاية لآحادها على التعاقب في الوجود وذلك معلوم بطلانه بأوائل العقول فإنا نفرض القول في الدورة التي نحن فيها ونقول من أصل الملحدة أنه انقضى قبل الدورة التي نحن فيها دورات لا نهاية لها وما انتفت عنه النهاية يستحيل أن ينصرم بالواحد على إثر الواحد فإذا تصرمت الدورات التي قبل هذه الدورة أذن انقضاؤها بتناهيها وهذا القدر كاف في غرضنا

قلت وهذه الحجة هي التي تقدم ذكر اعتراض كثير من النظار

". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٠٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٧٨

"سبع حجج أولها الحوادث الماضية تتطرق إليها الزيادة والنقصان وما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية بيان الأولى بأربعة أوجه أحدها أن الحوادث الماضية إلى زمن الطوفان أقل من الحوادث إلى زماننا بمقدار ما بين الطوفان وزماننا الثانية أن **الدورات** الماضية إما أن تكون شفعا أو وترا وكيفما كان فهو ناقص عن العدد الذي فوقه الثالث أن عودات القمر لا شك أنها أقل من عودات زحل والمشتري الرابع أن **الدورات** الماضية لو كانت غير متناهية لكانت الأبدان البشرية الماضية غير متناهية فكانت النفوس البشرية غير متناهية لامتناع التناسخ فكانت النفوس البشرية الموجودة في زماننا غير متناهية لوجوب بقاء الأنفس البشرية لكن عدد النفوس الموجودة في زماننا قابل للزيادة

". (١)

"وذلك هو التسلسل الممتنع باتفاق العقلاء فإنه تسلسل في أصل التأثير فإنه لا يخلق شيئا إلا بكن فإذا لم يخلق كن لم يخلق شيئا ولو خلق كن لكان قد خلق بعض المخلوقات بغير كن فيلزم **الدور** الممتنع وهو المستلزم للجمع بين النقيضين وهو أن تكون موجودة معدومة

وأيضا فإذا قدر أنه خلق الأولى بالثانية والثانية بالثالثة وهلم جرا فلا بد من وجود جميعها في آن واحد فإن كل واحد منها شرط في الثانية وهي من الأمور الوجودية المشروطة في التأثير فلابد أن تكون موجودة عند وجود الأثر كالاستطاعة والقدرة وحياة الفاعل وعلمه وسائر شروط الفعل فإنها كلها لا بد من وجودها عند وجود الفعل

ولهذا اتفق أهل السنة المثبتون للقدر على أن الاستطاعة لا بد أن تكون مع الفعل وتنازعوا في جواز وجودها قبلة ودوام وجودها إلى حين الفعل في حق المخلوق على قولين وأما في حق الخالق فاتفقوا على بقائها ودوامها إلى حين الفعل

والصحيح الذي عليه السلف وأئمة الفقهاء أنها تكون موجودة قبل الفعل وتبقى إلى حين الفعل ولهذا يجوز عندهم وجود الاستطاعة بدون الفعل كما في حق العصاة ولولا هذا لم يكن أحد ممن كفر وعصى الله إلا غير مستطيع لطاعة الله وهو خلاف الكتاب والسنة

قال تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ سورة آل عمران ٩٧ وقال ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ سورة

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/١٩٧

". (١)

"

وأما الثالث فلا يفيد قدم السماوات لجواز أن يكون هناك فعل قائم بالذات بعده فعل أو مفعول بعده مفعول أو كلاهما

وهذه الحجة قد ذكرها الآمدي والأبهري وغيرهما وأجابوا عنها بالمعارضة بالحوادث اليومية

فقال الآمدي في دقائق الحقائق في الاحتجاج لهم لو كان ما وجد عن الواجب بذاته محدثا موجودا بعد العدم فهو لذاته إما أن يكون واجبا أو ممتنعا أو ممكنا

القول بالوجوب ممتنع وإلا لما كان معدوما والقول بالامتناع ممتنع وإلا لما وجد فلم يبق إلا أن يكون ممكنا لذاته

وعند ذلك فحدوثه إن كان لا لمحدث ومرجح فقد ترجح أحد طرفي الممكن لا لمرجح وهو محال

وإن كان لمحدث ومرجح فالمرجح إما قديم أو حادث فإن كان حادثا فالكلام فيه كالكلام في الأول والتسلسل **والدور** محال فلم يبق إلا أن يكون المرجح قديما أو منتهيا إلى مرجح قديم والمرجح القديم إما أن يكون قد تحقق معه في القدم كل ما لا بد منه في الإيجاد أو بقي شيء منتظر فإن بقي شيء منتظر فالكلام في حدوثه كالكلام في الأول ويلزم منه التسلسل أو **الدور** وهو ممتنع وإن كان القسم الأول فيلزم من قدم العلة قدم المعلول وكذلك الحكم فيما وجب عن الواجب بالواجب لذاته

وقال الآمدي في الجواب إنه يلزم منها وجود شيء من الحوادث إذ

". (٢)

"

فإن عنيت الأول كان اللازم أن الذات المجردة عن الفعل ليست مبدأ أول ولا علة أولى وهم يلتزمون هذا فإن الذات المجردة من الفعل لا حقيقة لها عندهم وهم يمنعون إن يكون الأول كذلك

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٤١

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٤٧

وإن عنيت الثاني لم يلزم أن يكون المبدأ الأول ليس بمبدأ أول لأنه إذا كان مبدأ بما هو عليه من صفاته وأفعاله التي لا يحتاج فيها إلى غيره كان هو المبدأ الأول من غير احتياج إلى غيره

الوجه الرابع أن يقال العالم إن كان واجب الوجود بنفسه مع كونه مفتقرا إلى محبوب كان واجب الوجود معلولا من بعض الجهات فجاز حينئذ أن يكون المحبوب الأول مع وجوب وجوده بنفسه من خارج ما يصير به فاعلا فإن العالم حينئذ واجب الوجود وله من خارج ما به يصير فاعلا وإن كان ممكن الوجود بنفسه لم يوجد إلا بمبدع فاعل يبدعه فالإبداع فعل من المبدع وصنع وأنت لم تجعل الأول إلا محبوبا فقط

وأيضا فإذا كان الأول فاعلا مبدعا للعالم بما فيه من الأمور المختلفة المحدثة امتنع أن يكون صانعا بالفعل لها في الأزل لأن ذلك يستلزم وجود كل من المحدثات في الأزل وهو مكابرة للحس

فيلزم أنه كان صانعا بالقوة ثم صار صانعا بالفعل من غير سبب خارج عنه إذ الخارج عنه كله على هذا التقدير ممكن مفعول له ففعله له لو توقف على تأثير فيه لزم الدور

". (١)

"

وعلى التقديرين يلزم أن لا يكون واحد منهما قادرا فإنه إذا لم يمكنه أن يريد ويفعل إلا ما يريده الآخر ويفعله والآخر كذلك وليس فوقهما أحد يجعلهما قادرين مريدين لم يكن هذا قادرا مريدا حتى يكون الآخر قادرا مريدا

وحينئذ فإن كان كل منهما جعل الآخر قادرا مريدا كان هذا دورا قبليا وهو دور في الفاعلين والعلل كما لو قيل لا يوجد هذا حتى يوجد هذا ولا يوجد هذا حتى يوجد الآخر فإن هذا محال ممتنع في صريح العقل ولم ينازع العقلاء في امتناع ذلك وهذا يسمى الدور القبلي

بخلاف ما إذا قيل لا يكون هذا إلا مع هذا ولا هذا إلا مع هذا كالأمور المتلازمة فإن هذا يسمى الدور المعي الاقتراني

وذلك جائز كما إذا قيل ذات الرب لا تكون إلا مع صفاته اللازمة لها وصفاته اللازمة لها لا تكون إلا مع ذاته وقيل لا تكون حياته إلا مع علمه ولا علمه وحياته إلا مع قدرته ونحو ذلك

فتبين أنه يمتنع أن تكون قدرة كل منهما مستفادة من قدرة الآخر

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٩/٢٨٩

وإن قيل بل كل منهما قادر مريد من غير أن يستفيد أحدهما ذلك من الآخر وهو دور معي لا قبلي كان هذا أيضا باطلا

فإنه حينئذ يجب أن تكون قدرة كل منهما من لوازم ذاته فلزم أن صانع العالم لا بد أن يكون قادرا قدرة لا يحتاج فيها إلى غيره بل تكون من لوازم ذاته وهذا حق

". (١)

"بعد سواد وتسود بعد بياض بسبب يقرب منه بعد بعد يؤثر فيه ذلك إما بحركته إلى السبب وإما بحركة السبب إليه فإن الماء يسخن بعدما كان باردا بحرارة النار مثلا التي يقرب منها إما بحركة النار إليه أو بحركته هو إليها

قال واعجب من هذا قوله بأنه يتعب حيث قال وإذا كان هذا هكذا لا محالة إنه يلزمه الكلال والتعب من اتصال المعقولات وهو القائل في [كتاب] السماء انها لا تتعب بدوام حركتها

"يقتضي العلم بذلك المعلول

وظاهر أن هذه المقدمة ليست بدهية بل لا بد فيها من الدلالة وأنتم ما ذكرتم الدلالة عليها

واما الثاني فباطل لأن علمه بأن ذاته علة للشيء الفلاني علم بإضافة مخصوصة بين ذاته وبين ذلك الشيء والعلم بإضافة أمر إلى أمر مسبوق بالعلم بكل واحد من المضافين فلو كان العلم بذلك المعلول مستفادا من العلم بتلك الإضافة لزم **الدور** وأنه محال

قلت فيقال في الجواب عما ذكره الرازي قوله إن قلتم إن علمه بذاته من حيث إنها تلك الذات المخصوصة علة لعلمه بمعلوله فهو ممنوع وهذه المقدمة ليست بدهية فلا بد لها من الدليل

فيقال هي بعد التصور التام بديهية وبدون التصور التام تفتقر إلى بيان وذلك لأن العلم بذاته المخصوصة لا يكون علما بها إلا مع العلم بلوازمها التي تلزم الذات بنفسها ولا تفتقر في لزومها لها إلى سبب منفصل فإن هذه اللوازم هي عند نظار المسلمين كلها صفات ذاتية فإنهم لا يفرقون في الصفات

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٣٥٧/٩

اللازمة للموصوف بين الذاتي المقوم والعرضي الخارج بل الجميع عندهم ذاتي بمعنى أنه لازم لذات الموصوف لا تتحقق الذات إلا بتحققه

". (١)

"

وأما قول الرازي على التقدير الثاني إن قلتم إن علمه بذاته من حيث إنها علة لذلك المعلول يقتضي علمه بذلك المعلول لأن علمه بأن ذاته علة للشيء الفلاني علم بإضافة مخصوصة بين ذاته وبين ذلك الشيء والعلم بالإضافة مسبوق بالعلم بالمضافين فلو كان العلم المعلول مستفادا من العلم بتلك الإضافة لزم الدور

فيقال له العلم بالإضافة مشروط بالعلم بالمضافين ولا يجب أن يكون العلم بالمضافين متقدما عليه تقدما زمانيا بل لا يكون عالما بالإضافة إلا مع تصور المضاف والمضاف إليه ثم إذا كان المضاف هو العلة للمضاف إليه أمكن أن يكون العلم بها من جهة إنها علة لذلك المعلول مستلزما للعلم بذلك المعلول

والعلم بأنها علة للمعلول يتضمن ثلاثة أشياء العلم بها وهي المضاف الذي هو علة والعلم بالمعلول وهو المضاف الذي هو معلول والعلم بالعلية وهي الإضافة

والثلاثة متلازمة لا يجب أن يتقدم بعضها على بعض بالزمان ولا نقول إن العلم ببعضها يستفاد من العلم ببعض كما ذكره فإن الرب لا يحتاج أن يستدل بشيء من معلوماته عن بعض وإنما يحتاج إلى ذلك من لا يكون عالما بالمدلول حتى يدله عليه الدليل وأما هو فعلمه لكل معلول من لوازم نفسه المقدسة

". (٢)

"

ولكن المقصود أن علمه بنفسه وبمخلوقاته متلازمان يمتنع ثبوت العلم بنفسه دون العلم بخلقه كما يمتنع ثبوت العلم بخلقه بدون العلم بنفسه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١١٩/١٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٦/١٠

والرازي لعله رد ما قد يضاف إلى ابن سينا وحزبه من أن علمه بنفسه هو الذي أوجب علمه بخلقه وكان ذلك العلم علة لهذا العلم كعلمنا نحن بالدليل الذي يوجب حكمنا بالمدلول عليه

وما ذكره يدل على فساد قول هؤلاء فإنه إذا قيل إن علمه بكونه علة للمعلول هو الموجب لعلمه بالمعلول لزم **الدور** كما ذكر فإنه لا يعلم كونه علة للمعلول حتى يعلم المعلول كما ذكره من أن العلم بالإضافة مشروط بالعلم بالمضافين فلا تعلم أن هذا علة لذاك حتى تعلم هذا وذاك فلو كان علمك بذاك مستفادا من علمك بهذه الإضافة لزم **الدور**

ونحن قد بينا فساد هذا وقلنا المراد إن علمه بهذا يستلزم علمه بهذا أي يمتنع تحقق هذا العلم بدون هذا العلم وإن لم يكن أحدهما هو العلة للآخر كما يمتنع تحقق إرادته دون علمه وعلمه دون قدرته وسائر صفاته المتلازمة ويمتنع تحقق ذاته دون صفاته وصفاته دون ذاته فكل منها يستلزم الآخر فيستدل بثبوت واحد منها على ثبوت سائرها إذا عرف بلازمها وإن لم يجعل هذا هو العلة في وجود هذا

ونحن مقصودنا بيان ما دل على أن الله بكل شيء عليم وبيان ما ذكره ابن سينا وغيره من الفلاسفة والمتكلمين مما يدل على ذلك

". (١)

"بمقدار كذا وهو سنة مثلا فإنه تنكسف مثلا وأن ذلك الانكساف يكون في جميعها أو ثلثها أو نصفها وإنه يمكث ساعة أو ساعتين وهكذا إلى جميع أحوال الكسوف وعوارضه فلا يعزب عن علمه شيء

وسبب تحريك النفس الشوق إلى التشبه بالله والملائكة المقربين والكل معلوم له أي ينكشف له انكشافا واحدا متناسبا لا يؤثر فيه الزمان ومع هذا فحال الكسوف لايقال إنه يعلم أن الكسوف موجود الآن ولا يعلم بعده أنه انجلى الآن وكل ما يجب في

"وإن لم يكن علة فاعلة للآخر وهذا هو **الدور** المعي الاقتراني وهو جائز بخلاف **الدور** المعي القبلي فإنه ممتنع

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٢٧/١٠

وهذا موجود في عامة الأمور فالأمور المتلازمة كل منها شرط في الآخر فكل من الشرطين شرط في وجوده

وغاية ذلك أن يكون الشيء شرطا في وجود نفسه أي لا توجد نفسه إلا إذا وجدت نفسه

وهذا كلام صحيح بخلاف ما إذا كانت نفسه فاعلة لنفسه فإن هذا ممتنع فكل واحد من الأبوة والبنوة شرط في وجود الآخر وكل واحد من العلو والسفل شرط في وجود الآخر وكل واحد من التحيز والمتحيز شرط في الآخر وكل واحد من الماء والنار وطبيعته الخاصة به شرط في الآخر ونظائر هذا كثيرة

فكون إحدى الصفتين مشروطة بالأخرى والذات مشروطة بصفاتها اللازمة والصفات مشروطة بالذات بحيث يمتنع تحقق شيء من ذلك إلا مع تحقق الآخر وبحيث يلزم من ثبوت كل من ذلك ثبوت الآخر هو معنى كون كل من ذلك شرطا في الآخر وهو شرط في شرط نفسه ووجوده

وهؤلاء من أصول ضلالهم ما في لفظ العلة من الإجمال فإن لفظ العلة كثيرا ما يريدون به ما لا يكون الشيء إلا به فتدخل في ذلك العلة الفاعلة والقابلة والمادة والصورة

وكثيرا ما يريدون بذلك الفاعل فقط وهو المفهوم من لفظ

". (١)

"بالنفس هي لا تبقى بعد تفرق النفس فقيامها بالنفس مشروط ببقاء النفس فإذا قدر أنها فرقت لم تكن باقية فلا تقوم بها الأعراض وهذا كقيام الأعراض بالبدن فإن قيام الحياة والحس والحركة ببعض البدن قد يكون مشروطا بقيامه بالبعض الآخر فإذا قطعت بعض الأوصال فارقت الحياة والقدرة والحس لمحل آخر فما المانع من أن يكون قيام العلم وغيره من الأعراض مشروطا بأن لا تفرق ولا تفسد إن كانت قابلة للتفريق

الجواب الرابع قولكم العلم الواحد بالمعلوم الواحد الذي لا ينقسم ما تعنون بالمعلوم الواحد الذي لا ينقسم إن عنيتم به العقول المجردة فتلك إثباتها فرع على إثبات النفس وكذلك واجب الوجود قد قلتم إنه لا يمكن نفي ذلك عنه إلا بعد نفي ذلك عن الجسم فلو نفي ذلك عن النفس بناء على نفيه عنه لزم **الدور**

وهب أن منكم من لا يقول ذلك فالمنازع لا يسلم ثبوت شيء من الموجودات على الوجه الذي تدعونه من أنه لا يشار إليه ولا إلى محله

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ١٠/٢٥٥

وأما الكليات فتلك ليس لها في الخارج معلوم ثابت لا ينقسم وإنما هذا على زعم من يظن أن الكليات موجودة كلية في الخارج وهو معلوم الفساد بالضرورة وهو من أصول ضلالهم في المنطق والإلهيات وإنما هي في الذهن

والكلي هو العام واللفظ العام والمعنى العام يقوم بالجسم كما يقوم اللفظ العام باللسان وكما يقوم الشكل المطلق والجسم المطلق واللون

". (١)

" ولا خارجه لم يقل أحد من العقلاء أنه معلوم بالضرورة وكذلك سائر لوازم هذا القول مثل كونه ليس بجسم ولا متحيز ونحو ذلك لم يقل أحد من العقلاء إن هذا النفي معلوم بالضرورة بل عامة ما يدعى في ذلك أنه من العلوم النظرية والعلوم النظرية لا بد أن تنتهي إلى مقدمات ضرورية وإلا لزم **الدور** القبلي والتسلسل فيما له مبدأ حادث وكل هذين معلوم الفساد بالضرورة متفق على فساده بين العقلاء

وقال مما يبين أن هذه القضية حق أن جميع الكتب المنزلة من السماء وجميع الأنبياء جاؤوا بما يوافقها لا بنا يخالفها وكذلك سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم يوافقون مقتضاها لا يخالفونها ولم يخالف هذه القضية الضرورية من له في الأمة لسان صدق بل أكثر أهل الكلام والفلسفة يقولون بموجبها وإنما خالفها طائفة من المتفلسفة وطائفة من المتكلمين كالمعتزلة ومن اتبعهم والذين خالفوها عقلاؤهم وعلماؤهم تناقضوا في ذلك وادعوا الضرورة في قضايا من جنسها وهي أبين منها ومن أنكر منهم ذلك أدى به الأمر إلى جحد عامة الضروريات والحسيات

يبين ذلك أن الذين قالوا إن الخالق سبحانه ليس هو جسم ولا متحيز تنازعوا بعد ذلك هل هو فوق العالم أم ليس فوق العالم فقال طوائف كثيرة هو فوق العالم بل هو فوق العرش وهو مع هذا ليس بجسم ولا متحيز وهذا يقوله طوائف من الكلابية والكرامية والأشعرية وطوائف من أتباع الأئمة من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث والصوفية وهذا هو الذي حكاه الأشعري عن أهل الحديث والسنة وقال طوائف منهم ليس فوق العالم ولا فوق العالم شيء أصلا ولا فوق العرش شيء وهذا قول الجهمية والمعتزلة ". (٢)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٩٥/١٠

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٦/١

" فلو كان لا يمكن تصورها إلا بعد قيام البرهان على ثبوتها والبرهان لا يمكن أن يقوم على التصديق إلا بعد التصور لزم **الدور** وهو قد ذكر في غير هذا الموضع أن تصور الشيء يكون إما بنفسه وإما بمثاله وليس هذا من البرهان وإذا كان تصورها ممكن بدون البرهان فالرسول خبره يوجب التصديق وليس هو ملزم لأن يقوم برهان خاص على كل ما يخبر به فإذا كان تصورها ممكن بلا برهان وخبره وحده كاف في التصديق لم يحتج إلى ما سماه برهانا

الثاني أن يقال له إذا قدر أن التصديق بها لا يمكن إلا بالبرهان فإما أن يكون الرسول أخبر بها للخاصة مقرونا بالبرهان أو بلا برهان أو لم يخبر بها ومعلوم أن هذه البراهين التي تثبت بها الفلاسفة تجرد النفس ونعيمها وعذابها والعقول والنفوس لم تأت بها الرسل فإما أن كونوا تركوا الإخبار بها أو أخبروا بها بدون ما ادعاه من البرهان وعلى التقديرين يظهر أن الرسول لم يسلك ما ادعاه فإنه يزعم أن الرسول علمها الخاصة دون العامة

الثالث أن يقال ليس فيما يذكره الفلاسفة ما يبعد فهمه على عامة الناس بأكثر من فهم ما دل عليه ظاهر الشرع وإن كانوا مقصرين عن فهم الأدلة ألا ترى أن المتكلمين يصرحون بما يقولونه للعامة وإن كانت أدلتهم كثيرة أما أن تكون أغمض من أدلة الفلاسفة وإنما هي مسائل معدودة مسألة واجب الوجود وفعله والنفس وسعادتها وشقاوتها والعقول والنفوس وما يتبع ذلك فأي شيء في هذا مما لا يمكن التصريح منه به للعامة لو كان حقا فعلم أن ترك التصريح به إنما هو لما اشتمل عليه من الباطل المخالف للفطرة والشرعة والحق الذي صرحت به الشريعة

الرابع أن يقال إن الله قد أجمل في كتابه وعلى لسان رسوله ما لا يمكن النفوس معرفة تفصيله مثل قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ." (١)

" في الجسم أولا يكون حالا فيه فإن كان حالا في الجسم لم يكن الجسم حالا فيه فلا حيزا للجسم وإن لم يكن حالا فيه فأما أن يكون ذا حيز أولا يكون والأول يقتضي التسلسل ثم ذكر

الثاني والثالث وليس هذا ذكر موضوعها ثم أنه في الجواب سلم أن الحيز ليس أمرا وجوديا وأجاب عما ذكروه فقال قوله الحصول في الحيز أمر نسبي فوجوده في الخارج يستدعي وجود الحيز في الخارج قلنا هذا باطل بالعلم فإنه نسبة أو ذو نسبة بين العالم والمعلوم ثم أنا نعلم به المحالات ولا وجود لها في

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢٢٩/١

أنفسها مع أن النسبة المسماة بالعلم حاصلة موجودة فعلمنا أن وجود النسبة لا يقتضي وجود كل واحد في المنتسبين

وقال في نهايته في آخر هذه الطريقة وأعلم أن هذه الطريقة مبنية على جواز خروج كل جسم عن حيزه وقد دللنا على ذلك بما مر ويمكن أن يستدل عليه بوجوه أخر منها أن نقول لووجب حصول جسمين في حيز لكان الحيز الذي حصل فيه الجسم الآخر إما أن يكون مخالفا للحيز الأول أولا يكون فأن كان مخالفا له كان أمرا ثبوتيا لأن العدم الصرف والنفي المحض لا يتصور فيه الإختلاف لأن المعقول في الإختلاف ان تكون حقيقة غير قائمة مقام الحقيقة الأخرى وذلك يستدعي حقائق متعينة في أنفسها وذلك في العدم محال ولما بطل ذلك ثبت ان الأحياز لو كانت متخالفة لكانت أمورا وجودية وهي ان يكون مشارا إليها أو لا يكون والقسم الأول على قسمين إما أن تكون حالة في الأجسام فحينئذ يستحيل حصول الجسم فيها وإلا لزم **الدور** أو لا تكون حالة في الأجسام مع أنه يمكن الإشارة إليها وذلك وهو المتحيز فيكون الحيز متحيزا وكل متحيز فله حيز وللحيز حيز آخر ولزم التسلسل ." [١]

" النزاع فيه وحينئذ تتوقف صحة الدليل على صحة المطلوب وذلك يفضي إلى **الدور** وهو باطل

الثاني لاشك أن ما سوى الله تعالى إما أن يكون محايثا لغيره أو مباينا عن غيره بالجهة ولاشك أن الله تعالى محالف لهذين القسمين بحقيقته المخصوصة إذ لو لم يكن مخالفا لهما بحقيقته المخصوصة لكان مثلا للجواهر أو الأعراض ويلزم منه كونه تعالى محدثا كما أن الأعراض والجواهر محدثة وذلك محال

وإذا ثبت هذا فنقول إن الجواهر والأعراض يشتركان في الأمر الذي وقعت به المخالفة بينهما وبين ذات الباري فلم لا يجوز أن يكون المقتضي لقبول الانقسام إلى المحايث وإلى المباين هو ذلك الأمر وعلى هذا التقدير سقط هذا السؤال لأنه لا مشترك بين الجواهر والأعراض إلا الحدوث

السؤال السادس سلمنا الحصر فلم لا يجوز أن يكون المقتضي لهذا الحكم هو الحدوث قوله أولا الحدوث ماهية مركبة من العدم والوجود قلنا كل محدث فإنه بصدق عليه كونه قابلا للعدم والوجود وأيضا كون الشيء منقسما إلى المحايث والمباين أيضا معناه كونه قابلا للانقسام إلى هذين القسمين فالقابلية إن كانت صفة وجودية كانت في الموضعين كذلك وإن كانت عدمية فكذلك ولا يبعد تعليل عدم بعدم أما قوله ثانيا لو كان المقتضى لهذا الحكم هو الحدوث لكان الجهل بحدوث الشيء يوجب الجهل بهذا الحكم قلنا الكلام عليه من وجهين

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١١٣/٢

الأول لم قلتم إن الجهل بالمؤثر يوجب الجهل بالأثر ألا ترى أن جهل الانسان بأسباب المرض والصحة لا يوجب جهله بحصول المرض والصحة وجهل نفاة الأعراض بالمعاني الموجبة لتغير أحوال الأجسام لا يوجب جهلهم بتلك ." (١)

" والله تعالى يستحيل ان يكون كذلك فيستحيل ان يكون مرئيا لنا واحترزنا بقولنا او لآلة الرائي عن رؤية الانسان وجهه في المرآه اما المقدمة الاولى فهي من العلوم الضرورية الحاصلة بالتجربة واما المقدمة الثاني فمتفق عليها ثم قال في الجواب عما تمسكوا به ثانيا من وجوه ثلاثة الأول ما بينا فيما مضى ان المقابلة ليست شرطا لرؤيتنا هذه الأشياء وأبطلنا ما ذكروه من دعوى الضرورة والاستدلال في هذا المقام والثاني سلمنا ان المقابلة شرط في صحة رؤيتنا لهذه الأشياء فلم قلتم انها تكون شرطا في صحة رؤية الله تعالى فان رؤية الله تعالى بتقدير ثبوتها مخالفة لرؤية هذه الأشياء فلا يلزم من اشتراط نوع من جنس اشتراط نوع آخر من ذلك الجنس بذلك الشرط الثالث سلمنا انه يستحيل كوننا رائين لله تعالى ولكنه لا يدل على انه لا يرى نفسه وانه في ذاته ليس بمرئي فأحال على ما تقدم وهو لم يذكر هناك الا مسلكين ، الأول انا نرى الجسم الكبير من البعد صغيرا وذلك يقتضي انا نرى بعضه دون بعض ومن المعلوم بالضرورة ان الشرائط المذكورة كما انها حاصلة بالنسبة الى الأجزاء التي هي مرئية فكذلك هي حاصلة بالنسبة الى الأجزاء التي هي غير مرئية ولما كان المرئي من الأشياء المجتمعة لهذه الشروط بعض الأجزاء دون بعض علمنا ان حصول الرؤية عند اجتماع الشرائط غير واجب والمسلك الثاني لو وجب حصول الادراك عند حصول هذه الشروط لوجب رؤية الجوهر الفرد وذوات الهباء لكن الثاني ظاهر الفساد فالمقدم مثله بيان الأول انا اذا رأينا جسما كبيرا فلا بد وأن نرى جزءا صغيرا اذ لو لم نرى جزءا صغيرا لم نرى مجموع تلك الأجزاء ثم رؤية الجزء لا تتوقف على رؤية غيره لئلا يلزم **الدور** فيجب ان تصح رؤيتنا للجوهر الفرد ." (٢)

" وبينا ان الحدود لا تفيد الا لتمييز بين المحدود وغيره لا تفيد المستمع تصور ما لم يتصوره بدونها وأن التصورات لو لم تعلم الا بالحدود لأفضى الى **الدور** ولأن الحاد يجب أن يتصور المحدود قبل أن يحده وان الحد من باب الاقوال والعبارة والقول لا يفيد المستمع ان لم يكن متصورا لمفردات الكلام قبل ذلك بنفسها او بنظيرها اذ العلم بالمعنى الذي قصده المخاطب يفتقر الى العلم بأن اللفظ دال على المعنى موضوع له والعلم بكون اللفظ موضوعا للمعنى يقف على العلم بالمعنى وباللفظ فلا يجوز ان يكون تصور

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٣٢٦/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ٤٢٤/٢

ذلك المعنى مستفادا من اللفظ الذي لا يدل الا بعد أن يعلم المعنى وأن اللفظ موضوع له ودال عليه ولان المعرف للمفرد بالقول اما أن يعرفه بلفظ مفرد مطابق له وهو الاسم او يعرفه بذكر صفة مخصوصة به ولفظ تلك الصفة بمنزلة الاسم في العموم والخصوص كالناطق والانسان واما أن يعرفه بذكر الخاص بعد العام فتصور العام وشموله لتلك الأفراد مسبوق بتصور تلك الأفراد فلو كان تصور تلك الأفراد مستفادا من العام لزم **الدور** اذ علم المتكلم والمستمع بأن الانسان حيوان مسبوق بتصور الانسان والحيوان اذ لا يعلم أن الانسان حيوان الا من يعلم الانسان ولا يعلم ان الحيوان جسم الا من يعلم الحيوان والجسم فلو كانت معرفة الانسان لا تستفاد الا بعد معرفة الحيوان ومعرفة الحيوان لا تعلم الا بعد معرفة مفرداته التي يوصف بها لزم **الدور** وذلك أن الأجناس الكلية لا وجود لها كلية الا في الأذهان والذهن انما يجردها اذا أحس بها معينة موجودة مشخصة في الخارج لكن يقال انه قد ينتزعها من بعض الأعيان مثل ان يتصور الحيوان من جهة معرفته بالفرس ولا يتصور كون الانسان هو أيضا كذلك فيقال له ذلك المعنى الذي يوصف به الفرس يكون نظيره للأمر الذي يحد لك وهو الانسان لكن هذا أيضا يلزم **الدور** فانه ليس علم الانسان بانطباق بعض الانواع بأنه حيوان أولي من العلم بانصاف النوع الآخر به ." (١)

" قول أولئك العالم محدث او العالم فيه حوادث من جواهر وصفات وغير ذلك وكل محدث فلا بد له من محدث فان هذه قضية كلية وهي مع كونها معلومة بالبديهة والضرورة فقد يثبتها كثير من المعتزلة بقياس التمثيل وهو القياس على محدثات الآدمي من **الدور** والبنيان

ومن المعلوم أن علم الانسان بأن كل محدث لا بد له من محدث هو علم يندرج فيه أن هذا المحدث لا بد له من محدث وهذا المحدث لا بد له من محدث ومن المعلوم أن علمه بهذه الأفراد المعينة أسبق الى حسه وعقله من علمه بهذه القضية الكلية العامة كما في نظائر ذلك كما أن علمه هذا الانسان يحس ويلتذ ويتألم قبل علمه بأن كل انسان يحس ويلتذ ويتألم اذ الأمور الموجودة الحسية يكون العلم بها قبل أن يعقل عامة كلية واذا كان كذلك فعلم الانسان بأن هذا المحدث الذي علم حدوثه كما يشهده من الحوادث او يعلم حدوثه بدليل او قياس علمه بأن هذا المحدث لا بد له من محدث لا يحتاج الى أن يعلم قبل ذلك أن كل محدث فلا بد له من محدث فلا يحتاج في العلم بالمحدث الى هذه القضية الكلية والقياس المشتمل عليها وان كان ذلك أيضا من جملة الأقيسة والأمثال المضروبة التي يثبت بها ذلك

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٤٧٢/٢

لكن ينبغي أن يكون على وجه األأولى بأن يقال اذا كان هذا المحدث الصغير لا بدل له محدث فهذا المحدث الكبير أولى

وأيضا فنحن لم نشهد محدثا تاما مطلقا اذ لا محدث تام على الحقيقة الا الله سبحانه فظن من ظن من المعتزلة أنه انما يعرف ان المحدث يفتقر الى محدث الا بالقياس على احداث الآدميين غلط وذلك أن حكم الاصل أضعف من حكم الفرع فان الانسان وان زعموا انه يحدث تصرفاته فلا ريب انه يفتقر فيما يبنيه وينسجه الى آلة خارجة عن قدرته فليس هو نظير حكم الفرع بل يستعمل قياس الأولى ليعلم ان حكم الفرع أقوى وأحق ." (١)

"وقال شيخنا: واستيعاب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلا ونهارا أفضل من جهاد لم يذهب فيه نفسه وماله، والعبادة في غيره تعدل الجهاد للأخبار الصحيحة المشهورة وقد رواها أحمد وغيره، وقال: العمل بالقوس والرمح أفضل من الرباط في الثغر وفي غيره نظيرها(١).

وظاهر كلام ابن الجوزي وغيره أن الطواف أفضل من الصلاة فيه وقال شيخنا: وذكره عن جمهور العلماء للخبر(٢).

قال شيخنا: قال أحمد: معرفة الحديث والفقه فيه أعجب إلي من حفظه.

قال شيخنا: أشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه، فذنبه من جنس ذنب اليهود والله أعلم(٣).

وقال شيخنا: من طلب العلم أو فعل غيره مما هو خير في نفسه لما فيه من المحبة له، لا لله ولا لغيره من الشركاء فليس مذموما، بل قد يثاب بأنواع من الثواب، إما بزيادة فيها وفي أمثالها فيتنعم بذلك في الدنيا، ولو كان كل فعل حسن لم يفعل لله مذموما لما أطعم الكافر بحسناته في الدنيا لأنها تكون سيئات، وقد يكون من فوائد ذلك وثوابه في الدنيا أن يهديه الله إلى أن يتقرب بها إليه، وهذا معنى قول بعضهم، طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله، وقول الآخر: طلبهم له نية، يعني نفس طلبه حسنة تنفعهم، وهذا قيل في العلم لأنه الدليل المرشد.

فإذا طلبه بالمحبة وحصله وعرفه بالإخلاص فالإخلاص لا يقع إلا بالعلم، فلو كان طلبه لا يكون إلا بالإخلاص لزم **الدور**، وعلى هذا ما حكاه أحمد، وهو حال النفوس المحمودة، ومن هذا قول خديجة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ٢/٤٧٥

للنبي – صلى الله عليه وسلم – : كلا والله لا يخزيك الله فعلمت أن النفس المطبوعة على محبة الأمر المحمود وفعله لا يوقعه الله فيما يضاد ذلك(٤).

---

(١) الفروع (١/ ٥٢٢، ٥٢٣) واختيارات (٥٢) ف (٦٨/٢).

(٢) فروع (١/ ٥٢٨) ف (٦٨/٢).

(٣) اختيارات (٦٣) وفروع (١/ ٥٢٨) ف (٦٨/٢).

(٤) فروع (١/ ٥٢٤) والاختيارات (٦٢، ٦٣) باختلاف غير مخل ف (٦٨/٢).." [1]

"وإن غرسه البطن الأول من مال الوقف ولم يدرك إلا بعد انتقاله إلى البطن الثاني فهو لهم. وليس لورثة الأول فيه شيء(١).

ومن وقف وقفًا مستقلاً ثم ظهر عليه دين ولم يمكن وفاء الدين إلا ببيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت بيع باتفاق العلماء. وإن كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين؟ فيه خلاف في مذهب أحمد وغيره، ومنعه قوي.

قال: وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت أن النبي – صلى الله عليه وسلم – باع المدبر في الدين. والله أعلم.

وإذا وقف الواقف وعليه دين مستغرق وأثبت عند الحاكم ولم يتعرض لصحة الوقف ولم يعلم الموقوف عليهم ثم مات الواقف فرد الموقوف إلى الموقوف عليهم وطلب أرباب الديون ديونهم ورفعت القضية إلى حاكم يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط النظر لنفسه وكونه يستغرق الذمة بالدين وكونه لم يخرجه من يده فهل يجوز نقضه؟ فيقال حكم الحاكم بما قامت به البينة والقضاء بموجبه والإلزام بمقتضاه لا يمنع الحاكم الثاني الذي عنده أن الواقف كانت ذمته مشغولة بالديون حين الوقف أن يحكم بمذهبه في بطلان هذا الوقف، ويصرف المال إلى الغرماء المستحقين للوفاء. فإن الحاكم الأول في وجوه هؤلاء الخصوم ونوابهم لا يتضمن حكمه عمله بهذا الفصل المختلف فيه. وإذا صادف حكمه مختلفًا فيه لم يعلمه ولم يحكم فيه جاز نقضه(٢).

لو شرط في الوقف أن يبيعه بطلا. وقيل: يبطل الشرط. قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: يصح في الكل

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٨٥

نقله عنه في الفائق(٣).

قال الشيخ تقي الدين: يجب بيعه بمثله مع الحاجة، وبلا حاجة يجوز بخير منه لظهور المصلحة. ولا يجوز بمثله لفوات التعيين بلا حاجة(٤).

وجوز جمهور العلماء تغيير صورة الوقف للمصلحة كجعل الدور حوانيت والحكورة المشهورة.

---

(١) اختيارات ١٧٨ ف ٢/ ٢٥٨.

(٢) اختيارات ص ١٧٩ فيه زيادة ف ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩.

(٣) الإنصاف ٧/ ٢٥ واختيارات ص ١٨٢ ف ٢/ ٢٥٩.

(٤) إنصاف ٧/ ١٠٤ فيه زيادة ف ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠.." [1]

"وظاهر كلام أبي العباس صحة الدعوى على المبهم، كدعوى الأنصار على اليهود قتل صاحبهم ودعوى المسروق منه على بني أبيرق وغيرهم.

ثم المبهم قد يكون مطلقًا، وقد ينحصر في قوم، كقولها: انكحني أحدهما، وزوجني أحدهما.

والثبوت المحض يصح بلا مدعى عليه، وقد ذكره قوم من الفقهاء وفعله طائفة من القضاة.

وتسمع الدعوى في الوكالة من غير حضور الخصم المدعى عليه، ونقله مهنا عن أحمد، ولو كان الخصم في البلد(١).

وتسمع دعوى الاستيلاد، وقاله أصحابنا، وفسره القاضي بأن يدعي استيلاد أمة فتنكره.

وقال أبو العباس: بل هي المدعية.

ومن ادعى على خصمه أن بيده عقار استغله مدة معينة وعينه وأنه استحقه فأنكر المدعى عليه وأقام المدعي بينة باستيلائه لا باستحقاقه لزم الحاكم إثباته والشهادة به، كما يلزم البينة أن تشهد به، لأنه كفرع مع أصل، وما لزم أصل الشهادة به لزم فرعه حيث يقبل، ولو لم تلزم إعانة مدع بإثبات وشهادة ونحو ذلك إلا بعد ثبوت استحقاقه لزم الدور، بخلاف الحكم، وهو الأمر بإعطائه ما ادعاه إن أقام بينة بأنه هو المستحق أمر بإعطائه ما ادعاه، وإلا فهو كمال مجهول يصرف في المصالح.

ومن بيده عقار فادعى رجل بثبوته عند الحاكم أنه كان لجده إلى موته ثم إلى ورثته ولم يثبت أنه مخلف

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٨٧

عن مورثه ولا ينزع منه بذلك؛ لأن أصلين تعارضا،وأسباب انتقاله أكثر من الإرث ولم تجر العادة بسكوتهم المدة الطويلة، ولو فتح هذا الباب لانتزع كثير من عقار الناس بهذا الطريق.

ولو شهدت له بينة بملكه إلى حين وقفه وأقام وارث بينة أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه قدمت بينة الوارث أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه، لأن معها زيادة علم كتقديم من شهد له بأنه اشتراه من أبيه على من شهد له بأنه ورثه من أبيه.

---

(١) وانظر الفروع (٦/ ٥٢٨) لزيادة الإيضاح.." [١]

"والالتزام: أن يجوز مثل هذا أو جعل الوقف مفرزا تقديما لحق الشريك، كما لو طلب قسمة العين وأمكن، فإنا نقدم حق الإفراز على حق الوقف،ومن قال هذا فينبغي له أن يقول بقسم الوقف، وإن قلنا: القسمة بيع ضرورة، فقد نص أحمد على بيع أشياء تابعة في الوقف والاعتياض عنها.

ومن تأمل الضرر الناشئ من الاشتراك في الأموال الموقوفة لم يخف عليه هذا.

ولو طلب أحد الشريكين الإجارة أجبر الآخر عليها، ذكره الأصحاب ولو في الوقف، ولو طلب ادهم العلو لم يجب؛ بل يكرى عليهما على مذهب جماهير العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد.

وإذا أوجبنا على الشريك أن يؤاجر مع صاحبه فأجر أحد الشريكين العين المؤجرة، بدون إذن شريكه مدة فينبغي أن يستحق أكثر الأمرين من أجرة المثل والأجرة المسماة؛ لأن الأجرة المسماة إذا كانت أكثر فالمستأجر رضى أن ينتفع بها.

وعلى قياس ذلك كل من اكترى مال غيره بغير إذنه.

ويلزم إجابة من طرب المهايأة بالزمان والمكان.

وليس لأحدهما أن يفسخ حتى ينقضي **الدور** ويستوفي كل منهما حقه منه.

ولو استوفى أحدهما نوبته ثم تلفت المنافع في مدة الإجارة فإنه

يرجع على الأول ببدل حصته من تلك المدة التي استوفاها ما لم يكن قد رضي بمنفعته في الزمن المتأخر على أي حال كان، جعلاً للتالف قبل القبض كالتالف في الإجارة(١).

وإذا طلب أحد الشركاء القسمة فيما ينقسم لزم الحاكم إجابته، ولو لم يثبت عنده ملكه كبيع المرهون والجاني.

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ا بن قاسم، ص/١٤٠

وكلام أحمد في بيع ما لا ينقسم وقسم ثمنه عام فيما يثبت عنده أنه ملكه وما لا يثبت، كجميع الأموال التي تباع، وأن مثل ذلك لو جاءته امرأة فزعمت أنها خلية لا ولي لها، هل يزوجها بلا بينة؟

وقد نص أحمد في رواية حرب فيمن أقام بينة بسهم من ضيعة بيد قوم فهربوا منه تقسم عليهم ويدفع إليه حقه.

---

(١) اختيارات (٣٥٠) فيه زيادات ف (٢/، ٤٢٠).." [١]

"وحقيقة الأمر: أن المثبت بالقياس إن كان هو الحكم فقط فهو المنصوص، وإن كان الحكم وعلة الأصل فهو المؤثر. وأما الغريب فإثبات بمجرد المناسبة غير المؤثر.

وحقيقة الأمر في المؤثر: أنه قياس لهذا الوصف على ذلك

الوصف في علته، فهو إثبات للعلة بالقياس. وعلى هذا فلا يشترط في المؤثر أن يكون مناسبا، وأبو محمد جعله من قسم المناسب.

ونظير هذا تعليق الحكم بالوصف المشتق: هل يشترط فيه المناسبة؟ على وجهين، وكلام القاضي والعراقيين يقتضي أنهم لا يحتجون بالمناسب الغريب، ويحتجون بالمؤثر مناسبا كان أو غير مناسب، ولهم في **الدوران** خلاف، وجميع أدلتهم تقتضي هذا فصار المؤثر المناسب لم يخالف فيه إلا ابن حامد. وأما المؤثر غير المناسب أو المناسب غير المؤثر ففيهما ثلاثة أوجه. وقال ابن عقيل: الذي لا شبه له هو الذي يقول الفقهاء لا تأثير له. ويقول الخراسانيون: الإخالة له، فجعل المؤثر هو المحل(١ (.

فصل

[عكس العلل وعدم التأثير]

الحكم إذا ثبت بعلة يزول بزوالها فإن بقي مع زوالها من غير أن يخلفها علة أخرى كانت عديمة التأثير، فلا تكون علة، وأما إذا خلفها علة أخرى فإنها لا يبطل كونها علة.

وهذا هو التحقيق في «مسألة عكس العلل، وعدم التأثير فيها» فإنه قد يظن أنا إذا جوزنا تعليل الحكم

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٤٧

الواجب بالشرع بالنوع بعلتين لم تبطل العلة بعدم التأثير فيها، وهو انتفاء الحكم لانتفاء الوصف لجواز أن يخلفها علة أخرى؛ بل إذا كان الحكم ثابتا انتفى الوصف لثبوته مع ثبوته دل على أنه ليس بعلة. فالنقض وجود الوصف بلا حكم. فإن لم يكن التخلف لفوات شرط أو انتفاء مانع كان دليلا على أنه ليس بعلة، وعدم التأثير هو وجود الحكم بلا وصف. فإن لم يكن له علة أخرى كان دليلا على أن الوصف ليس بعلة.

---

(١) المسودة ص ٤٠٧، ٤٠٨ فيه زيادة ف ٢/٢٢.." [1]

"المخالف. وقالوا أيضا في «مسألة النية»: طهارة بالماء فلا تفتقر إلى النية كالإزالة. فقال قوله: «بالماء» لا تأثير له في الأصل؛ إذ لا فرق بين أن تكون بالماء أو بالمائع أو الجامد. وقالوا في «مسألة التسمية»: سبب يتوصل به إلى الصلاة فأشبه ستر العورة فقال:لا تأثير لهذا عنده فإنا لا نتوصل إلى الصلاة بما لا ذكر فيه كالصوم والحج والزكاة(١).

[شيخنا]: ... ... فصل

[عدم التأثير في الحكم]

عدم التأثير في الحكم مثل قولنا في مسألة تخليل الخمر: مائع لا يطهر بالكثرة فلا يطهر بالصنعة كالدهن واللبن. فيقول المخالف: قولك: «لا يطهر بالصنعة» لا أثر له في الأصل، فإنه لا يطهر بالصنعة ولا بغيرها. قال القاضي: التأثير يعتبر في العلة دون الحكم. وقولنا: فلم يطهر بالصنعة حكم العلة(٢).

[شيخنا]: ... ... فصل

[سؤال عدم التأثير]

سؤال عدم التأثير إذا كان في قياس العلة فهو مبني على تعليل الحكم بعلتين. فإن بين القائس أنه قد خلف العلة علة أخرى فالقياس صحيح بلا تردد. وإن كان الوصف الثاني عند عدمها موجودا في صورتي وجودها وعدمها أو مفارقا لها. فمن يجوز تعليل الحكم بعلتين مستنبطتين –وقد ذكروا في ذلك خلافا إذا كان للحكم علة عامة– فهل يعلل بعضه بعلة خاصة؟ ينبغي ألا يرى هذا مفسدا للعلة. وأصحابنا يقبلونه ويحوزون هذا وذاك، الله أعلم. لأن غالب الأقيسة المستعملة في خلافهم لا يلتزمون فيها تصحيح العلة، فلذلك يقبل عدم التأثير. ولا

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٨٦

ريب أنه إذا لم يقم دليل على صحة العلة فعدم التأثير دليل على فسادها، بخلاف ما لو انعكست وقد اطردت فإن ذلك دليل صحتها، فيكون هذا السؤال قادحا في علة لم تثبت إلا **بالدوران**، وأبو محمد البغدادي لا يقبل سؤال عدم التأثير بناء على تعليل الحكم بعلتين(٣).

[شيخنا]: ... ... فصل

[ينبغي ألا يرد على القياس النافي]

(١) المسودة ص ٤٢٠ ف ٢٠/٢.

(٢) المسودة ص ٤٢٠، ٤٢١ ف ٢٢/٢.

(٣) المسودة ص ٤٢١ ف ٢٢/٢.." [1]

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/١٩٥

إذا أداها قبل الطلب: يشهد ولا يستشهد. ... ١٩٥

إن غلب على ظن الشاهد أنه يمتحن فيدعى إلى القول المخالف للسنة أو إلى محرم.. ... ١٩٥-١٩٦

يجوز أخذ الأجرة على أداء الشهادة ... ١٩٥

الأمن شهد بالحق وهم يعلمون... ... ١٩٧

ويعرض في الشهادة إذا خاف من إظهار الباطن ظلم المشهود عليه وكذلك التعريض في الحكم والفتوى والرواية إذا خاف وقوع الظلم عليه... ... ١٩٧

وإذا شهد أن العين كانت ملكه حين خرجت من يده بغير حق... ... ١٩٧

أو شهد أنها كانت ملكه فقط، أو شهد بسبب الملك وظهوره... ... ١٩٧-١٩٨

الشاهد لا يشهد بناء على استصحاب الحال بخلاف الحاكم شهادة الأعمى في المسموعات وفيما رآه قبل عماه.. وإذا تعذر حضور ... ١٩٧-١٩٨

المشهود عليه أو به ... ١٩٨-١٩٩

ويشهد البصير على حليته لا تشترط رؤية المشهود عليه حين التحمل ولو كان بصيرا... ... ١٩٩

ويشهد بالاستفاضة ولو عن واحد وتحصل بالنساء والعبيد... ... ١٩٩-٢٠٧

الشهادة بمجهول أو لمجهول والمجهول نوعان... ... ١٩٩-٢٠٠

شهدت البينة بوقف سهم من دار معينة من دور ثم تهدمت وصارت عرصة فلم تعرف عين تلك الدار ولا عدد الدور يقرع قرعتين. ... ٢٠٠." [١]

"ص -١٣٢- متقدما عليه أو فاعلا له.

وهذا في حق الله باطل.

وكذلك قولهم إن النطق مولود منه كولادة النطق من العقل فإن المولود من غيره متولد منه فيحدث بعد أن لم يكن كما يحدث النطق شيئا فشيئا سواء أريد بالنطق العلم أو البيان فكلاهما لم يكن لازما للنفس الناطقة بل حدث فيها واتصفت به بعد أن لم يكن وإن كانت قابلة له ناطقة بالقوة فإذا مثلوا تولد النطق من الرب كتولده عن العقل لزم أن يكون الرب كان ناطقا بالقوة ثم صار ناطقا بالفعل فيلزم أنه صار عالما بعد أن لم يكن عالما وهذا من أعظم الكفر وأشده استحالة فإنه لا شيء غيره يجعله متصفا بصفات الكمال بعد أن لم يكن متصفا بها إذ كل ما سواه فهو مخلوق له وكماله منه فيمتنع أن يكون هو جاعل الرب سبحانه

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية. جمع: ابن قاسم، ص/٢٠٥

وتعالى كاملا.

وذلك دور ممتنع في صريح العقل إذ كان الشيء لا يجعل غيره متصفا بصفات الكمال حتى يكون هو متصفا بها فإذا لم يتصف بها حتى جعله غيره متصفا بها لزم الدور الممتنع مثل كون كل من الشيئين فاعلا للآخر وعلة له أو لبعض صفاته المشروطة في الفعل فتبين بطلان كون نطقه متولدا منه كتولد النطق من العقل كما بطل أن يكون لصفاته اللازمة له ما هو مبدأ لها متقدم عليها أو فاعل لها.

الوجه الثالث: أن قولهم في الابن أنه مولود من الله إن أرادوا به أنه صفة لازمة له فكذلك الحياة صفة لازمة لله فيكون روح القدس أيضا ابنا ثانيا وإن أرادوا به أنه حصل منه بعد أن لم يكن صار عالما بعد أن لم يكن عالما وهذا مع كونه باطلا وكفرا فيلزم مثله في الحياة وهو أنه صار حيا بعد أن لم يكن حيا.

الوجه الرابع: أن تسمية حياة الله روح القدس أمر لم ينطق به شيء من كتب الله المنزلة فإطلاق روح القدس على حياة الله من تبديلهم وتحريفهم.

الوجه الخامس: أنهم يدعون أن المتحد بالمسيح هو الكلمة الذي هو العلم وهذا إن أرادوا به نفس الذات العالمة الناطقة كان المسيح هو الأب وكان المسيح نفسه هو الأب." (١)

"ص -١٤١- والجواب الثاني: أنا نبين تفسير ما ذكروه من الكلمات أما قوله على لسان موسى عليه السلام مخاطبا بني إسرائيل قائلا أليس الأب الذي صنعك وبراك واقتناك فهذا فيه أنه سماه أبا لغير المسيح عليه السلام وهذا نظير قوله لإسرائيل أنت ابني بكري وداود ابني حبيبي وقول المسيح أبي وأبيكم وهم يسلمون أن المراد بهذا في حق غير المسيح بمعنى الرب لا معنى التولد الذي يخصون به المسيح.

الثالث أن هذا حجة عليهم فإذا كان في الكتب المتقدمة تسميته أبا لغير المسيح وليس المراد بذلك إلا معنى الرب علم أن هذا اللفظ في لغة الكتب يراد به الرب فيجب حمله في حق المسيح على هذا المعنى لأن الأصل عدم الاشتراك في الكلام.

الرابع أن استعماله في المعنى الذي خصوا به المسيح إنما يثبت إذا علم أنه أريد المعنى الذي ادعوه في المسيح فلو أثبت ذلك المعنى بمجرد إطلاق لفظ الأب لزم الدور فإنه لا يعلم أنه أريد به ذلك المعنى من حيث يثبت أنه كان يراد به في حق الله هذا المعنى ولا يثبت ذلك حتى يعلم أنه أريد به ذلك المعنى في حق المسيح فإذا توقف العلم بكل منهما على الآخر لم يعلم واحد منهما فتبين أنه لا علم عندهم بأنه أريد في حق المسيح بلفظ الأب ما خصوه به في محل النزاع.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ١٦١/٤

الوجه الخامس: أنه لا يوجد في كتب الأنبياء وكلامهم إطلاق اسم الأب والمراد به أب اللاهوت ولا إطلاق اسم الابن والمراد به شيء من اللاهوت لا كلمته ولا حياته بل لا يوجد لفظ الابن إلا والمراد به المخلوق فلا يكون لفظ الابن إلا لابن مخلوق.

وحينئذ فيلزم من ذلك أن يكون مسمى الابن في حق المسيح هو الناسوت وهذا يبطل قولهم إن الابن وروح القدس أنهما صفتان لله وأن المسيح اسم للاهوت والناسوت فتبين أن نصوص كتب الأنبياء تبطل مذهب النصارى وتناقض أمانتهم فهم بين أمرين.

بين الإيمان بكلام الأنبياء وبطلان دينهم.

وبين تصحيح دينهم وتكذيب الأنبياء وهذا هو المطلوب.." (١)

"ص -٣٦٩- آخرها وجدنا القوم الذين ألقوها لكم قد صححوا أن يسوع المسيح هو ابن الله وهو بكر الخلائق كلها وهو الذي ولد من مريم ليس بمصنوع وهو إله حق من إله حقمن جوهر أبيه وهو الذي أتقن العوالم وخلق كل شيء على يده وهو الذي نزل لخلاصكم فتجسد وحملته مريم وولدته وقتل وصلب فمن أنكر قول اليعقوبية لزمه أن ينكر هذه الشريعة التي تشهد بصحة قولهم ويلعن من ألفها.

قال وإنما أخذت تلك الطائفة يعني الذين وضعوا الأمانة بكلمات وذكروا أنهم وجدوها في الإنجيل مشكلات تأولت فيها ما وقع بهواها وتركت ما في الإنجيل من الكلام البين الواضح الذي يشهد بعبودية المسيح وشهادته بذلك على نفسه وشهادة تلاميذه به عليه فأخذت بالمشكل اليسير وجعلت له ما أحبت من التأويل وألغت الواضح الكثير الذي لا يحتاج إلى تأويل.

قال فأما احتجاجكم بالشمس وأنها شيء واحد له ثلاثة معان وتشبيهكم ما يقولونه في الثلاثة الأقانيم بها فإن ذلك تمويه لا يصح لأن نورا الشمس لا يحد بحد الشمس وكذلك حرها لا يحد بحد الشمس إذ كان حد الشمس جسما مستديرا مضيئا مسخنا دائرا في وسط الأفلاك دورانا دائما ولا يتهيأ أن يحد نورها وحرها بمثل هذه الصفة ولا يقال إن نورها أو حرها جسم مستدير مضيء مسخن دائم **الدوران** ولو كان نورها وحرها شمسا حقا من شمس حق من جوهر الشمس كما قالت الشريعة في المسيح إنه إله حق من إله حق منجوهر أبيه لكان ما قلتم له مثلا تاما والأمر مخالف لذلك فلا يشبهه ولا يقع القياس عليه والحجة منكم فيه باطلة.

قال ووجدناكم تذكرون أن المسيح نزل من السماء فأبطل بنزوله الموت والآثام فإن العجب ليطول من هذا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤/١٧١

القول وأعجب منه من قبله ولم يتفكر فيه وممن لم يستقبح أن يعتقد ديانة لله تبارك وتعالى على مثل هذا القول المحال البائن عما تشهد به العقول وتنبيء به المشاهدة ويدعو الناس إليها فما هو ببعيد من عقد ما ه و أمحل وأبطل منها لأنه إن كانت الخطيئة بطلت بمجيئه فالذين." (١)

"ص -٤٧٧- المخلوق المصنوع المحدث المفتقر إلى الله من كل وجه قوأما للخالق الغني عنه من كل وجه وهل هذا إلا من أظهر **الدور** الممتنع.

فإنه من المعلوم بصريح العقل واتفاق العقلاء أن المخلوق لا قوام له إلا بالخالق فإن كان الخالق قوامه بالمخلوق لزم أن يكون كل من الخالق والمخلوق قوامه بالآخر فيكون كل منهما محتاجا إلى الآخر إذ ما كان قوام الشيء به فإنه محتاج إليه.

وهذا مع كونه يقتضي أن الخالق يحتاج إلى مخلوقه وهو من الكفر الواضح فإنه يظهر امتناعه بصريح العقل وهذا لازم للنصارى سواء قالوا بالاتحاد أو بالحلول بلا اتحاد وإن كانت فرقهم الثلاث يقولون بنوع من الاتحاد فإنة مع الاتحاد كل من المتحدين لا بد لة من الأخر فهو محتاج إلية كما يمثلون بة في الروح مع البدن والنار مع الحديد.

فإن الروح التي في البدن محتاجة إلى البدن كما أن النار في الحديد محتاجة إلى الحديد.

وكذلك الحلول فإن كل حال محتاج إلى محلول فيه وهو من الكفر الواضح فإنه يظهر امتناعه بصريح العقل.

فإن ذلك المخلوق إن قدر أنه موجود بنفسه قديم أزلي فليس هو مخلوقا ومع هذا فيمتنع أن يكون كل من القديمين الأزليين محتاجا إلى الآخر سواء قدر أنه فاعل له أو تمام الفاعل له أو كان مفتقرا إليه بوجه من الوجوه لأنه إذا كان مفتقرا إليه بوجه من الوجوه لم يكن موجودا إلا به.

فإن الموجود لا يكون موجودا إلا بوجود لوازمه ولا يتم وجوده إلا به فكل ما قدر أنه محتاج إليه لم يكن موجودا إلا به.

فإذا كان كل من القديمين محتاجا إلى الآخر لزم أن لا يكون هذا موجودا إلا بخلق ذلك ما به تتم حاجة الآخر وأن لا يكون هذا موجودا إلا بخلق ذلك ما به تتم حاجة الآخر.

والخالق لا يكون خالقا حتى يكون موجودا ولا يكون موجودا إلا بلوازم وجوده فيلزم أن لا يكون هذا موجودا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٤٤٧/٤

حتى يجعله الآخر موجودا ولا يكون ذاك موجودا حتى يجعله الآخر موجودا إذ كان جعله لما لم يتم به وجوده يتوقف وجوده عليه." (١)

"ص -٤٧٨- به فلا فرق بين أن يحتاج أحدهما إلى الآخر في وجوده أو فيما لا يتم وجوده إلا به وهذا هو **الدور** القبلي الممتنع باتفاق العقلاء.

وأما **الدور** المعي وهو أنه لا يوجد هذا إلا مع هذا ولا هذا إلا مع هذا كالأبوة مع البنوة وكصفات الرب بعضها مع بعض وصفاته مع ذاته فإنه لا يكون عالما إلا مع كونه قادرا ولا يكون عالما قادرا إلا مع كونه حيا ولا يكون حيا إلا مع كونه عالما قادرا ولا تكون صفاته موجودة إلا بذاته ولا ذاته موجودة إلا بصفاته فهذا جائز في المخلوقين اللذين يفتقران إلى الخالق الذي يحدثهما جميعا كالأبوة والبنوة وجائز في الرب الملازم لصفاته تعالى.

وأما إذا قدر قديمان أزليان ربان فاعلان امتنع أن يكون أحدهما محتاجا إلى الآخر إذ كان وجوده لا يتم إلا بما يحتاج وجوده إليه ولا يكون فاعلا لشيء إن لم يتم وجوده فيمتنع مع نقص كل منهما عن تمام وجوده أن يكون فاعلا لغيره تمام وجود ذلك الغير ولهذا لم يقل بهذا أحد من الأمم.

ولكن الذي قاله النصارى أنهم جعلوا قوام الخالق تعالى بالمخلوق.

فيقال لهم هذا أيضا ممتنع في صريح العقل أعظم من امتناع قيام كل من الخالقين بالآخر وإن كان هذا أيضا ممتنعا فإن المخلوق مفتقر في جميع أموره إلى الخالق فيمتنع مع فقره في وجوده وتمام وجوده إلى الخالق أن يكون قوام الخالق به لأن ذلك يقتضي أن يكون مقيما له وأن يكون تمام وجوده به فيكون المخلوق لا وجود لشيء منه إلا بالخالق.

فالقدر الذي يقال إنه يقيم به الخالق هو من الخالق والخالق خالقه وخالق كل مخلوق فلا وجود له ولا قيام إلا بالخالق فكيف يكون به قيام الخالق.

وليس هذا كالجوهر وأعراضه اللازمة أو كالمادة والصورة عند من يزعم أن الصورة جوهر إذا كانا متلازمين فإن هذا من باب **الدور** المعي كالنبوة مع الأبوة وهذا جائز كما تقدم إذ كان الخالق لهما جميعا هو الله.

وأما مع كون كل منهما هو الخالق فهو ممتنع ومع كون أحدهما خالقا والآخر." (٢)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٧٣/٥

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ٧٥/٥

وكذلك زادوا في الابتداع في إنشاد القصائد فكثيرا ما ينشدون أشعار الفساق والفجار وفيهم كثير ينشدون أشعار الكفار بل ينشدون ما لا يستجيزه أكثر اهل التكذيب وإنما يقوله أعظم الناس كفرا برب العالمين وأشدهم بعدا عن الله ورسوله والمؤمنين

وزادوا أيضا في الآلات التي تستثار بها الأصوات مما يصنع بالأفواه والأيدي كأبواق اليهود ونواقيس النصارى من يبلغ المنكرات كأنواع الشبابات والصفارات وأنواع الصلاصل والأوتار المصوتات ما عظمت به الفتنة حتى ربا فيها الصغير وهرم فيها الكبير وحتى اتخذوا ذلك دينا وديدنا وجعلوه من الوظائف الراتبة بالغداة والعشى كصلاة الفجر والعصر وفي الأوقات والاماكن الفاضلات واعتاضوا به عن القرآن والصلوات وصدق فيهم قوله فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة ." (١)

" والفضيل بن عياض كان اعلى طبقة من هؤلاء وابتلى بعسر البول فغلبه الالم حتى قال بحبي لك الا فرجت عني فانفرج عنه

" على علم اخر لزم الدور او التسلسل فإنه اذا توقف العلم الثاني على علم اول فالأول ان توقف على ذلك الثاني بحيث لا يكون الا بعده لزم الدور وان توقف على شيء قبل ذلك الاول لزم التسلسل فلا بد من علم اول يحصل ابتداء بلا علم قبله ولا دليل ولا حجة ولا مقدمة

وذلك علم بده النفس وابتدئ فيها وهو اول فيسمى بديهيا واوليا وهو من نوع ما تضطر النفس اليه فيسمى ضروريا فإن النفس تضطر الى العلم تارة والى العمل اخرى

وذلك العمل الاختيار الارادي له مراد فذلك المراد اما ان يراد لنفسه او لشيء اخر ولا يجوز ان يكون كل مراد لغيره لانه ان كان الذي قبله دائما لزم الدور وان كان الذي بعده دائما لزم التسلسل فلا بد من مراد مطلوب محبوب لنفسه فإذا حصل المحبوب المطلوب المراد فاقتران اللذة والنعمة والفرح والسرور به على مقدار قوة محبته وارادته وقوته في نفسه امر ذوقي وجودي ضروري ولهذا غلب على كلام العباد الصوفية اهل الارادة والعمل اسم الذوق والسرور والنعمة

فالشهوة والارادة والمحبة والطلب ونحو ذلك من الاسماء ." (٢)

---

(١) الاستقامة، ٣٠٧/١

(٢) الاستقامة، ١٤٩/٢

"ص -٥٢٦- وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال لمن أوجعه بطنه: "أشكم بدرد" وبعضهم يرويه مرفوعا، ولا يصح.

وأما اعتياد الخطاب بغير اللغة العربية، التي هي شعار الإسلام ولغة القرآن حتى يصير ذلك عادة للمصر وأهله، أو لأهل الدار، للرجل مع صاحبه، أو لأهل السوق، أو للأمراء، أو لأهل الديوان، أو لأهل الفقه، فلا ريب أن هذا مكروه فإنه من التشبه بالأعاجم، وهو مكروه كما تقدم، ولهذا كان المسلمون المتقدمون لما سكنوا أرض الشام ومصر، وأهلهما رومية، وأرض العراق وخراسان ولغة أهلهما فارسية، وأهل المغرب، ولغة أهلها بربرية – عودوا أهل هذه البلاد العربية، حتى غلبت على أهل هذه الأمصار: مسلمهم وكافرهم، وهكذا كانت خراسان قديما.

ثم إنهم تساهلوا في أمر اللغة، واعتادوا الخطاب بالفارسية، حتى غلبت عليهم، وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم، ولا ريب أن هذا مكروه، إنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب.." [1]

"أن لا يحدث حادث، وهذه مكابرة، وهذا شأنهم في عامة (١) حججهم التي يذكرونها في قدم العالم، (٢ فإن مقتضاها أن لا يحدث شيء وحدوث الحوادث في العالم ٢) (٢) مشهود (٣) ، فكانت حججهم مما يعلم أنها من جنس شبه السوفسطائية.

وهذا كحجتهم (٤) العظمى التي يحتجون بها على أنه مؤثر تام في الأزل، وأن المؤثر التام يستلزم أثره، فإن مقتضاها (٥) أن لا يحدث شيء، وهم ضلوا حيث لم يفرقوا بين مطلق المؤثر، وبين المؤثر في كل ممكن.

فإذا قالوا (٦) : كونه مؤثرا إما أن يكون لذاته المخصوصة، أو لأمر لازم لها، أو لأمر منفصل عنها، والثالث ممتنع ؛ لأن ذلك المنفصل هو من جملة آثاره، فيمتنع أن يكون مؤثرا فيه لامتناع الدور في العلل، وعلى الأول والثاني يلزم [دوام] (٧) كونه مؤثرا.

قيل لهم: كونه مؤثرا يراد به أنه مؤثر في وجود كل ما صدر عنه، ويراد به أنه مؤثر في شيء معين من العالم، ويراد به أنه مؤثر في الجملة: مثل (٨) أن يكون مؤثرا في شيء (٩) بعد شيء.

---

(١) عامة: ساقطة من (أ) ، (ب) .

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ٥٢/١١

(٢) (٢ – ٢) : ساقطة من (م) فقط.

(٣) ن، م: مشهودة.

(٤) م، ن: فهذا حجتهم.

(٥) أ، ب: فإن مقتضى هذه.

(٦) ن، م: فإذا قيل.

(٧) دوام: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) ن (فقط) : قبل، وهو تحريف.

(٩) أ، ب: مؤثرا شيئا.." [١]

"قيل لهم: هذا يعقل فيما إذا (١) كان حدوث القوابل من غيره، كما في حدوث الشعاع عن الشمس، وكما يقولونه في العقل الفعال. وأما إذا كان هو الفاعل للقابل والمقبول، والشرط والمشروط، وهو علة تامة أزلية لما يصدر عنه (٢) وجب مقارنة معلوله كله له، ولم يجز أن يتأخر عنه شيء، فإنه يمتنع أن يصير فاعلا بعد أن لم يكن من غير إحداثه لشيء، وإحداثه لشيء (٣) مع كونه (٤) علة تامة أزلية ممتنع، وكونه علة لنوع الحوادث مع عدم حدوث فعل يقوم به ممتنع.

ولأن صدور العالم عن فاعلين ممتنع، سواء كانا مشتركين في جميعه، أو كان هذا فاعلا لبعضه وهذا فاعلا لبعضه، كما قد بسط في غير هذا الموضع (٥) وهذا مما لا نزاع فيه، فإنه لم يثبت أحد من العقلاء أن العالم صدر عن اثنين متكافئين في الصفات والأفعال، ولا قال أحد من العقلاء: إن أصول العالم القديمة صدرت عن واحد، وحوادثه صدرت عن آخر، فإن العالم لا يخلو من الحوادث (٦) ، وفعل الملزوم بدون لازمه ممتنع، ولو كان الفاعل للوازمه غيره لزم أن لا يتم فعل واحد منهما إلا بالآخر، فيلزم **الدور** في الفاعلين، وكون كل [واحد] (٧) من الربين لا يصير ربا إلا بالآخر، ولا يصير قادرا إلا بالآخر، ولا يصير فاعلا إلا بالآخر، فلا

---

(١) إذا: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٢) ن، م: عنها.

(٣) عبارة " وإحداثه لشيء ": ساقطة من (ا) ، (ب) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٢٤١

(٤) ب (فقط) : مع أن كونه.

(٥) ن، م: كما قد بسط في موضعه.

(٦) ن، م: لا يخلو عن الحدوث.

(٧) واحد: زيادة في (ا) ، (ب) .." [١]

"وهو سبحانه المحدث لجميع المفعولات المتغيرة وتغيراتها، فيمتنع أن تكون هي المؤثرة في تغير فعله القائم بنفسه؛ لأن هذا يوجب كون المعلول المخلوق المصنوع هو المؤثر في الخالق الصانع الذي يسمونه علة [تامة] (١) ، وهذا يوجب **الدور** الممتنع، فإن كون كل من الشيئين مؤثرا في الآخر من غير أن يكون هناك أمر ثالث غيرهما يؤثر (٢) فيهما هو من **الدور** القبلي الممتنع، فإن أحد الفاعلين لا يفعل في الآخر حتى يفعل الآخر فيه كما في هذه الصورة، فإن التغير الحادث لا يحدث حتى يحدثه هو؛ لما يقوم به من الفعل، فلو كان ذلك الفعل لا يقوم (٣) حتى يحدثه ذلك التغير لزم أن لا يوجد حتى يوجد ذاك، ولا يوجد ذاك حتى يوجد هذا، فيلزم أن لا يوجد واحد منهما حتى يوجد هو قبل أن يوجد بمرتبتين، فيلزم اجتماع النقيضين مرتين.

وإن قيل: المفعول المتغير الأول أحدث في الفاعل تغيرا، وذلك التغير أوجب تغيرا ثانيا .

قيل: فذلك الأول إنما صدر عن فعل قائم (٤) بالفاعل، فالفاعل ما قام به من الفعل هو الفاعل لكل ما سواه من الحوادث المتغيرة أولا وآخرا، ولم يؤثر فيه غيره ألبتة.

وإن قيل: وجود مفعوله الثاني مشروط بمفعوله الأول، فهو الفاعل للأول والثاني، فلم يحتج في شيء من فعله إلى غيره، ولا أثر فيه

---

(١) تامة: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) ا: مؤثرا؛ ب: مؤثر.

(٣) ب: لا يقوم به. ويوجد شطب على " به " في (ن) .

(٤) قائم: ساقطة من (ا) ، (ب) .." [٢]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٣٢٨

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٣٣٥

"وكذلك يقال: إما مخلوق وإما غير مخلوق، والمخلوق لا بد له من خالق غير المخلوق، فثبت وجود الموجود الذي ليس بمخلوق على التقديرين.

ثم ذلك الموجود الواجب بنفسه [القديم] (١) الغني بنفسه القيوم الخالق الذي ليس بمخلوق، يمتنع أن يكون مفتقرا إلى غيره بجهة من الجهات، فإنه إن افتقر إلى مفعوله، ومفعوله مفتقر إليه، لزم **الدور** في المؤثرات. وإن افتقر إلى غيره، وذلك الغير مفتقر إلى غيره، لزم التسلسل في المؤثرات. وكل من هذين معلوم البطلان بصريح العقل واتفاق العقلاء.

فإن امتنع (٢) أن يكون فاعلا [لنفسه، فهو يمتنع أن يكون فاعلا لفاعل] (٣) بنفسه بطريق الأولى، وسواء عبر (٤) بلفظ الفاعل أو الصانع (٥) أو الخالق أو العلة أو المبدأ أو المؤثر، فالدليل يصح بجميع هذه العبارات.

وكذلك يمتنع تقدير مفعولات ليس فيها فاعل غير مفعول، وهو تقدير آثار (* ليس فيها مؤثر، وتقدير ممكنات ليس فيها واجب بنفسه، فإن كل واحد من ذلك *) (٦) ممكن فقير، ومجموعها مفتقر إلى كل من آحادها (٧) ، فهو

---

(١) القديم: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٢) ا، ب: فإذا كان يمتنع.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٤) ن: غير (وهو تحريف) ؛ ا: ب: عبروا.

(٥) ن، م: والصانع.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (ب) فقط.

(٧) ن: أوحدها؛ م: واحدها.." [1]

"[**الدور** نوعان]

تجويزه فيهما، كقول أكثر أهل الحديث والفلاسفة، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وكذلك **الدور** نوعان: دور قبلي: وهو أنه لا يكون هذا إلا بعد هذا، ولا هذا إلا بعد هذا، وهذا ممتنع باتفاق العقلاء. وأما **الدور** المعي الاقتراني مثل المتلازمين اللذين يكونان في زمان واحد كالأبوة والبنوة،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤١٦/١

وعلو أحد الشيئين على الآخر مع سفول الآخر، وتيامن هذا عن ذاك مع تياسر (١) الآخر عنه، ونحو ذلك من الأمور المتلازمة التي لا توجد إلا معا، فهذا **الدور** ممكن. وإذا لم يكن واحد منهما فاعلا للآخر ولا تمام للفاعل (٢) ، بل كان الفاعل لهما غيرهما، جاز ذلك.

وأما إذا كان أحدهما فاعلا للآخر (٣) ، أو من تمام كون الفاعل فاعلا، صار من **الدور** الممتنع.

[امتناع وجود إلهين]

ولهذا امتنع ربان مستقلان أو متعاونان. أما المستقلان، فلأن استقلال أحدهما بالعالم (٤) يوجب أن يكون (٥) الآخر لم يشركه فيه. فإذا كان الآخر مستقلا لزم أن يكون كل منهما فعله، وكل منهما لم يفعله، وهو جمع بين النقيضين.

وأما المتعاونان، فإن قيل: إن كلا منهما قادر على الاستقلال حال كون الآخر مستقلا به (٦) ، لزم القدرة على اجتماع النقيضين وهو ممتنع،

---

(١) ن، م: عن ذاك وتياسر. . .

(٢) ا، ب: الفاعل.

(٣) للآخر: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٤) ن (فقط) : بالعلم، وهو خطأ.

(٥) يكون: ساقطة من (ا) ، (ب) .

(٦) به: ساقطة من (ا) ، (ب) .." [١]

"وكذا (١) إذا قدر أنه ليس واحد منهما قادرا على الاستقلال، بل لا يقدر إلا بمعاونة الآخر كما في المخلوقين، أو قيل: يمكن كل (٢) منهما الاستقلال بشرط تخلية الآخر بينه وبين الفعل، ففي جميع هذه الأقسام يلزم أن تكون قدرة كل منهما لا تحصل إلا بإقدار الآخر له، وهذا ممتنع، فإنه من جنس **الدور** في المؤثرات في الفاعلين والعلل الفاعلة (٣) . فإن ما به يتم كون الفاعل فاعلا يمتنع فيه **الدور**، كما يمتنع في ذات الفاعل، والقدرة شرط في الفعل، فلا يكون الفاعل فاعلا إلا بالقدرة، (* فإذا كانت قدرة هذا لا تحصل إلا بقدرة ذاك (٤) ، وقدرة ذاك (٥) لا تحصل إلا بقدرة هذا *) (٦) كان هذا دورا ممتنعا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/٤٣٨

كما أن ذات ذاك إذا لم تحصل إلا بهذا، وذات هذا لم تحصل إلا بذات ذاك (٧) كان هذا دورا ممتنعا، إذ كان كل منهما هو الفاعل للآخر، بخلاف ما إذا كان ملازما له أو شرطا فيه (٨) والفاعل غيرهما، فإن ه ذا جائز، كما ذكر في الأبوة والبنوة.

وكذلك الواحد الذي يريد أحد الضدين بشرط (٩) أن لا يريد الضد

(١) ا، ب: وهكذا.

(٢) ب (فقط) : كلا.

(٣) ا: والعلل والفاعلة؛ ب: والعلل والفاعلية.

(٤) ن، ا: هذا.

(٥) ن (فقط) : هذا.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٧) ن، م، ا: وذات ذاك لم تحصل إلا بذات هذا. والصواب ما أثبتناه من (ب) .

(٨) ا: ملازما له وشرطا فيه؛ ب: لازما له وشرطا فيه.

(٩) ن (فقط) : يشترط.." [(١)]

"الآخر، فإن هذا لا يقدح في كونه قادرا. وأما إذا كان لا يقدر حتى يعينه الآخر على القدرة، أو حتى يخليه فلا يمنعه من الفعل، فإن ذلك يقدح في كونه وحده قادرا.

وهذه المعاني قد بسطت في غير هذا الموضع، لكن لما كان الكلام في التسلسل والدور كثيرا ما يذكر في هذه المواضع المشكلة المتعلقة بما يذكر من الدلائل في توحيد الله وصفاته وأفعاله، وكثير من الناس قد لا يهتدي للفروق الثابتة بين الأمور المتشابهة، حتى يظن فيما هو دليل صحيح أنه ليس دليلا صحيحا، أو يظن ما ليس بدليل دليلا، أو يحار ويقف ويشتبه الأمر عليه، أو يسمع كلاما طويلا مشكلا لا يفهم معناه، أو يتكلم بما لا يتصور حقيقته، نبهنا (١) على ذلك هنا تنبيها لطيفا؛ إذ هذا ليس (٢) موضع بسطه.

[الأخطاء التي وقع فيها المعتزلة والشيعة نتيجة ظنهم أن التسلسل نوع واحد]

والناس لأجل هذا دخلوا في أمور كثيرة، فالذين قالوا: القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة من المعتزلة

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١/ ٤٤٠

والشيعة [وغيرهم] (٣) ، إنما أوقعهم ظنهم أن التسلسل نوع واحد، فالتزموا لأجل ذلك أن الخالق لم يكن متكلما (٤) ولا متصرفا بنفسه حتى أحدث كلاما منفصلا عنه، وجعلوا خلق كلامه كخلق السماوات والأرض. فلما طالبهم الناس بأن الحادث لا بد له من سبب حادث، وقعوا في المكابرة، وقالوا: يمكن

---

(١) ا، ب: فنبهنا.

(٢) ا، ب: إذ ليس هذا.

(٣) وغيرهم: زيادة في (ا) ، (ب) .

(٤) ا، ب: متمكنا ممكنا.." [(١)]

"حتى يجعله الآخر كذلك، (١ ولا يكون هذا حيا عالما قادرا حتى يجعله الآخر كذلك ١) (١) فلا يكون أحدهما حيا عالما قادرا إلا بعد أن يجعل الذي جعله حيا عالما قادرا [حيا عالما قادرا] (٢) ، ولا يكون حيا عالما قادرا [إلا بعد كونه حيا علما قادرا] (٣) بدرجتين.

وهذا كله مما يعلم امتناعه بصريح العقل، وهو من المعارف الضرورية التي لا ينازع فيها العقلاء، وهذا من الدور القبلي: دور العلل ودور الفاعلين ودور المؤثرين، وهو ممتنع باتفاق العقلاء، بخلاف دور المتلازمين، وهو أنه لا يكون هذا إلا مع هذا (٤ ولا يكون هذا إلا مع هذا ٤) (٤) ، فهذا جائز سواء كانا لا فاعل لهما كصفات [الله] (٥) أو كانا مفعولين والمؤثر التام فيهما غيرهما.

وهذا جائز (٦) ، فإن الله يخلق الشيئين معا للذين لا يكون أحدهما إلا مع الآخر: كالأبوة والبنوة، فإن الله إذا خلق الولد فنفس خلقه للولد جعل هذا أبا وهذا ابنا، وإحدى الصفتين لم تسبق الأخرى ولا تفارقها، بخلاف ما إذا كان أحد الأمرين هو من تمام المؤثر في الآخر فإن هذا ممتنع، فإن الأثر لا يحصل إلا بالمؤثر التام، فلو كان تمام هذا المؤثر من

---

(١) (١ - ١) : ساقط من (أ) ، (ب) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٤) (٤ - ٤) : ساقط من (أ) ، (ب) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٤١/١

(٥) لفظ الجلالة غير موجود في (ن) .

(٦) وهذا جائز: ساقطة من (ن) .." [1]

"تمام ذاك (١) ، وتمام ذاك المؤثر من تمام هذا (٢) ، كان كل من التمامين (٣) متوقفا على تمام مؤثره، وتمام مؤثره موقوفا عليه نفسه، فإن الأثر لا يوجد إلا بعد تمام مؤثره، فلا (٤) يكون كل من الأثرين من تمام نفسه التي تم تأثيرها به، فأن لا يكون من تمام المؤثر في تمامه بطريق الأولى، فإن الشيء إذا امتنع أن يكون علة أو فاعلا أو مؤثرا (* في نفسه، أو في تمام كونه علة ومؤثرا *) (٥) وفاعلا له، أو لشيء من تمامات تأثيره ؛ فلأن يمتنع كونه فاعلا لفاعل نفسه، أو مؤثرا في المؤثر في نفسه وفي تمامات تأثير ذلك، أولى وأحرى.

فتبين أنه يمتنع كون شيئين كل منهما معطيا للآخر) (٦) شيئا من صفات الكمال أو شيئا مما به يصير معاونا له على الفعل (٧) ، سواء أعطاه كمال علم أو قدرة أو حياة أو غير ذلك، فإن هذا كله يستلزم **الدور** في تمام الفاعلين وتمام المؤثرين، وهذا ممتنع.

وبهذا يعلم أنه يمتنع أن يكون للعالم صانعان متعاونان لا يفعل أحدهما إلا بمعاونة الآخر، ويمتنع أيضا أن يكونا مستقلين ؛ لأن

---

(١) ن، م: من ذاك.

(٢) ن، م: من هذا.

(٣) ن: المتمامين ؛ م: المتماثلين، وهو تحريف.

(٤) ا، ب: ولا.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من (م) .

(٦) أ، ب: يعطي الآخر.

(٧) ٦) أ، ب: مما يصير به معاونا على الفعل.." [2]

"شيء: إما حاصل يراد إزالته، أو ما لم يحصل بعد فيطلب منعه. ومن كان لا يحتاج (١) إلى غيره في جلب شيء ولا في دفع شيء امتنعت حاجته مطلقا، فتبين أنه غني عن غيره مطلقا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧١/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧٢/٢

وأيضا، فلو قدر أنه محتاج إلى الغير، لم يخل: إما أن يقال: إنه يحتاج إليه في شيء (٢) من لوازم وجوده، أو شيء من العوارض له.

أما الأول فيمتنع، فإنه لو افتقر إلى غيره في شيء من لوازمه لم يكن موجودا إلا بذلك الغير ؛ لأن وجود الملزوم بدون اللازم ممتنع، فإذا كان لا يوجد إلا بلازمه، ولازمه لا يوجد إلا بذلك الغير، لم يكن هو موجودا [إلا بذلك الغير، فلا يكون موجودا بنفسه، بل يكون: إن وجد ذلك الغير وجد، وإن لم يوجد لم يوجد، ثم ذلك الغير: إن لم يكن موجودا] (٣) بنفسه واجبا بنفسه افتقر إلى فاعل مبدع، فإن كان هو الأول لزم **الدور** في العلل: وإن كان غيره لزم التسلسل في العلل، وكلاهما ممتنع باتفاق العقلاء كما قد بسط في موضع آخر.

وإن كان ذلك الغير واجبا بنفسه موجودا بنفسه (٤) والأول كذلك (٥) ، كان كل منهما لا يوجد إلا بوجود الآخر، وكون كل من الشيئين لا يوجد إلا مع الآخر جائز إذا كان لهما سبب غيرهما، كالمتضايفين مثل الأبوة والبنوة،

---

(١) ن، م: منعه وكل من لا يحتاج.

(٢) ن (فقط) : يحتاج إلى شيء.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٤) ا، ب: الغير موجودا بنفسه واجبا بنفسه.

(٥) كذلك: ساقطة من (أ) ، (ب) .." [(١)]

"لا يكون رب نفسه، ولا يحتاج الرب نفسه بوجه من الوجوه إليه في خلقه (١) ؛ إذ لو احتاج إليه في خلقه لم يخلقه حتى يكون، ولا يكون حتى يخلقه، فيلزم **الدور** القبلي لا المعي (٢) .

وإذا لم يكن مؤثرا في نفسه فلا يكون مؤثرا في المؤثر في نفسه (* بطريق الأولى، فإذا قدر واجبان كل واحد منهما له تأثير ما في الآخر، لزم أن يكون كل منهما مؤثرا في المؤثر في نفسه *) (٣) وهذا ممتنع [كما تبين] (٤) ، فيمتنع تقدير واجبين كل منهما مؤثر في الآخر بوجه من الوجوه، فامتنع أن يكون الواجب بنفسه مفتقرا في شيء من لوازمه إلى غيره، سواء قدر أنه واجب أو ممكن.

وهذا مما يعلم به امتناع أن يكون للعالم صانعان، فإن الصانعين إن كانا مستقلين كل منهما فعل الجميع،

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/١٧٤

كان هذا متناقضا [ممتنعا] (٥) لذاته، فإن فعل أحدهما للبعض يمنع استقلال الآخر به، فكيف باستقلاله به؟ !

ولهذا اتفق العقلاء (٦) على امتناع اجتماع مؤثرين تامين في أثر واحد ؛ لأن ذلك جمع بين النقيضين؛ إذ كونه (٧) وجد بهذا وحده يناقض كونه

---

(١) ن، م: ولا يحتاج إليه ربه بوجه من الوجوه في خلقه.

(٢) ن، م: القبلي العلي، وهو تحريف.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من (أ) ، (ب) .

(٤) كما تبين: ساقط من (ن) ، (م) .

(٥) ممتنعا: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٦) ن، م: العلماء.

(٧) ن، م: أو كونه، وهو تحريف.." [١]

"فقولكم أولى بالرد، وإن كان قولكم مقبولا فقولهم أولى بالقبول.

الجواب الثاني: أن يقال: *) : أنتم لم تثبتوا وجود أمور (١) لا يمكن الإحساس بها [ابتداء] (٢) حتى يصح هذا الكلام، بل إنما أثبتم ما ادعيتم أنه لا يمكن الإحساس به [ابتداء] (٣) بإبطال هذا الحكم الفطري (٤) الذي يحيل وجود ما لا يمكن الإحساس به بحال (٥) ، فإن كان (٦) هذا الحكم لا يبطل حتى يثبت (٧) الأمور التي ليست بمحسوسة (٨) لزم (٩) **الدور** فلا يبطل هذا الحكم حتى يثبت ما لا يمكن الإحساس به، ولا يثبت ذلك حتى يبطل هذا الحك، فلا يثبت ذلك.

[و] يقال: [لكم] : إن (١٠) جاز وجود أمور لا يمكن الإحساس بها (١١) فوجود ما يمكن الإحساس به أولى (١٢) وإن لم يمكن بطل قولكم. فمن أثبت موجودا فوق العالم ليس بجسم يمكن الإحساس به، كان قوله

---

(١) ع: أنتم أثبتم وجود أمور ؛ ن: أنتم لم تثبتوا وجودا ثم (وهو تحريف) .

(٢) ابتداء: ساقطة من (ن) ، (م) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٧٦/٢

(٣) ابتداء: ساقطة من (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م) .

(٤) ن، م: النظري.

(٥) ب: الإحساس به وهو محال ؛ أ: الإحساس به محال.

(٦) كان: ساقطة من (ب) ، (أ) .

(٧) ب، ا: تثبت.

(٨) ع: ليست محسوسة ؛ ن، م: ليست غير محسوسة.

(٩) ب (فقط) : فيلزم.

(١٠) ن، م: يقال إن. .

(١١) ب: وجود أمر لا يمكن الإحساس به ؛ أ: وجود أمر يمكن الإحساس بها.

(١٢) ن، م: مع وجود ما لا يمكن الإحساس به ؛ ع: فوجود ما لا يمكن الإحساس به أولى، وهو تحريف.." (١)

"فهذا هو التسلسل الممتنع في صريح العقل، ولهذا كان هذا ممتنعا باتفاق العقلاء، كما أن **الدور** الممتنع هو **الدور** القبلي.

فأما التسلسل في الآثار وهو أن لا يكون الشيء حتى يكون قبله غيره، أو لا يكون إلا ويكون بعد غيره فهذا للناس فيه ثلاثة أقوال: قيل: هو ممتنع في الماضي والمستقبل. وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل. وقيل ممتنع في الماضي جائز في المستقبل. والقول بجوازه مطلقا هو معنى قول السلف وأئمة الحديث وقول جماهير الفلاسفة القائلين بحدوث هذا العالم والقائلين بقدمه. وقد بسط الكلام على أدلة الطائفتين في موضع آخر، فإنا قد بسطنا الكلام فيما ذكره من أصول الدين أضعاف ما تكلم به هو ونبهنا على مجامع الأقوال] (١)

[التعليق على قوله وأن الأنبياء معصومون من الخطأ والسهو]

[الوجه الأول اختلافهم في عصمة الأنبياء]

(فصل)

وأما قوله (٢) : " وأن (٣) الأنبياء معصومون من (٤) الخطأ والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٢/٣٣٧

العمر إلى آخره، وإلا لم يبق وثوق بما يبلغونه، فانتفت فائدة البعثة ولزم التنفير عنهم ". فيقال: أولا: [إن] (٥) الإمامية متنازعون في عصمة الأنبياء.

---

(١) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله ص ٣٩٠.

(٢) سبق ورود الكلام التالي في " منهاج الكرامة " (ك) ٨٢/١ (م) ، وفيما سبق ٩٩/٢.

(٣) ب، ا، ن، م: إن.

(٤) ك: عن.

(٥) إن: زيادة في (ب) ، (أ) .." [(١)]

"وهذا معنى قول أهل الإثبات، الذي يذكره مثل القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما: لا خلاف بيننا وبين المعتزلة أن المصحح لكون الفاعل فاعلا هو كونه قادرا، ووجدنا كل مصحح لأمر من الأمور فإنه يستحيل ثبوت ذلك الأمر والحكم مع عدم المصحح له. (* ألا ترى أنه لما ثبت أن المصحح لكون القادر العالم كونه حيا، استحال كونه عالما قادرا مع [عدم] (١) كونه حيا وكذلك لما كان *) (٢) المصحح لكون المتلون متلونا (٣) وكونه متحركا كونه جوهرا، استحال كونه متلونا ومتحركا (٤) وليس بجوهر.

وكذلك يستحيل كونه فاعلا في حال ليس هو فيها قادرا.

قالوا: وهذا من الأدلة المعتمدة. وهذا الدليل يقتضي أنه لا بد من وجود القدرة على الفعل، ولكن لا ينفى وجودها قبل الفعل (٥) ، فإن المصحح يصح وجوده قبل وجود المشروط (٦) وبدون ذلك، كما يصح وجود الحياة بدون العلم، والجوهر بدون الحركة.

وهذا مما يحتج به عدى الفلاسفة في مسألة (٧) حدوث العالم، فإنهم إذا قالوا: العلة القديمة تحدث الدورة الثانية بشرط انقضاء الأولى.

قيل لهم: لا بد عند وجود المحدث من العلة التامة، وكون الفاعل قادرا (٨)

---

(١) عدم: ساقط من (ن) .

(٢) ما بين النجمتين ساقط من (م) فقط.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣٩٣/٢

(٣) ن، م: المتكون متكونا.

(٤) ب: متحركا متلونا ؛ ن: متكونا ومتحركا ؛ م: مكونا ومتحركا.

(٥) ب، أ، م، ن: قبل ذلك.

(٦) ن، م: الشرط.

(٧) ع: مسائل.

(٨) ب: وكونه قادرا ؛ أ: وكون قادرا.." [1]

"ووجوب قدمه، ولكن لا حجة لهم في ذلك (١) على مذهبهم، فإن غاية هذا أن يستلزم دوام فاعلية الرب تعالى، لا يدل (٢) على قدم الفلك ولا غيره من أعيان العالم.

ولكن هؤلاء قالوا: هذا يستلزم التسلسل، [والتسلسل محال] (٣) .

ومرادهم التسلسل في تمام التأثير كما تقدم، وأما التسلسل في الآثار فهو قولهم.

وقد ذكرنا أن التسلسل الممتنع (٤) هنا هو من جنس **الدور** الممتنع (٥) ، فإنه إذا قيل: لا يفعل (٦) هذا الحادث حتى يحدث ما به به: (٧) يصير فاعلا له ويكون ذلك حادثا مع حدوثه، وكذلك الثاني، صار هذا تسلسلا في تمام التأثير (٨) وإذا قيل: لا يحدث شيئا حتى يحدث شيئا كان هذا دورا ممتنعا، فهو تسلسل إذا أطلق الكلام في الحوادث، ودور (٩) إذا عين الحادث.

وهي (١٠) حجة إلزامية لأولئك المتكلمين من الجهمية والقدرية، ومن تبعهم من الأشعرية والمعتزلة والكرامية، ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم،

ـــــــــــــــ

(١) ب (فقط) : على ذلك.

(٢) ب (فقط) : ولا يدل.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، وسقطت كلمة " محال " من (م) .

(٤) ب (فقط) : ممتنع.

(٥) ساقط من (أ) ، (ب) .

(٦) ع: لا تفعل.

(٧) ساقطة من (أ) ، (ب) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥١/٣

(٨) ع (فقط) : في دوام التأثير.

(٩) ع: إذا أطلق الجواب ودور.

(١٠) ع: وهو.." [(١)]

"[ودوامها عند من جعله لم يكن يمكنه أن يتكلم ولا يفعل بمشيئته وقدرته ثم صار ذلك ممكنا له] (١) يستلزم (٢) الترجيح بلا مرجح، أو التسلسل [المتفق على امتناعه والدور الممتنع] (٣) ، وكل ذلك ممتنع (٤) والتسلسل المتفق على امتناعه هو التسلسل في المؤثرات [وفي تمام التأثير] (٥) ، فأما التسلسل في الآثار فهو مورد النزاع.

وأولئك يبطلون القسمين بناء على أن ما لا يتناهى يمتنع فيه التفاوت.

وجماهير الفلاسفة مع أئمة أهل الملل (٦) فإنهم لا ينكرون القسم الثاني.

وحينئذ فيقال لهؤلاء المتفلسفة: (٧) إن كان التسلسل [في الآثار] (٨) ممتنعا بطل قولكم، وإذا بطل القول بطلت حجته بالضرورة ؛ لأن القول الباطل لا تقوم عليه حجة صحيحة. وإن كان ممكنا بطلت حجتكم [لإمكان أن تكون كلماته لا نهاية لها، وأنه لم يزل متكلما بمشيئته أو فعالا بمشيئته، فعلا بعد فعل من غير قدم شيء بعينه من الأفعال والمفعولات] (٩) ، فالحجة باطلة على التقديرين، فإنه إذا كان تسلسل (١٠) الآثار ممكنا أمكن حدوث الأفلاك بأسباب قبلها حادثة.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) ، وفي (أ) ، (ب) : من جعل أنه لم يكن يمكنه من أن يتكلم. . إلخ، وفي (ن) ، (م) بدل السقط: وإلا إذا قيل لكم قولكم. . . إلخ.

(٢) ن، م: مستلزم.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، م. وفي (ع) : أو التسلسل المتفقون. . . إلخ.

(٤) ن، م: وكلاهما ممتنع.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .

(٦) ن، م: أهل الكلام.

(٧) ن، م: الفلاسفة.

(٨) في الآثار: في (ع) فقط.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢١/٣

(٩) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(١٠) ن، م: وأيضا فإذا كان تسلسل. . . إلخ.." [(١)]

"وإن كان بفاعلية أخرى، فإن كانت هذه حدثت بالأولى (١) لزم **الدور** القبلي، وإن كانت حدثت (٢) بغيرها لزم التسلسل في الأمور المتناهية، وكلاهما باطل ؛ فعلم أن كون الطاعة والمعصية من العبد يستحق عليها المدح والذم والثواب والعقاب، لا يمنع أن يكون العبد فقيرا إلى الله في كل شيء، لا يستغني عن الله في شيء قط (٣) ، وأن يكون الله خالق جميع أموره، وأن يكون نفس فعله من الحوادث والممكنات المستندة إلى قدرة الله ومشيئته.

[فصل من كلام الرافضي على مقالة أهل السنة في القدر أن الكافر يكون مطيعا بكفره لأنه فعل مراد الله تعالى]

(فصل)

قال [الرافضي] (٤) : " ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعا بكفره ؛ لأنه قد فعل ما هو مراد الله تعالى لأنه أراد منه الكفر، وقد فعله ولم يفعل الإيمان الذي كرهه الله منه (٥) فيكون قد أطاعه لأنه فعل مراده ولم يفعل ما كرهه (٦) ، ويكون النبي عاصيا لأنه يأمره بالإيمان الذي يكرهه الله [منه] (٧) وينهاه عن الكفر الذي يريده الله منه " (٨) .

---

(١) ن، م: حدثت بالأول.

(٢) ع، ن، م: وإن حدثت.

(٣) ع: لا يستغني عن شيء قط.

(٤) الرافضي في (ع) فقط. والنص التالي في (ك) ص [٠ - ٩] ٨ (م) ١٨٩ (م) .

(٥) ساقط من (ع) .

(٦) ن، م: ما يكرهه.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٢٢/٣

(٧) منه: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٨) م: يريده الله ؛ ك: يريده منه.." (١)

"تستلزم **الدور**. ثم يقولون: معلوم (١) بالاضطرار الفرق بين حركة المختار وحركة المرتعش. وهذا كلام صحيح، لكنه حجة عليهم لا لهم، فإن هذا الفرق يمتنع أن يعود إلى كون أحدهما مرادا دون الآخر، إذ يمكن الإنسان أن يريد فعل غيره، فرجع الفرق إلى أن للعبد على أحدهما قدرة يحصل بها الفعل دون الآخر، والفعل هو الكسب، لا يعقل شيئان في المحل، أحدهما فعل، والآخر كسب.

[فصل من كلام الرافضي عن القدر عند أهل السنة " ومنها أنه يلزم أن نستعيذ بإبليس من الله تعالى " والرد عليه]

(فصل)

قال [الرافضي] : (٢) " ومنها أنه يلزم (٣) أن نستعيذ (٤) بإبليس من الله تعالى، ولا يحسن قوله تعالى: ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [سورة النحل: ٩٨] لأنهم نزهوا إبليس (* والكافر من (٥) المعاصي، وأضافوها إلى الله تعالى. فيكون الله تعالى على المكلفين شرا من إبليس *) (٦) عليهم، تعالى الله عن ذلك ".

فيقال: هذا كلام ساقط (٧) ، وذلك من وجوه:

---

(١) ن، م: **الدور** ومعلوم.

(٢) الرافضي: زيادة في (ع) ، والكلام التالي في (ك) ، ص [٠ - ٩] ٩ (م) .

(٣) أ، ب: يلزمه ؛ ن: يستلزم.

(٤) ن، أ: يستعيذ، وهو تحريف.

(٥) ن، م: عن.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من (أ) .

(٧) أ، ب: متناقض.." (٢)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/١٥٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢١٠

"من احتج على ذلك بالقدر أمر مستقر في فطر جميع الناس وعقولهم مع إقرار جماهيرهم (١) بالقدر، وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا إذا مكنوا كل أحد أن يفعل ما يشاء من مفاسدهم ويحتج بالقدر، وقد بينا (٢) أن المحتجين بالقدر على المعاصي إذا طردوا قولهم كانوا أكفر من اليهود والنصارى، وهم شر من المكذبين بالقدر (٣) .

الوجه الثالث أن الأمور المقدورة بالاتفاق إذا كان فيها فساد يحسن ردها وإزالتها بعد وقوعها (٤) ، كالمرض ونحوه فإنه من فعل الله بالاتفاق مراد لله، ومع هذا يحسن من الإنسان أن يمنع وجوده بالاحتماء واجتناب أسبابه، ويحسن منه السعي في إزالته بعد حصوله، وفي هذا (٥) إزالة مراد الله.
وإن قيل: إن قطع السارق يمنع مراد الله كان شرب الدواء لزوال المرض مانعا (٦) لمراد الله، وكذلك دفع (٧) السيل الآتي من صبب، والنار التي تريد أن تحرق **الدور**، وإقامة الجدار الذي يريد أن ينقض، كما أقام الخضر ذلك الجدار. وكذلك إزالة الجوع الحاصل بالأكل وإزالة البرد الحاصل (٨) بالاستدفاء، وإزالة الحر بالظل.

---

(١) أ، ب: جميعهم.

(٢) ع: وبينا.

(٣) أ، ب: بالقدر، والله أعلم.

(٤) أ، ب: يحسن رده وإزالته بعد وقوعه.

(٥) أ، ب: وفي هذه.

(٦) ع: منعا.

(٧) دفع: زيادة في (ب) فقط.

(٨) الحاصل: ساقطة من (ع) .." [1]

"وهذا ممتنع في الربين الواجبين بأنفسهما القديمين ؛ لأن هذا (١) لا يكون قادرا (٢) ربا فاعلا حتى يجعله الآخر كذلك، وكذلك الآخر. فهو بمنزلة أن يقال: لا يكون هذا موجودا حتى يجعله الآخر موجودا.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٢٣١

وهذا ممتنع بالضرورة، كما تقدم فيما قبل بالإشارة (٣) إلى ذلك، وهو أن **الدور** القبلي ممتنع لذاته باتفاق العقلاء، **كالدور** في الفاعلين والعلل، فيمتنع أن يكون كل من الشيئين علة للآخر وفاعلا له، أو جزءا من العلة والفاعل. فإذا كان كل منهما لا يكون قادرا أو فاعلا إلا بالآخر لزم أن يكون كل منهما علة فاعلة، أو علة (٤) لتمام ما به يصير (٥) الآخر قادرا فاعلا، وذلك ممتنع بالضرورة واتفاق العقلاء، فلزم أن الرب لا بد أن يكون قادرا بنفسه، وإذا كان قادرا بنفسه، فإن أمكنه إرادة خلاف ما يريد الآخر (٦) أمكن اختلافهما، وإن لم يمكنه أن يريد إلا ما يريده الآخر (٧) لزم العجز.

فإذا فرض أن هذا لا يمكنه أن يريد ويفعل إلا ما يريده الآخر ويفعل (٨) ، لزم عجز كل منهما، بل هذا (٩) أيضا ممتنع لنفسه، كما أنه إذا كان [هذا لا يقدر حتى يقدر هذا، كان] (١٠) ذلك ممتنعا لذاته. [فإذا كان هذا

---

(١) أ، ب: هنا.

(٢) قادرا ساقطة من (أ) ، (ب) ، (ن) ، (م) .

(٣) ع: كما تقدم فيما إذا قيل بالإشارة. . . . .، ن: كما تقدم فيما قيل بالإشارة. . . .

(٤) ن، م: وعلة.

(٥) ع، م: ما يصير به.

(٦) أ، ب: إرادة غير مراد الآخر.

(٧) أ، ب: وإن لم يمكنه إلا ما يريد الآخر.

(٨) ن، م: ويفعله.

(٩) ن، م: هو.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) .." [1]

"من غير الآخر أعانه بها وجعله بها قادرا ؛ لأن كلا منهما كان قبل إعانة الآخر له قدرة، وعند اجتماعهما زادت قوة كل منهما بقوة الآخر، بمنزلة اليدين اللتين ضمت إحداهما إلى الأخرى، فإن كلا منهما كان لها (١) قوة، وبالاجتماع زادت قوتهما ؛ لأن هذا زاد ذلك تقوية وذاك زاد هذا تقوية (٢) فصار كل منهما معطيا للآخر وآخذا منه فزادت (٣) القوة بالاجتماع.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٧

وهذا ممتنع في الخالقين؛ [فإن قدرة الخالق القديم الواجب بنفسه من لوازم ذاته لا يجوز أن تكون مستفادة من غيره] (٤) ؛ لأن كلا منهما إن كان قادرا عند الانفراد أمكنه (٥) أن يفعل عند الانفراد ما يقدر عليه، ولم يشترط في فعله معاونة الآخر، وحينئذ فيمكن أحدهما أن يفعل ما يريده الآخر (٦) أو ما يريد خلافه، وإن لم يكن قادرا عند الانفراد امتنع أن يحصل عند الاجتماع لهما قوة لما في ذلك من **الدور** ؛ لأن هذا لا يقدر حتى يقدر ذاك، ولا يقدر ذاك حتى يقدر هذا، وليس هنا ثالث غيرهما يجعلهما قادرين فلا يقدر أحد منهما.

والمخلوقان اللذان لا قدرة (٧) لهما عند الانفراد لا يحصل (٨) لهما قدرة عند

---

(١) أ، ب: له.

(٢) أ، ب: لأن هذا زاد ذلك بقوته وذاك زاد هذا بقوته، ن، م: لأن هذا زاد ذاك وذاك زاد هذا بقوته.

(٣) ن: وزادت.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) ن، م: قادرا عند الآخر إذا أمكنه، وهو تحريف.

(٦) أ، ع، ن، م: ما لا يريده الآخر.

(٧) ن، م: لا مقدرة.

(٨) ن، م: ولا يحصل.." [١]

"من لوازم نفسه ؛ لأنه إذا كان هذا لا يريد ويفعل إلا مع إرادة الآخر وفعله كانت إرادة كل منهما وفعله جزءا من المقتضي لكون الآخر مريدا فاعلا.

وهذا دور في جزء العلة. **والدور** في جزء المقتضي ممتنع **كالدور** في نفس المقتضي، وإذا (١) جوز في المتضايفين كالأبوة والبنوة أن يتلازما فلأن المقتضي التام لهما غيرهما (٢) فلو كانت الإرادتان والفعلان متلازمين (٣) لكان المقتضي التام لهما غير هذا وغير هذا.

وذلك ممتنع، إذ لا شيء فوقهما يجعلهما كذلك، فيلزم أن لا يكون كل (٤) واحد منهما مريدا ولا فاعلا.

وهذه كلها أمور معقولة محققة مبرهنة، كلما تصورها المتصور تصورا صحيحا علم صحتها وهي مبسوطة في غير هذا الموضع.

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٠٩

فتبين (٥) أنه لو قدر إلهان متكافئان (٦) في القدرة لم يفعلا شيئا لا حال الاتفاق ولا حال الاختلاف، فلا بد حينئذ إذا قدر إلهان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر، والأقدر عال على من دونه في القدرة بالضرورة، فلو كان ثم آلهة لوجب علو بعضهم على بعض، (٧ ولو علا بعضهم على بعض ٧) (٧) لم

---

(١) ن: فإذا، ب: وإنما.

(٢) ن: والبنوة أن يتلازما فلأن المقتضي به لهما غيرهما، أ: والبنوة متلازمين فلأن المقتضي التام لهما غيرهما، ب: والبنوة وكل متلازمين لأن المقتضي التام لهما غيرهما

(٣) ن: فلو كانت الإرادة، فإن الفعل متلازمين، وهو تحريف.

(٤) كل: ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) أ، ب: فتعين.

(٦) أ: إلها لكان متكافيا، ب: إلهان وكانا متكافئين، وكلاهما تحريف.

(٧) (٧ - ٧) ساقط من (أ) ، (ب) .." [(١)]

"الكلام (١) ، وينتصر لعباده المؤمنين - من أصحاب نبيه وغيرهم - من هؤلاء المفترين الظالمين (٢) .

[كلام الرافضي على يوم مقتل الحسين رضي الله عنه والرد عليه]

(فصل) .

قال الرافضي (٣) : " وتمادى بعضهم في التعصب حتى اعتقد (٤) إمامة يزيد بن معاوية مع ما صدر عنه (٥) من الأفعال القبيحة من قتل الإمام الحسين ونهب أمواله وسبي نسائه ودورانهم (٦) في البلاد على الجمال بغير قتب، ومولانا زين العابدين مغلول اليدين، ولم يقنعوا بقتله حتى رضوا أضلاعه وصدره بالخيول، وحملوا رءوسهم على القنا مع أن مشايخهم رووا (٧) أن يوم قتل الحسين مطرت (٨) السماء دما. وقد ذكر ذلك الرافعي في " شرح الوجيز " وذكر ابن سعد في " الطبقات " أن الحمرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تر (٩) قبل ذلك. وقال أيضا: ما رفع حجر في الدنيا

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٣/٣٢٣

(١) ص: مثل أصحاب مثل هذا الكلام ؛ ب: مثل أصحاب هذا الكلام.

(٢) و:. . وغيرهم منهم.

(٣) في (ك) ص [٠ - ٩] ١٦ (م) .

(٤) ك، ر: اعتقدوا.

(٥) أ، ب: منه.

(٦) ك: **الدوران**، وسائر النسخ: وذراريهم.

(٧) ص، ب: رأوا.

(٨) أ، ب: أمطرت ؛ ك: قطرت.

(٩) ك: منذ يوم قتل الحسين - عليه السلام - ولم ير.." [١]

"لو كان (١) بينه وبين الحسين رحم لما قتله. وقال: قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين. وأنه جهز أهله بأحسن الجهاز وأرسلهم إلى المدينة، لكنه مع ذلك ما انتصر للحسين، ولا أمر بقتل قاتله، ولا أخذ بثأره.

وأما ما ذكره من سبي نسائه [والذراري] (٢) ، **والدوران** بهم في البلاد (٣) ، وحملهم على الجمال بغير أقتاب، فهذا كذب وباطل: ما سبى المسلمون - ولله الحمد - هاشمية قط، ولا استحلت أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - سبي بني هاشم قط، ولكن أهل الهوى والجهل يكذبون كثيرا، كما تقول طائفة منهم: إن الحجاج قتل الأشراف، يعنون بني هاشم.

وبعض الوعاظ وقع بينه وبين بعض من كانوا يدعون أنهم علويون، ونسبهم مطعون فيه، فقال على منبره: إن الحجاج قتل الأشراف كلهم، فلم يبق لنسائهم رجل، فمكنوا منهن (٤) رجالا، فهؤلاء من أولاد أولئك. وهذا كله كذب ؛ فإن الحجاج لم يقتل من بني هاشم أحدا قط، مع كثرة قتله لغيرهم. فإن عبد الملك أرسل إليه يقول له: إياك وبني هاشم أن تتعرض لهم، فقد رأيت بني حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ما أصابهم. أو كما قال (٥) . ولكن قتل الحجاج كثيرا من أشراف العرب، أي

---

(١) ن، م:. . بن زياد والله لو كانت. . .

(٢) والزراري: زيادة في (ر) ، (ص) ، (هـ) .

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤/٥١٧

(٣) ب (فقط) : في البلدان.

(٤) منهن: كذا في (ص) ، (ب) . وفي سائر النسخ: منهم.

(٥) (٥٥) بدلا من هذه العبارات في (ن) ، (م) ، (و) : لم يبق منهم أحد.." [١]

"فلا يجوز أن يظن به (١) أنه كان غرضه ولاية عثمان محاباة له، ومنع علي معاداة له، فإنه لو كان قصده هذا لولى عثمان ابتداء، ولم ينتطح فيها عنزان. كيف والذين عاشوا بعده قدموا عثمان بدون تعيين عمر له؟ فلو كان [عمر] (٢) عينه، لكانوا أعظم متابعة (٣) له وطاعة، سواء كانوا كما يقوله المؤمنون: أهل دين وخير وعدل، أو كانوا كما يقوله المنافقون الطاعنون فيهم: إن مقصودهم الظلم والشر. لا سيما عمر كان في حال الحياة لا يخاف أحدا، والرافضة تسميه: فرعون هذه الأمة. فإذا كان في حياته لم يخف من تقديم أبي بكر، والأمر في أوله، والنفوس لم تتوطن (٤) على طاعة أحد معين بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا صار لعمر أمر، فكيف يخاف من تقديم عثمان عند موته والناس كلهم مطيعوه، وقد تمرنوا (٥) على طاعته؟

فعلم أنه لو كان له غرض في تقديم عثمان لقدمه، ولم يحتج إلى هذه **الدورة** (٦) البعيدة.

ثم أي غرض يكون لعمر - رضي الله عنه - في عثمان دون علي؟ وليس بينه وبين عثمان من أسباب الصلة أكثر مما بينه وبين علي، لا من جهة القبيلة، ولا من غير جهة القبيلة.

---

(١) ن، م، ي: فيه.

(٢) عمر: ساقطة من (ن) .

(٣) ر، ن، ي: مبايعة.

(٤) ن: تستوطن.

(٥) ن، م: وقد مرنوا.

(٦) ب: الدويرة.." [٢]

"كالقول في تواتر النص على إمامته، وحينئذ فلا يكون لهم مستند آخر. الجواب الرابع (١) : أن يقال: الإجماع عندهم ليس بحجة، إلا أن يكون قول المعصوم فيه، فإن لم يعرفوا ثبوت المعصوم إلا به لزم

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٥٥٨/٤

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ١٦٤/٦

الدور، فإنه لا يعرف أنه معصوم إلا بقوله، ولا يعرف أن قوله حجة إلا إذا عرف أنه معصوم، فلا يثبت واحد منهما.

فعلم بطلان حجتهم على إثبات المعصوم. [وهذا يبين أن القوم ليس لهم مستند علمي أصلا فيما يقولون، فإن الإجماع عندهم ليس بحجة، بل لا يجوز عندهم أن تجتمع الأمة إلا إذا كان المعصوم فيهم، فإن قول المعصوم] (٢) وحده هو الحجة، فيحتاجون حينئذ إلى العلم بالشخص المستقل (٣) ، حتى يعلم أن قوله حجة. فإذا احتجوا بالإجماع لم تكن الحجة عندهم في الإجماع إلا قول المعصوم، فيصير هذا مصادرة على المطلوب، ويكون حقيقة قولهم: فلان معصوم ؛ لأنه قال إني معصوم. فإذا قيل لهم: بم عرفتم أنه معصوم، وأن من سواه ليسوا معصومين؟

قالوا: بأنه قال أنا (٤) معصوم، ومن سواي (٥) ليس بمعصوم. وهذا مما يمكن كل أحد أن يقوله، فلا يكون حجة.

وصار هذا كقول القائل: أنا صادق في كل ما أقوله، فإن لم يعلم صدقه بغير قوله، لم يعلم صدقه فيما يقوله.

---

(١) في النسخ الثلاث (ن) ، (م) (ب) : السابع، وهو تحريف، وسبق الجواب الثالث، وسيأتي بعد ذلك الجواب الخامس إن شاء الله.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (ب) وأثبته من (م) ، وفي (م) أن تجتمع الأمة على ضلالة إلا إذا كان، وهو خطأ، ولذلك حذفت عبارة " على ضلالة ".

(٣) ب: المستقبل، وهو تحريف.

(٤) ب: إنه.

(٥) ن، ب: ومن سواه.." [1]

"وهكذا المصنفون في التواريخ، مثل " تاريخ دمشق " لابن عساكر وغيره، إذا ذكر ترجمة واحد من الخلفاء الأربعة، أو غيره (١) يذكر كل ما رواه في ذلك الباب، فيذكر لعلي ومعاوية من الأحاديث المروية في فضلهما ما يعرف أهل العلم بالحديث أنه كذب، ولكن لعلي من الفضائل الثابتة في الصحيحين وغيرهما، ومعاوية ليس له بخصوصه فضيلة في الصحيح، لكن قد شهد مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حنينا والطائف وتبوك، وحج معه حجة الوداع، وكان يكتب الوحي، فهو ممن ائتمنه النبي – صلى

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤٣٦/٦

الله عليه وسلم - على كتابة الوحي، كما ائتمن غيره من الصحابة.

فإذا كان المخالف يقبل كل ما رواه هؤلاء وأمثالهم في كتبهم، فقد رووا أشياء كثيرة تناقض مذهبهم. وإن كان يرد الجميع، بطل احتجاجه بمجرد عزوه الحديث [بدون المذهب] إليهم (٢) . وإن قال: أقبل ما يوافق مذهبي وأرد ما يخالفه، أمكن منازعه أن يقول له مثل هذا، [وكلاهما] (٣) باطل، لا يجوز أن يحتج على * صحة مذهب بمثل هذا، فإنه يقال: إن كنت إنما عرفت صحة هذا الحديث بدون المذهب، فاذكر ما يدل على * (٤) صحته، وإن كنت إنما عرفت صحته لأنه يوافق المذهب، امتنع تصحيح الحديث بالمذهب ؛ لأنه يكون حينئذ صحة المذهب موقوفة على صحة الحديث، وصحة الحديث موقوفة على صحة المذهب، فيلزم الدور الممتنع.

---

(١) ب: أو غيرهم.

(٢) بدون المذهب إليهم: ساقطة من (س) ، (ب) ، وفي (ن) : بمجرد عزوه الحديث إليهم.

(٣) وكلاهما: ساقطة من (ن) ، (س) ، (ب) .

(٤)) ما بين النجمتين ساقط من (م) .." [1]

"وأيضا فالمذهب: إن كنت عرفت صحته بدون هذا الطريق، لم يلزم صحة هذا الطريق. فإن الإنسان قد يكذب على غيره قولا، وإن كان ذلك القول حقا، فكثير من الناس يروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (١) قولا هو حق في نفسه، لكن لم يقله رسول الله - صلى الله عليه وسلم (٢) - فلا يلزم من كون الشيء صدقا في نفسه (٣) أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - قاله، وإن كنت إنما عرفت صحته بهذا الطريق، امتنع أن تعرف صحة الطريق بصحته ؛ لإفضائه إلى الدور.

فثبت أنه على التقديرين لا يعلم صحة هذا الحديث لموافقته للمذهب، سواء كان المذهب معلوم الصحة، أو غير معلوم الصحة.

وأيضا (٤) فكل من له أدنى علم وإنصاف يعلم أن المنقولات فيها صدق وكذب (٥) ، وأن الناس كذبوا في المثالب والمناقب، كما كذبوا في غير ذلك، وكذبوا فيما يوافقه ويخالفه.

ونحن نعلم أنهم كذبوا في كثير مما رووه (٦) في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان، كما كذبوا في كثير مما رووه (٧) في فضائل علي، وليس في أهل الأهواء أكثر كذبا من الرافضة، بخلاف غيرهم، فإن الخوارج (٨)

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧/٤٠

لا يكادون يكذبون، بل هم من أصدق الناس مع بدعتهم وضلالهم.

---

(١) ساقط من (س) ، (ب) .

(٢) ساقط من (س) ، (ب) .

(٣) م: من كون النبي صلى الله عليه وسلم صادقا في نفسه، وهو تحريف.

(٤) وأيضا: ساقطة من (س) ، (ب) .

(٥) ن، م: كذب وصدق.

(٦) س، ب: مما يروونه.

(٧) س: يرووه، ب: يروونه.

(٨) س، ب: فإن من الخوارج.." [١]

"وأما الرغبة فإلى الله، كما قال تعالى: ﴿فإذا فرغت فانصب - وإلى ربك فارغب﴾ [سورة الشرح: ٧] .

وكذلك التحسب الذي هو التوكل على الله وحده. فلهذا أمروا أن يقولوا: حسبنا الله، ولا يقولوا ورسوله. فإذا لم يجز أن يكون الله ورسوله * حسب المؤمن، كيف يكون المؤمنون مع الله حسبا لرسوله؟ !

وأيضا فالمؤمنون محتاجون إلى الله، كحاجة الرسول إلى الله * (١) ، فلا بد لهم من حسبهم، ولا يجوز أن يكون معونتهم وقوتهم من الرسول وقوة الرسول منهم ؛ فإن هذا يستلزم **الدور**، بل قوتهم من الله، وقوة الرسول من الله، [فالله] وحده (٢) يخلق قوتهم، والله وحده يخلق قوة الرسول.

فهذا كقوله: ﴿هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين - وألف بين قلوبهم﴾ [سورة الأنفال: ٦٢ - ٦٣] ، فإنه وحده هو المؤيد للرسول بشيئين: أحدهما: نصره الذي ينصر به (٣) ، والثاني: بالمؤمنين الذين أتى بهم.

وهناك قال: حسبك الله، ولم يقل: نصر الله. فنصر الله منه، كما أن المؤمنين من (٤) مخلوقاته أيضا، فعطف ما منه على ما منه، إذ كلاهما منه. وأما هو سبحانه فلا يكون معه غيره في إحداث شيء من الأشياء، بل هو وحده الخالق لكل ما سواه، ولا يحتاج في شيء من ذلك إلى غيره.

وإذا (٥) تبين هذا، فهؤلاء الرافضة رتبوا جهلا على جهل، فصاروا في

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٤١/٧

(١) ما بين النجمتين ساقط من (م)

(٢) س: من الله وحده، وفي (م) : من الله، والله وحده.

(٣) ساقطة من (س) ، (ب) .

(٤) : ساقطة من (س) ، (ب) .

(٥) س، ب: فإذا.." [١]

"حياته، ولو ولى هو رجلا لوجب عليه وعلى غيره ما يجب على غيره من الولاة.

الوجه الثاني: أن كلا من المخلوقين قد استكمل بالآخر، كالمتناظرين في العلم، والمتشاورين في الرأي، والمتعاونين المتشاركين في مصلحة دينهما ودنياهما. وإنما يمتنع هذا في الخالق سبحانه ؛ لأنه لا بد أن يكون للممكنات المحدثات فاعل مستغن بنفسه، غير محتاج إلى أحد ؛ لئلا يفضي إلى الدور في المؤثرات والتسلسل فيها، وأما المخلوقان فكلاهما يستفيد حوله وقوته من الله تعالى، لا من نفسه ولا من الآخر، فلا دور في ذلك.

الوجه الثالث: أنه ما زال المتعلمون ينبهون معلمهم على أشياء، ويستفيدها المعلم منهم، مع أن عامة ما عند المتعلم من الأصول تلقاها من معلمه. وكذلك في الصناع وغيرهم.

الوجه الرابع: أن موسى - صلى الله عليه وسلم - قد استفاد من الخضر ثلاث مسائل، وهو أفضل منه. وقد قال الهدهد لسليمان: ﴿أحطت بما لم تحط به﴾ [سورة النمل: ٢٢] وليس الهدهد قريبا من سليمان. ونبينا - صلى الله عليه وسلم - كان يشاور أصحابه، وكان أحيانا يرجع إليهم في الرأي. كما (١) قال له الحباب يوم بدر: يا رسول الله أرأيت هذا المنزل: أهو منزل أنزلكه الله تعالى فليس لنا أن نتعداه، أم هو الحرب

---

(١) كما ساقطة من (س) ، (ب) .." [٢]

---

(١) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٧/٢٠٥

(٢) منهاج السنة النبوية ابن تيمية ٨/٢٧٤

"في الذهن ومتى قدر وجود ليس وجوده من ذاته تعين أن يكون وجوده من غيره فكل موجود وجوده إما بنفسه وإما بغيره وإذا كان كل ممكن موجود بغيره لزم قطعا وجود موجود ليس بممكن وكل موجود ليس بممكن فوجود الواجب لازم على التقديرين ضرورة.

فهذا الوجود الواجب الذي يشهد به هذا البرهان الذي يذكرونه وإن تنوعوا في تصويره يمتنع أن يفتقر إلى ما هو مباين لذاته فإنه حينئذ لا يكون موجودا بنفسه بل به أو بذلك الغير فقط وهو خلاف ما دل عليه البرهام من أنه لا بد من موجود بنفسه لا يتوقف على غيره لأن وجوده بنفسه يناقض كونه متوقفا عليه وتوقفه عليه يناقض كونه واجبا بنفسه فيكون واجبا بنفسه لا واجبا بنفسه وهو جمع بين النقيضين ولأنه ان كان ذلك الغير واجبا بنفسه كان هو الواجب وكان الأول ممكنا وإن كان ذلك الغير ممكنا فهو مفتقر إلى الواجب فلو كان كل منهما مفتقرا إلى الآخر والمراد بالافتقار هنا افتقار المعلول إلى علته لزم أن يكون كل منهما علة الآخر والمعلول متوقف على علته فيلزم أن يكون كل منهما متوقفا على معلوله التوقف على ذاته فتكون ذاته مستلزمة التقدم على ذاته ومستلزمة التأخر على ذاته وذلك مستلزم كونها موجودة معدومة في الحال الواحد وهو جمع بين النقيضين وهذا هو **الدور** القبلي وهو ممتنع لذاته.

وأما **الدور** المعي وهو كون كل واحد من الشيئين لا يوجد إلا مع الآخر فهذا ليس بممتنع وهو دور الشروط مثل الأمور المتقارنة فإن الأبوة لا توجد إلا مع البنين ومعلولا العلة لا يوجد أحدهما إلا مع الآخر وأمثال ذلك من الأمور المتلازمة فواجب الوجود يمتنع أن يقف وجوده على." (١)

"بنفسه عالم قادر، وكل ما يعلمه العباد فهو من تعليمه وهدايته، وما يقدرون عليه فهو من إقداره. وهو سبحانه وتعالى كما قال: (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) (١) ، وهو الذي خلق فسوى، وقدر فهدى. وإذا كان ما للعباد من علم وقدرة فمنه امتنع أن يحصل له منهم علم أو قدرة، فإن ذلك يستلزم **الدور** القبلي، إذا كان المعلم المقدر لغيره يمتنع أن يكون علمه وقدرته منه.

وأيضا فمن جعل غيره عالما قادرا كان أولى أن يكون عالما قادرا، قال تعالى: (قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر فسيقولون الله فقل أفلا تتقون (٣١) فذلكم الله ربكم الحق فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون (٣٢)) إلى قوله: (قل هل من شركائكم من يهدى إلى الحق قل الله يهدى للحق أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدى إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون (٣٥)) (٢) . فقوله: (أفمن يهدى إلى

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ابن تيمية ص/٤٢٨

الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدى إلا أن يهدى) فيه قراءتان مشهورتان (٣) : الإدغام "يهدي"، وأصله يهتدي، فسكنت الياء، وأدغمت في الدال بعد أن قلبت دالا، وألقيت حركتها على الهاء. فأكثر القراء يفتحون الهاء، ومنهم من يسكنها، ومنهم من يختلس. والقراءة الأخرى بالتخفيف "يهدي"، ثم قيل: إنه فعل متعدي، أي يهدي غيره، وقيل: بل فعل لازم، أي يهتدي، وحكوا "هدى" بمعنى اهتدى، وأنه يستعمل لازما ومتعديا. وهذا أصح، والمعنى: أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهتدي

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢) سورة يونس: ٣١-٣٥.

(٣) انظر: "زاد المسير" (٣٠/٤) . وفي تفسير القرطبي (٣٤١/٨-٣٤٢) ست قراءات.." [١]

"وهذا معنى قول بعض السلف (١) : طلبنا العلم لغير الله فأبي أن يكون إلا لله. وقول الآخر لما قيل له: إنهم يطلبون الحديث بغير نية، فقال: طلبهم له نية، يعنى نفس طلبه حسن ينفعهم. وهذا قيل في العلم لخصوصيته، لأن العلم هو الدليل المرشد، فإذا طلبه بالمحبة وحصله عرفه الإخلاص لله والعمل له.

ولهذا قال من قال: هو من النظر الأول الذي هو مقدمة العرفان، فإن القصد والنية مشروط بمعرفة المقصود المنوي به، فإذا لم يعرفه بعد كيف يتقرب إليه؟ فإذا نظر بمحبة أو غيرها فعلم المعبود المقصود صح حينئذ أن يعبده ويقصده. وكذلك الإخلاص كيف يخلص من لم يعرف الإخلاص؟ فلو كان طلب علم الإخلاص لا يكون إلا بالإخلاص لزم **الدور**، فإن العلم هو قبل القصد والإرادة من إخلاص وغيره، ولا تقع الإرادة والقصد حتى يحصل العلم.

وعلى هذا فما ذكره الإمام أحمد عن نفسه هو حسن، وهو حال النفوس المحمودة المستقيم حالها. ومن هذا قول خديجة رضي الله عنها للنبي - صلى الله عليه وسلم -: إنك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتقري الضيف وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق.

فهذه الأمور كان يفعلها محبة لها، خلق على ذلك وفطر عليه، فعلمت أن النفوس المطبوعة على محبة الأمور المحمودة وفعلها لا يوقعها الله فيما يضاد ذلك من الأمور المذمومة، لما قال لها: "قد خشيت

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٣٨/١

(١) روي ذلك عن معمر وغيره، انظر: "جامع بيان العلم" (٧٤٨/١ وما بعدها) و"الجامع" للخطيب (٧٧٥).." [1]

"الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه أجمعين..

قال الشيخ الإمام العالم الزاهد القدوة المحقق أبو العباس أحمد ابن الشيخ الإمام العالم الورع عبد الحليم ابن الشيخ الإمام العالم الورع الفاضل أبي البركات ابن تيمية رضي الله عنه وأرضاه:

فصل في التوحيد

قال الله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون (٢٢)) (١) ، قد كتبنا فيما تقدم قواعد تتعلق بذلك في توحيد الربوبية، وفي توحيد الإلهية، وفي أنه كما يمتنع أن يكون للخلق ربان، يمتنع أن يكون له إلهان، وتكلمنا على العلل والأسباب الفاعلية والغائية، وما يتعلق بقوله: (إياك نعبد وإياك نستعين (٥)) وفي أن جميع الحركات ناشئة عن المحبة التي هي حقيقة العبادة، وبسطنا الكلام في هذه المواضع بسطا شريفا نافعا كاشفا، ولله الحمد.

فنقول: إنه يمتنع أن يكون شيئان كل منهما علة للآخر وسبب له، لما فيه من الدور القبلي، ولا يمتنع شيئان كل منهما مع الآخر بشرط فيه، وهو الدور المعي.

وقد بينا هذا في جواب مسائل الدور، وذلك أن العلة والسبب

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.." [2]

"خالق، فلا بد له من خالق غيره خلقه. كما قال تعالى: (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون (٣٥)) (١) ، فكذلك المخلوق ليس هو المقصود بوجوده وفعله، ولا وجد من غير مقصود، فوجب أن يكون المقصود بوجوده وفعله شيئا غيره، كما تقدم بيانه.

ثم إنه في نفسه، كما أنه لا يكون شيء من أفعاله إلا بإعانة الله، فلا يصلح شيء من حركاته وأفعاله إلا أن يكون لله، ولهذا [كان سر] (٢) القرآن في قوله: (إياك نعبد وإياك نستعين (٥)) كما قال بعض السلف:

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٩٧/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٨٧/٦

إن الله أنزل مائة كتاب وأربعة كتب، جمع سرها في الكتب الأربع، وجمع سر الأربعة في القرآن، وجمع سر القرآن في المفصل، وجمع سر المفصل في الفاتحة.

ففرق بالنسبة إلى خالقه بين ربوبيته له وخلقه- وهو السبب- وبين مقصوده ومراده- وهو الغاية-. وفرق بالنسبة إليه بين فعله أنه لا يكون إلا بحبه، وبين فعله أنه لا يصلح إلا لإلهه، فلا يجوز إلا بمعونة الله، ولا يصلح إلا لوجه الله.

ويتبين ذلك فيه بالنسبة إلى نفسه، كما يتبين بالنسبة إلى خالقه، وذلك أن فعله وقصده يمتنع أن يكون وجد من غير سبب، ويمتنع أن يكون وجد بقصد منه وفعل آخر، لأنه يفضي إلى التسلسل والدور، فلا بد أن يكون وجوده بسبب من غيره، وهو داخل في جملته التي تناولها

---

(١) سورة الطور: ٣٥.

(٢) بياض في الأصل بقدر كلمة.." [1]

"الممكن المستوي الطرفين مفتقرا إلى المرجح، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وإنما المقصود هنا أن كل ما دل في بعض الموجودات أنه مخلوق لله، فهو يدل على ذلك في أفعال العباد، فيعلم بذلك كثرة الأدلة وقوتها على هذا المطلوب. ولهذا قال من قال من أئمة السلف، كحماد بن زيد وغيره: من قال: أفعال العباد لم يخلقها [الله] ، بمنزلة من قال: السماء والأرض لم يخلقها الله.

والمقصود هنا أنه إذا كان قصده وفعله مخلوقا لله مربوبا له، لا يوجد إلا بمشيئته وقدرته وربوبيته وإعانته، إذ يمتنع أن يكون حادثا بنفسه، أو حادثا من غير محدث، فكذلك أيضا يجب أن يكون لله، مبتغى به وجه الله، لا يفعل إلا لمحبته ورضاه وإلهيته وعبادته، فإنه لا يجوز أن يكون ليس فيه مقصود مراد، إذ القصد والعمل لغير مقصود مراد ممتنع، كما أن الحادث من غير محدث ممتنع.

ولا يجوز أن يكون هو المقصود المراد المحبوب بعمله، كما لا يجوز أن يكون هو الخالق له، لأنه يفضي إلى التسلسل والدور، فكما قلنا: لو كان قصده حادثا بقصد آخر، فإن كان ذلك القصد الثاني حادثا بالأول لزم الدور، وإن كان حادثا بغيره لزم التسلسل.

فيقال: لو كان هو المقصود بذلك، فإما أن يكون مقصودا لنفسه أو لأمر آخر، ويمتنع أن يكون مقصودا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١١٠/٦

لنفسه، كما يمتنع أن يكون محدثا لنفسه، لأن المقصود يجب أن يتأخر عن القاصد، كما يجب أن يتقدم الفاعل على المفعول، فإذا لم يجز أن تفعل نفسه نفسه لم يجز أن." (١)

"تقصد نفسه نفسه، لوجوب تأخر نفسه عن نفسه، ولوجوب تقدم نفسه على نفسه في العلم والقصد، وهذا بين، إذ لا بد أن يتأخر هذا المقصود عن وجود ذاته، فتكون ذاته قبل وجود هذا المقصود، فإذا كانت ذاته هي المقصود وهي القاصد، لزم أن لا تكون إلا متقدمة، وأن لا تكون إلا متأخرة، فتكون موجودة معدومة أربع مرات، كما تقدم بيانه.

وقد يقال: إن هذا ظاهر فيما إذا كان نفس ذاته هي العلة الغائية من وجودها، وهذا تقدم، وإنما الكلام هنا في قصده لفعل نفسه الذي يفعله هو.

فيقال: مقصوده بفعله كإحداثه لفعله، كما أن مقصود فاعله به كإحداث فاعله له، وقد تبين أن حدوث قصده لا يجوز أن يكون ابتداء منه بل من الله، وأن كونه منه يفضي إلى التسلسل **والدور**.

فكذلك لا يجوز أن يكون هو منتهى قصده وإرادته بعمله، بل ذلك يفضي إلى الفساد وكون العمل غير نافع بل ضارا، لأن المراد المقصود بعمله إما أن يكون مصلحة لنفسه، أو لا يكون، فإن لم يكن فيه مصلحة لنفسه كان عمله فاسدا باطلا، وإن كان فيه مصلحة لنفسه، فإن كانت تلك المصلحة حاصلة في نفسه قبل قصده وعمله كان هذا القصد والعمل باطلا لا فائدة فيه أيضا، وإن لم يكن حاصلا في نفسه لم يكن في مجرد كون النفس هي منتهى القصد ما يوجب مصلحة، فإن النفس موجودة قبل ذلك، بل لا بد أن يطلب المصلحة بالقصد من غير النفس، فيكون ذلك هو المقصود لمصلحة النفس، فإن المطلوب لها." (٢)

"يطلب حينئذ لها من غيرها، فإذا جعل الإنسان غاية مقصوده هو نفسه وهوى نفسه، لم يقصد ما يصلح نفسه وينفعها، بل ما يضره أو لا ينفعها، كما قال تعالى: (يدعو لمن ضره أقرب من نفعه) (١) .

وبيان ذلك بالبرهان المشابه لبرهان الإحداث أن يقال: هو إذا فعل فعلا فإما أن يصلح أن يكون ذلك الفعل بمجرده مقصودا لنفسه، أو لا بد أن يقصد به شيئا آخر، فإن صلح أن يكون مقصودا لنفسه وغاية الفاعل، جاز في كل فعل مقصود أن يكون مقصودا لنفسه، وحينئذ فيلزم أن يصلح للنفوس كل ما يحبه ويهواه، ومعلوم أن هذا مستلزم للفساد، وإن لم يجز أن يكون مقصودا لنفسه، بل وجب أن يقصد به شيئا آخر،

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١١٢/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١١٣/٦

فإما أن يكون هوي نفسه ومراده أو أمرا آخر، فأما الأول فيفضي إلى **الدور**، وذلك أنه إذا قصد بفعل أمر لكون نفسه تهواه وتقصده وتحبه، فكونها تحب ذلك وتهواه وتقصده إما أن يجوز أن يكون غاية مقصودة بالفعل أو لا يجوز، فإن لم يجز ذلك بطل هذا، وإن جاز أن يكون غاية مقصودة بالفعل صلح في فعلها الأول الذي قصدت به هذا أن يكون لمجرد كونها تحبه وتقصده وتهواه.

ومتى صلح ذلك لم يجب أن تكون لهذه الغاية ولا غيرها، فصار كون هذا مقصودا لنفسه يمتنع أن يكون مقصودا لنفسه، وذلك هو **الدور**. وصار كون الفعل يصلح أن يكون مقصودا، وذلك يوجب أن لا يمنع متحرك من حركته التي يهواها، ومعلوم أن هذا مستلزم للفساد،

(١) سورة الحج: ١٣.." (١)

"وبالجملة فمن المستقر في فطر الناس أن ما يطلب لغيره فذلك الغير أشرف منه، وأن المقاصد أشرف من الوسائل.

ولهذا يقال: إن العالي لا يفعل لأجل السافل، وإذا كان كذلك، فكل ما يقدر أنه هو المقصود المعبود لذاته دون الله تعالى، فإنه محتاج إلى ما يكون مقصودا معبودا لذاته، فإن الحي لا بد له من إرادة، ولا بد لكل إرادة من مراد لذاته، فإن المراد إما مراد لنفسه وإما مراد لغيره، واذا أريد لغيره فذلك الغير إما أن يكون مرادا لنفسه أو لغيره، فإن كان ذلك الغير هو الأول لزم **الدور** القبلي، وان كان غيرا آخر لزم التسلسل في العلل، وكلاهما ممتنع. وكل ما دل على أن كل محدث فله محدث، وكل ممكن فله واجب، وأن الممكنات المحدثات لا بد لها من قديم واجب بنفسه، قطعا للدور القبلي والتسلسل في العلل، فإنه يدل على أن كل مريد فلا بد له من مراد، وكل متحرك بالإرادة فلا بد له من غاية، وأنه لا بد لجميع الإرادات والحركات الاختيارية من مراد لنفسه ينقطع به **الدور** القبلي في العلل، فإذن كل متحرك بالإرادة من المخلوقات، بل كل مريد فلا بد له من مراد لنفسه هي الغاية. والمراد لنفسه أكمل من المراد لغيره، فكل مريد من المخلوقات مفتقر إلى مراد لنفسه يكون أكمل منه، فلو كان شيء محبوبا مرادا لذاته لكان المحب له يحب محبوبه، لأن محبوب المحبوب محبوب، ومراد المراد مراد بطريق اللزوم. فإن استلزام الحب الأول للأول كاستلزام الحب الثاني للثاني، فكما أن المحب لا تتم مصلحته إلا بمحبوبه، فالمحبوب كذلك لا تتم مصلحته إلا

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١١٥/٦

بمحبوبه، ولا تتم مصلحة محبوبه إلا بحصول مصلحته، لأنه إذا فسد حال المحبوب فسد حال محبه، فإذا." (١)

"والحركة الصادرة عن إرادة إما أن تكون الإرادة أحدثها ذلك المتحرك أو غيره من المخلوقات، لا يجوز أن يكون هو المحدث لها، ولا غيره من المخلوقات، لأن إحداثه لها يجب أن يكون بإرادة، فيلزم الدور والتسلسل، فوجب أن تكون تلك الإرادة المقتضية للحركة حدثت بإرادة من الله، وهذا هو المقصود.
وأيضا فمن المعلوم أن كل واحد من ذوي الحركات المختلفة السماوية له حركة تخصه، فلا يجوز أن تكون حركة أحدهما بحركة الآخر، كحركة الشمس والقمر الخاصتين بهما، فتبين أنه ليس بعضها خالقا لبعض ومحدثا لحركته، فيكون المحدث لذلك غيرها، وهو المقصود.
ولا يجوز أيضا أن يكون المحدث لذلك هو الفلك الأعلى وحركته، لأنها حركة واحدة بسيطة متشابهة الأجزاء، ولو كانت هي المحدثة لما سواها لوجب أن تكون جميع الحركات من جنس واحد بسيطة، ومعلوم أن الأمر ليس كذلك، وهذا يبين أن حركات الأفلاك والكواكب الحركات المختلفة ليست صادرة عن الفلك، فعلم أن المحرك لها غير الفلك، وإذا ثبت أن المحرك لها غير الفلك التاسع، ثبت وجود موجود غير الفلك التاسع يكون مبدأ الحركات.
ومعلوم أن حركة الفلك التاسع من جنس هذه الحركات، بل الفلك من جنس هذه الأفلاك، فإذا كانت هذه محدثة مخلوقة امتنع أن لا يكون الفلك التاسع وحركته محدثة مخلوقة، لأن القديم الواجب الوجود لا يكون مثل المخلوق المحدث، ولأن الفلك التاسع لو كان." (٢)

"الأهواء يتعلق بالقسم الأول، وإن كان أيضا يتناول القسم الثاني، كما قال الله تعالى: (يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله...) (١) .
وإذا تبين ذلك علم أن الإرادة لا بد أن يكون لها مقصود لذاته، خارج عن اللذة المنقضية، إذ اللذة المنقضية لا يجوز أن تكون مقصودة لذاتها، كما لا يجوز أن يكون القصد الحادث حادثا بذاته، كما تقدم من أن ما يعقبه عدم لا يجوز أن يحدث بذاته، ومن المعلوم أن كل مقصود فإما أن يقصد لنفسه أو لغيره، وعلى التقديرين يلزم وجود الموجود بنفسه، وذلك أنه إذا قصد المقصود لغيره، فذلك الغير إما أن يكون مقصودا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٢٠/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٢٨/٦

لنفسه، فثبت المقصود لنفسه، وإما أن يكون مقصودا لغيره، فإن كان الغير هو الأول لزم **الدور**، وهو أن يكون هذا مقصوذا لأجل هذا، وهذا مقصودا لأجل هذا، وقد تقدم بيان استحالة أن يكون كل شيء من الشيئين علة للآخر علة فاعلية أو غائية. وإن كان غير الأول لزم أن يكون لذلك المقصود مقصود، ولذلك المقصود مقصود، ويلزم تسلسل العلل الغائية. ومن المعلوم أن المقصود يتقدم في العلم والقصد، فيلزم أن يجتمع في علم الإنسان وقصده مقصود لا يتناهى في آن واحد.

وأيضا فالمقصود يتعقب الفعل الذي هو السبب التام، ثم المقصود يتعقب الآخر، كما أن السبب التام يتعقبه المسبب، فيلزم

---

(١) سورة ص: ٢٦.." (١)

"مطلوبا لذاته، فالحادث مطلقا لا يجوز أن يكون هو العلة الغائية، وإن كان يحدث ما يتعلق بها مما هو مقصود الفاعل، بل العلة الغائية يجب أن تكون متقدمة، وإن كان ما يقصد بالفعل لها يكون بعد الفعل، لكن لا بد من مقصود مراد متقدم بالذات على الفعل، وذلك لأن العلة الغائية هي علة ماهيتها وحقيقتها لفاعلية العلة الفاعلية، فإنما صار الفعل فاعلا لأجلها، والعلة يجب تقديمها على المفعول.

فإن قيل: الفاعل فعلها ويتصورها، فهي متقدمة في ذلك على الفعل، وإن كانت في الوجود تتأخر عن الفعل.

قيل: هذا يكون في المقصود من الغاية لا في ذاتها، وهذا كما أن الإنسان يحب المحبوب مثلا، فيقصد الاتصال به، كما يحب المرأة فيريد مباشرتها، فالذات المحبوبة هي الغاية متقدمة على الفعل، وأما المقصود منها كلذة المباشرة فهي تتأخر عن الفعل، وليس إذا كانت اللذة الحادثة للفاعل حادثة بعد فعله يجب أن تكون نفس الغ ا ية حادثة، كما أن فعل العلة الفاعلية إذا كان حادثا لم يجب أن تكون هي حادثة.

يبين هذا أن العلة الغائية إذا كانت سابقة في العلم والتصوير والقصد والإرادة، فلا بد أن يكون لها حقيقة يجب أن تراد لأجلها، إذ العدم المحض لا يتصور هذا فيه، ولا يجوز أن يكون إنما صارت مطلوبة لإرادة الفاعل، لأن هذا يستلزم **الدور**، فإنه إنما أرادها لأنها تستحق أن تراد، فعلم أنه لا بد من ثبوت حقيقة موجودة قبل الفعل تكون هي التي يفعل الفعل لأجلها، وتكون مرادة لذاتها، واللذة تحصل عقيب الفعل.." (٢)

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٦٩/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٧٣/٦

"ولهذا سن الإشارة بالسباحة في الدعاء.

وكذلك إذا كان قد تبين أن الشيئين لا يكون كل منهما للاخر علة فاعلية، فكذلك ألا يكون، كل منهما للاخر علة غائية، كما تقدم بيانه. وكذلك الشيء الواحد لا يكون علة لنفسه، ولا معلولا لنفسه، فلا يكون لنفسه علة فاعلية ولا علة غائية، فإن الأول يقتضي تقدمه على نفسه وتأخره عن نفسه، فيلزم أن يكون موجودا معدوما إذا قدر فاعلا، وإذا قدر مفعولا، فيلزم اجتماع النقيضين مرتين. والعلة الغائية يجب تأخرها عن المعلول، فإذا كانت نفسه هي معلول نفسه لزم تاخرها وتقدمها، فيلزم أن يكون متاخرا عن وجود نفسه ومتقدما على وجود نفسه، فيلزم أيضا اجتماع النقيضين مرتين.

وأيضا فالعلة الغائية متقدمة في التصور والقصد، فيلزم أن يكون تصور الفاعل وقصده له قبل ما يكون متصورا مقصودا له، ويكون تصوره وقصده له بعد تصوره وقصده، لأنه يتصور أولا ويقصد الغاية، ثم يتصور المفعول ويقصده، فإذا كان هو المفعول وهو الغاية، فيلزم اجتماع النقيضين أيضا في التصور والقصد مرتين، وقد تقدم هذا.

وإنما المقصود هنا شيء آخر، وهو أنه كما يمتنع أن يكون الشيء علة لنفسه معلولا له، أو أن يكون الشيئان كذلك، فيمتنع أيضا أن يكون جزء علة أو شرط علة، فإن جزء العلة وشرطها يجب أيضا أن يتقدم المعلول، كما يجب تقدم ذات العلة، فيلزم ما تقدم من الدور

=طريق أبي صالح عن أبي هريرة بنحوه، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب.." [1]

"الممتنع، لكن لا يمتنع أن يكون كل منهما شرطا للاخر، وتكون العلة أمرا غيرهما، فيجوز أن يكون وجود أحد الشيئين مشروطا بالاخر، وهو الدور المعي. ولا يجوز أن يكون شرطا في علته لا الفاعلة ولا الغائية، وهو الدور القبلي.

فالفاعلان المتعاونان يجوز أن يكون فعل أكل، واحد لما يفعله مشروطا بالاخر، بحيث يكون لا يحصل إلا باجتماع الفعلين، كالأمور التي يعجز عنها الواحد في الادميين، وإنما يقدر عليها عدد، ولكن لا يجوز أن يكون أحد المتعاونين مستفيدا لا يحتاج فيه إليه من الآخر المحتاج إلى مشاركته، فإذا كان كل منهما محتاجا إلى معاونة الآخر لم يجز أن يكون الآخر هو الفاعل لما يحتاج إليه، لاستلزامه أن يكون كل منهما معلولا لذلك، فإنه إذا قدر أن أحدهما محتاج إلى شيء من المعونة، وأنه يستعين بالاخر على حصولها،

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ١٧٩/٦

فلو كان ذلك الآخر يستفيدها من الأول لم يكن هو قادرا عليها، فلا يعين، ولكان ال أول قادرا عليها فلا يحتاج إليها، ولا يدخل في هذا ما يعين به أحدهما الآخر من الأسباب، مثل الالات ونحوها، فذاك ليس من هذا.

وكذلك ما يحصل لأحدهما معاونة الآخر من القوة، فتلك القوة تأثير الاجتماع والتعاون، ليس أحدهما مستقلا بها، ولكن هو من الفعل المشترك، لكل منهما، أو في بعضه.

وكذلك كما لا يصلح أن يكون كل منهما الغاية المقصودة، فلا يكون بعض الغاية المقصودة، لما تقدم في ذلك من **الدور** الممتنع أربع مرات.." [١]

"واعلم أنه كما يعقل امتناع **الدور** في العلل الفاعلة التي هي الأسباب، والغائية التي هي الحكم والمقاصد، من اثنين، فكذلك يعقل امتناع **الدور** فيهما من واحد، وذلك أن الفاعل الواحد قد يفعل. الشيء بسبب آخر، كما يخلق الله سبحانه النبات بالمطر، والمطر بالسحاب، وكما يخلق الولد بالوالدين، وكما يخلق سبحانه الشيء لحكمة وهي عامة مقصودة ... (١) فيمتنع أن يكون كل من الشيئين سببا للاخر، ويمتنع أن يكون كل من الشيئين حكمة وغاية للاخر. ولا يمتنع أن يكونا جميعا عن سبب واحد غيرهما، ولا أن يكونا جميعا لحكمة واحدة غيرهما، ولا أن يكون أحدهما شرطا للاخر بحيث لا يكون هذا السبب إلا مع ذلك السبب لا به، وأن تكون هذه الحكمة والغاية مع تلك لا لأجلها.

فليتدبر اللبيب هذه الحقائق، ينتفع بها في معرفة أن الله هو إله كل شيء، وأن جميع المخلوقات غايته له، مسبحة بحمده، قانتة له، وأن الحركات الموجودة في العلو والسفل إنما أصلها عبادة الله وقصده. كما دل القرآن على ذلك في غير موضع، وهذا شيء اخر غير كونها مربوبة له ومقدورة ومقهورة، وغير ذلك من معاني ربوبيته وقدرته التي هي منتهى نظر أكثر المتكلمين والمتفلسفة، حتى يظنوا أن هذا هو تسبيحها، وأن دلالتها على وجود الرب وقدرته هو تسبيحها بلسان الحال فقط، وإن كان ما أثبتوه حقا، فليس الأمر كما زعموه، بل على ما أخبرت به الرسل ودلت عليه، كما نطقت به الكتب الإلهية، ودلت

---

(١) بياض في الأصل بقدر كلمة.." [٢]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٨٠/٦

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٨٢/٦

"فاسد، ونحن إنما ذكرنا امتناع الدور الغائي لبيان فساد هذا ونحوه، وامتناع أن يكون لله ند يحب كحب الله الذي تجب محبته لذاته، ونحن إذا قلنا: إن الدور في العلل الغائية ممتنع، كان المراد به أنه يمتنع أن يكون كل منهما مرادا مطلوبا للاخر محبوبا للاخر بإرادة صحيحة، وقصد صحيح، ومحبة صحيحة، فأما الفاسد من الإرادة فهو نظير من يعتقد جواز كون كل من الشيئين علة للاخر، وقد منعنا أن يكون علة في نفس الأمر أو فاعلا له في نفس الأمر، وإن كان من الناس من يعتقد أنه فاعل له ورب له، لكن هذا اعتقاد فاسد، فكذلك من ظن في شيء غير الله أنه مقصود لنفسه، معبود لنفسه، محبوب لنفسه، حتى أحبه وعبده وعشقه، فهذا أيضا جاهل في ذلك ضال فيه، كما أن الأول جاهل في ظنه أن غير الله رب. ولهذا لما تكلم الناس في العشق [هل] هو لفساد الإدراك، وهو تخيل المعشوق على خلاف ما هو به، أو لفساد في الإرادة، وهو المحبة المفرطة الزائدة على الحق= كان الصواب أن العشق يتناول النوعين، وهو فساد في الإدراك والتصور، وفساد في الإرادة والقصد، ولهذا كان سكرا وجنونا ونحو ذلك مما يتضمن فساد الإدراك والإرادة، حتى قيل (١) :

قالوا جننت بمن تهوى فقلت لهم العشق أعظم مما بالمجانين

ولهذا سماه الله مرضا في قوله: (فيطمع الذي في قلبه مرض) (٢) ، ولهذا إنما يوجد كثيرا في أهل الشرك الذين ليس في قلوبهم ما تسكن

---

(١) البيت لمجنون ليلى في ديوانه (ص ٢٨١) والأغاني (٢/٣٦) وغيرهما.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٢.." [١]

"ولده ووالده والناس أجمعين ".

وفي صحيح البخاري (١) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له: يا رسول الله! فلأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال: "لا يا عمر، حتى أكون أحب إليك من نفسك "، فقال: فلأنت أحب إلي من نفسي، قال: "الان يا عمر".

ومحبته رضي الله عنه إنما هي تابعة لمحبة الله، كما قال تعالى: (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره) (٢) .

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ٦/١٨٧

وأما محبة الله فهي الأصل، فإنه يجب أن يحب لذاته، وليس هذا لغيره، وهي أصل التوحيد العملي، كما قال تعالى: (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) (٣) ، وقال: (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) (٤) .

ونحن بينا بما ذكرناه من البرهان امتناع **الدور**، وأنه لا يجوز أن يكون كل من الشيئين سببا للاخر وعلة له ولا حكمة له ومعلولا له،

---

(١) برقم (٦٦٣٢) .

(٢) سورة التوبة: ٢٤.

(٣) سورة البقرة: ١٦٥.

(٤) سورة المائدة: ٥٤.." [١]

"سواء كان هذا من فاعلين أو من فاعل واحد.

فأما كون بعض بني آدم قد يجعلون ما ليس سببا سببا، وما ليس مقصودا مقصودا، فهذا هو الشرك الذي ضل به بنو آدم من الأولين والاخرين، حيث جعلوا بعض المخلوقات علة تامة لبعض، إما فاعلا ربا، وإما إلها معبودا. وهذا هو الباطل، أعني هذا باطل في نفسه، والجاعلون لذلك مفسدون في اعتقادهم وإرادتهم، فإن من قصد وأراد بالقصد التام ما لا يصلح أن يقصد ويراد فإن عمله فاسد، كمن أحب الأشياء التي تضره وتفسده دون الأشياء التي تصلحه وتنفعه، فإنه وإن أحبها وقصدها وعمل لها فهذا هو الفساد. وإذا ضرب مثل ذلك بمحب العسل المسموم وآكله، كان في هذا المثل بعض الشبه، وإلا فالأمر فوق ذلك. ولو قيل: هو مثل محبة الفراش للنار التي تحرقه، كان الأمر فوق ذلك.

ونحن في هذا الموضع إنما أصل كلامنا في **الدور**، وهو أنه يمتنع أن يكون كل من الشيئين سببا للاخر أو مقصودا له، ور١ يمتنع أن يكون الشيئان متعاونين على مقصودهما، فيكونان مشتركين فيما هو سبب لهما وفيما هو مقصود لهما، ثم أحدهما يقصد الآخر لذلك، كمحبة الشيء لغيره، كما أن أحدهما يعين الآخر، فهذا تعاون وتشارك في المحبوب وفي سببه.

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٩١/٦

وبهذا البرهان يتبين أنه لا بد في الوجود من إله يجب أن يكون هو منتهى قصد القاصدين، وعبادة العابدين، وإرادة المريدين، ومحبة المحبين، كما أنه منتهى سؤال السائلين، وطلب الطالبين، لأنه الخالق." [١]

"مراده ومقصوده الذي هو معبوده، فلا بد للموجودات من إله هو إلهها ومعبودها سبحانه وتعالى.

ومن المعلوم بالبديهة أن الشيء لا يكون فاعلا لنفسه، ولا يكون حادثا من غير محدث، وكذلك من المعلوم بالبديهة أن المتحرك لا يكون متحركا إلى نفسه، ولا يكون متحركا بإرادته إلى غير شيء، فكما أن الكائن بعد أن لم يكن لا يكون موجودا بنفسه ولا من غير شيء، كما قال تعالى: (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون (٣٥)) (١) ، فالمتحرك بإرادته بعد أن لم يكن متحركا لا يجوز أن يكون متحركا مريدا لنفسه، ولا يجوز أن تكون حركته وإرادته لغير شيء، لأن ونفسه كانت موجودة قبل حركته، وكونها هي المراد بما أحدثه يقتضي حدوثها بعد حركته، فيقتضي أن تكون موجودة معدومة معا.

كما أنه إذا قدر أنه فاعل نفسه لزم أن يكون متقدما على نفسه، لكونه فاعلا، ومتأخرا عن نفسه، لكونه مفعولا، فهذا الذي ذكر من (٢) كون الإنسان يمتنع أن يكون فاعلا مفعولا يقتضي امتناع كونه عابدا معبودا. وكذلك يقال في كل ممكن ومحدث، وهذا أيضا يدخل في **الدور** الممتنع، وما ذكر أولا هو دور بين اثنين من فاعلين أو من فاعل واحد. وكل ذلك يستدل به على إثبات الإله المعبود الخالق للممكنات والمحدثات.

---

(١) سورة الطور: ٣٥.

(٢) في الأصل: "في".." [٢]

"الغايات.

وأما الحيوان فلا بد له من مقصود بفعله، لكن لا يجب أن يكون ذلك الذي قصده مصلحة له ونافعا له، كما أنه لا بد له من قصد وقوة، لكن لا يجب أن يكون مقرا بأن ذلك بإعانة الله وقدرته.

وإذا تبين أنها ليست مقصودة بالذات، فالمقصود بالذات لا بد أن يكون باقيا أبديا، كما بينا أن ما يتعقبه العدم لا يكون مقصودا بالذات، وكذلك أيضا لا بد أن تكون ذات العلة الغائية متقدمة على الفعل، وإن كان ما يطلب بالحركة إليها يكون لذة حادثة، وإن كانت متواصلة، وهذا مما نبينه هنا، وإن لم يكن مبينا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٦/١٩٢

(٢) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ابن تيمية ٦/١٩٤

فيما مضى، وذلك أن العلة الغائية هي علة بماهيتها وحقيقتها المقصودة لفاعلية العلة الفاعلية، إذ لولا كون تلك الحقيقة تستحق أن تطلب وتقصد لامتنع أن يقصدها الفاعل، فامتنع فعلها، ولا يجوز أن يكون الفاعل بإرادته وفعله جعلها مقصودة مرادة، لأن إرادته متوقفة على كون المراد يجب أن يكون مرادا، فلو كان كون المراد مرادا حاصلا بإرادته لزم **الدور**، وإذا كانت إرادته هي [التي] جعلت المراد مرادا، والمراد هو الذي جعل الإرادة مريدة، بل لابد من حقيقة تكون هي بنفسها تستحق أن تكون مرادة مقصودة، وحينئذ يراد ويقع الفعل، كما أنه لا بد من حقيقة ... (١) فاعلة، وحينئذ فيفعل أفعالا، فلا يجوز أن يكون مفعولها أحدثها وفعلها.

والإرادة بالنسبة إلى المراد كالفعل بالنسبة إلى الفاعل، فإن المراد

---

(١) بياض في الأصل بقدر كلمة.." [1]

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ابن تيمية ١٩٧/٦